



المركز الجامعي تيسميت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

الموضوع

السياسة النقدية كآلية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر من 1990 الى 2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص علوم مالية

تحت إشراف الأستاذ:

زيان موسى مسعود

إعداد الطالبتين:

غانس جميلة

لعر ف لويزة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

مقررا

ممتحنا

الأستاذ :

الأستاذ : زيان موسى مسعود

الأستاذ :

السنة الجامعية: 2015-2016

كلمة شكر

الحمد كله للجبار مكور الليل على النهار مقسم الارزاق في الاسفار له الشكر
كله قبل سواه، بلغنا ما كنا نتمناه، وما أسمرنا أيام حتى الوجود يراه

إلى أعز الناس، دعامتنا الأساسية بالحياة السند الذي لا يشتكي ثقلنا المرأة
العاكسة لأماننا وآمالنا" والدينا الكريمين"

لكم جزيل الشكر والعرفان.

ونتوجه بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف "زيان موسى مسعود" والذي تراه
إذا ما جنته متهلا كأنك تعطيه الذي أنت سائله.

حفظه المولى وكانه وفي خدمة العلم أدامه.

وشكرنا إلى كل من ساعدنا في إعداد مذكرتنا من أساتذة معهد العلوم
الاقتصادية وكل من قدم لنا يد العون والمساعدة ولو بكلمة مساندة.

الإهداء

الى رمز الحب والعطاء والوفاء

الى من ربنتي بلطف ومنحتني الحنان

الى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة

الى قرة العين "امي العزيزة"

إلى من علمني الكفاح و الصبر إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و تعليمي

إلى ذلك الرجل الكريم "أبي العزيز"

إلى القلوب التي أحاطتني بالرعاية و رافقتني في دروب الحياة، إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني

إخوتي "عائشة و زوجها محمد، عبد القادر و زوجته أمينة، هشام، حسبية، سارة"

إلى خطيبي علي و جميع أفراد عائلته

إلى أعز صديقاتي: جميلة و حورية

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكراتي و غرسوا في قلبي و لم ينسهم قلبي.

إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل



الإهداء

بسم موجد الحياة، ومقسما إلى فترات، من جعل فيها الجمع والشتات، و
الختام دائما ذكريات اهدي هذا العمل إلى:

من تسيطر على العقل والوجدان، وكل جوارحي خدم وحشم لها بامتنان،

أمي أحبك حتى ينفذ الحب.

البطل على ركن قلبي بلا منازع، اهبه حياتي بلا مانع، لوجودي دونه لا دافع.

أبي فردوسي على أرض الرب.

كل إخوتي حفظهم البارئ، وجعلهم مقامهم في الأعالى خاصة خلود أميرتنا
الصغيرة.

عمامي العزيزان رعاهما المولى، سيظلان دائما الأتلى.

سعيد ويونس حرصهما الواحد في علاه وترعنا على طاعته وتقاه.

كل صديقاتي بطول قائمتن، أنتن وشم على ذاكرتي.

العزيزة "لويزة" وجدتك لما كنت بحاجة إليك، لقائنا قصير إلا أن حبي لك أكبر
من الكبير.

وكل طلبة العلوم الاقتصادية خاصة السنة الثانية ماستر علوم مالية

جميلة

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 18 | منحنى التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط. | 1-1 |
| 19 | منحنى تفضيل السيولة. | 2-1 |
| 20 | العوامل التي يتوقف عليها الطلب الكلي الفعال. | 3-1 |
| 22 | اشتقاق منحنى (LM). | 4-1 |
| 23 | بيان السياسة النقدية في النموذج الكينزي. | 5-1 |
| 28 | التوازن في السوق النقدية في النظري النقدية. | 6-1 |
| 29 | أثر السياسة النقدية على وضع التوازن العام في النظرية النقدية. | 7-1 |
| 34 | استراتيجية السياسة النقدية. | 8-1 |
| 45 | المربع السحري لكالدور. | 9-1 |
| 151 | السوق المفتوحة ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات. | 1-3 |

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------|---|------------|
| 72 | هيكل ميزان المدفوعات | 1-2 |
| 126-125 | تطور المؤشر العام المتوسط لأسعار الاستهلاك. | 1-3 |
| 129-127 | تطور الكتلة النقدية و مكوناتها من 1962-1989. | 2-3 |
| 131-130 | تطور معدلات الفائدة الحقيقية من 1964-1989. | 3-3 |
| 133 | تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الاستعداد الائتماني الأول. | 4-3 |
| 137 | تطور حالة ميزان المدفوعات بعد اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1991 | 5-3 |
| 138 | تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1994. | 6-3 |
| 140 | تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق القرض الموسع (1995-1998). | 7-3 |
| 143-142 | تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر. | 8-3 |
| 145 | تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر خلال 2000-2014. | 9-3 |
| 147 | تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2014. | 10-3 |
| 154 | تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر. | 11-3 |
| 157 | تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر. | 12-3 |

ملخص:

تحتل السياسة النقدية باهتمام متزايد من طرف العديد من المفكرين والباحثين في ميدان الاقتصاد, نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية, وهي احدى أشكال سياسات تحقيق الاستقرار التي تتبعها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة.

وعلى هذا الأساس حاولت هذه الدراسة بحث دور السياسة النقدية ومدى فعاليتها في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وقد تبين من البحث أن السياسة النقدية مثلت انعكاسا واضحا للسياسة التمويلية والاقتصادية التي انتهجتها الجزائر, وأنّ الاصلاحات الجذرية التي باشرتها الجزائر سنة 1990 شكلت البداية الحقيقية للسياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، اختلال ميزان المدفوعات،

Résumé :

La politique monétaire intéressé largement par les spécialistes et les chercheurs en économie, pour laquelle sa place de Leader dans les politiques macroéconomique, et c'est une parmi des forme de politiques de stabilisation on produites par les pays afin de lutter contre les déséquilibres économiques diverses.

À cette base .cette étude a essayé, de définir le rôle entre la politique monétaire et le déséquilibre de balance des paiements. Et leur efficacité en utilisant leurs utiles quantitatifs.

L'étude a pu démontrer que la politique monétaire était exactement le reflet que la politique économique et de financement adopté par l'Algérie, comme elle a démontré aussi que se sont les réformes profondes entamées au début des années 1990 qui ont ouvert la voie, pour instaurer une réelle politique monétaire.

Les mots clés: la politique monétaire. Déséquilibre de balance des paiements.

| الصفحة | الفهرس |
|---|--|
| | الشكر و التقدير |
| | الإهداء |
| | ملخص |
| I | الفهرس |
| IV | قائمة الجداول |
| V | قائمة الأشكال |
| أ-د | مقدمة عامة |
| الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية | |
| 02 | مقدمة الفصل |
| 03 | المبحث الأول: السياسة النقدية وعلاقتها بمدارس الفكر الاقتصادي |
| 03 | المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية |
| 06 | المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور الكلاسيك |
| 13 | المطلب الثالث: التحليل الكينزي و السياسة النقدية |
| 25 | المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية) |
| 31 | المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية |
| 31 | المطلب الأول: استراتيجية السياسة النقدية |
| 35 | المطلب الثاني: الأهداف الأولية للسياسة النقدية |
| 37 | المطلب الثالث: الأهداف الوسطية للسياسة النقدية |
| 39 | المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية |
| 47 | المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية و قنوات إبلاغها |
| 47 | المطلب الأول: الأدوات الكمية (الغير المباشرة) للسياسة النقدية |
| 51 | المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية |

| | |
|--|---|
| 54 | المطلب الثالث: الأدوات الأخرى |
| 55 | المطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية |
| 61 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: ظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات | |
| 63 | مقدمة الفصل |
| 64 | المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات |
| 64 | المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات |
| 67 | المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات |
| 73 | المطلب الثالث: الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه |
| 75 | المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات |
| 75 | المطلب الأول: مبادئ وضع ميزان المدفوعات |
| 79 | المطلب الثاني: الأرصدة الأساسية في ميزان المدفوعات |
| 83 | المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات |
| 88 | المبحث الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات |
| 88 | المطلب الأول: معنى الاختلال في ميزان المدفوعات و أسباب حدوثه |
| 91 | المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات و نتائجه |
| 94 | المطلب الثالث: معايير تقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات و أساليب تسويته |
| 105 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث: السياسة النقدية و دورها في علاج اختلال ميزان المدفوعات | |
| 107 | مقدمة الفصل |
| 108 | المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري |
| 108 | المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري |

| | |
|-----|--|
| 111 | المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري |
| 118 | المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية |
| 124 | المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر من 1962-2014 |
| 124 | المطلب الأول: السياسة النقدية خلال مرحلة الإقتصاد المخطط و الموجه |
| 134 | المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق |
| 141 | المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي |
| 149 | المبحث الثالث: آليات السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات |
| 149 | المطلب الأول: عمليات السوق المفتوحة |
| 152 | المطلب الثاني: معدل إعادة الخصم في الجزائر |
| 156 | المطلب الثالث: الإحتياطي الإجباري |
| 159 | خلاصة الفصل |
| 161 | الخاتمة العامة |
| 165 | قائمة المراجع و المصادر |

إن للسياسة النقدية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، و لها دور حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية و يظهر ذلك جليا في ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة، التضخم؛ تدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية.

تزايد الإهتمام بالسياسة النقدية في الجزائر مع صدور قانون النقد والقرض(10-90) المعدل والمتمم بالأمر(03-11) والذي كرس مبدأ الإهتمام والتوسع في استخدامها وتحديد أدواتها و الإشراف عليها و تقييمها و منح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها.

ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم منخفض، فائض هام لميزان المدفوعات، نسبة ايجابية للنمو الاقتصادي، مع نسب عالية في البطالة و يعتبر هذا السياق جد مختلف عن الذي عرفته أنفا، حيث اعتمدت الجزائر سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برنامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي.

الواقع الاقتصادي الراهن يفرض مبادلات خارجية سواء اقتصادية، اجتماعية أو سياسية أفرزت شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها، تجاوزت نشاطاتها و علاقتها المألوفة في نطاقها الخارجي.

هذه العلاقات يترتب عليها تحصيل كل دولة لمقبوضات و القيام بمدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية، مايتعين عليها أداء واجباتها و التزاماتها في تاريخ معين ازاء الدول التي تتعامل معها و كذلك معرفة كيفية استيفاء حقوقها؛ومن هنا يستوجب إعداد بيانا كافيا يسمى ميزان المدفوعات إذ يعد هذا الأخير النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي و العكس صحيح , و يتأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة بما في ذلك الجزائر لأنه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يندرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج و قوة الاقتصاد و قدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا ومن هذا تسعى كل دولة لتحقيق الأمثلية في متغيرات الهدف الرابع للمربع السحري لكالدور .

وتعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التخطيط لها من قبل البنك المركزي كما تعتبر من أهم الأدوات التي تملكها السلطة النقدية في توجيه الإصلاحات الاقتصادية وتصحيح الأوضاع التي تميزت بضعف النمو الاقتصادي و الإختلالات الداخلية و الخارجية.

ومما سبق تتبلور لنا الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1/ السياسة النقدية آلية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أم هي مستقلة بذاتها؟

2/ ما العلاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات؟

3/ ما مكانة السياسة النقدية بين السياسات الاقتصادية في الجزائر؟

الفرضيات:

1/ السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي.

2/ تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

3/ للسياسة النقدية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

01- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر من

1990-2004، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006.

تناول في دراسته السياسة المالية، بينما تناولنا نحن السياسة النقدية. ودرس التوازن الاقتصادي بصفة عامة

وتخصصنا في دراسة المدفوعات، كما أن هناك تباين في فترات الدراسة، إذ كانت دراسته من 1990-2004،

ودراستنا من 1962-2014.

02- بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية-دراسة قياسية-أطروحة

دكتوراه، جامعة بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015

دراستها كانت قياسية ودراستنا تحليلية وصفية كما أنها عالجت تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري

بصفة عامة وخصصنا دراستنا لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كما أنها تناولت تأثير القنوات ونحن تناولنا

تأثير الأدوات.

03- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج

الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

- تناول السياسة النقدية بالموازنات مع السياسة المالية، أما بحثنا كان حول السياسة النقدية.

- عالج التوازن الكلي أما دراستنا ركزت على توازن ميزان المدفوعات.

- تناول موريتانيا كدراسة حالة وتناولنا الجزائر.

04- دبات أمينة السياسة النقدية واستهداف التضخم، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

-عالجنا السياسة النقدية في كلتا دراستينا إلا أن هناك اختلاف في المتغير التابع, فدراستنا حول ميزان المدفوعات ودراستها حول التضخم.

أهمية البحث:

نبرز من خلال دراستنا دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات بالاستعمال الأدوات الكمية لها كأحسن آلية لذلك كما نبين مسار السياسة النقدية خلال مراحل الإصلاح التي مرت بها الجزائر من الاستقلال إلى سنة 2014.

اهداف البحث :

ترمي دراستنا الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها مايلي:

- التعرف على مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.
- البحث عن أهداف السياسة النقدية و ادوات تحقيقها وقنوات إبلاغ هذه الأدوات.
- عرضنا ميزان المدفوعات والتركيز على ظاهرة الاختلال فيه.
- إيجاد العلاقة بين السياسة النقدية وعلاج اختلال ميزان المدفوعات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية :

تناولنا في موضوعنا السياسة النقدية حيث تحدثنا عنها بنوع من التفصيل خاصة عن الأهداف النهائية، وهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات كان أوفرها حظا من حيث الطرح اذ يعتبر موضوع دراستنا. مستندين في ذلك إلى أدوات السياسة الكمية منها على وجه الخصوص لأنها تعالج الموضوع أفضل من غيرها باستبعاد الأدوات الكيفية والأدوات الأخرى وفي ميزان المدفوعات ركزنا على ظاهرة الاختلال.

الحدود الزمانية:

امتدت دراستنا من الفترة ما بين 1962-2014.

حيث قمنا بتقسيمها الى 03 مراحل وفق نقاط تحول مهمة شهدها الاقتصاد الجزائري وهي كالآتي:

- 1962-1989 السياسة النقدية في مرحلة النظام المخطط و الموجه.

- 1990-2000 السياسة نقدية في مرحلة اقتصاد السوق.
- 2001-2014 السياسة النقدية خلال برامج دعم النمو والانعاش الاقتصاد.

الحدود المكانية :

دراستنا كانت متعلقة بالجزائر

منهج الدراسة : حتى نستطيع الالمام بجوانب الموضوع اعتمدنا المنهج الاستنباطي بعدة أدوات منها الوصف في تقديم السياسة النقدية وميزان المدفوعات والمنهج الاستقرائي من خلال المقارنة بين فترات تطور السياسة النقدية. أقسام الدراسة: للإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة اقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاثة فصول تطرقنا في:

الفصل الأول : الى الإطار النظري للسياسة النقدية وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث الاول تطرقنا فيه إلى السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي والمبحث الثاني كان حول أهداف السياسة النقدية اما المبحث الثالث تناول أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها .

الفصل الثاني: الى ظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات واحتوى هو الآخر على ثلاثة مباحث ، تمثل المبحث الاول في عموميات حول ميزان المدفوعات أما المبحث الثاني تناول تحليل ميزان المدفوعات والمبحث الثالث ركز أكثر على موضوع البحث وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث : كان بعنوان السياسة النقدية ودورها في علاج اختلال ميزان المدفوعات، قسمناه إلى ثلاثة مباحث فكان المبحث الأول حول تطور النظام المصرفي، المبحث الثاني درسنا فيه تطور السياسة النقدية في الجزائر والمبحث الاخير تمثل في آليات السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.

مقدمة الفصل الأول:

معظم الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن السياسة النقدية تحتل الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فقد كانت عند الكلاسيك المحور الأساسي في السياسة الاقتصادية الكلية وكانت الأداة الرئيسية التي تتمكن الدولة من خلالها من إدارة النشاط الاقتصادي وظلت السياسة النقدية تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعقود، إلى أن ظهرت الأفكار الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929، والتي تؤمن أن السياسة المالية تعد أكثر فعالية من السياسة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد ما تسبب في تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية.

إلى أن تفاقمت العديد من المشكلات التي ارتبطت بالتدخل المفرط للدولة وتنحية السياسة النقدية ما أدى إلى التحول إلى المدرسة النقدية الحديثة التي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات مكان الريادة بين السياسات الاقتصادية من جديد، وكباقي السياسات تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تختلف تبعاً لمستويات التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والنظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات هذه المجتمعات متخذة في ذلك جملة من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وتستعمل أحياناً أدوات أخرى مستحدثة ومساعدة، كما أن للسياسة النقدية قنوات إبلاغ عديدة، وسنتطرق إلى كل هذا بنوع من التفصيل في هذا الفصل الذي قسمناه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية وعلاقتها بمدارس الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

المبحث الأول: السياسة النقدية وعلاقتها بمدارس الفكر الاقتصادي.

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن العشرين وأخذ هذا الاهتمام بتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده العالم حاليا، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، ومهما كان النظام الاقتصادي المتبع فإن تحقيق أي سياسة اقتصادية يتطلب الاعتماد على السياسة النقدية.

نشأة السياسة النقدية:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، ولأن هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم وعديد المشاكل النقدية من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة.¹

تعريف السياسة النقدية: la politique monétaire , monetary policy

نظرا للدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المعاصرة تعددت تعريفات الاقتصاديين لمفهوم السياسة النقدية ومن أهم التعاريف المختلفة المتفق عليها نذكر ما يلي:

تعرف السياسة النقدية على أنها: «مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.

¹ اد ديبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص87

وبتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي».¹

كما نعرفها أيضا بأنها: «تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية»، ويعرفها Kent بأنها: «إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة».²

وفي تعريف آخر هي تتمثل في: «التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة».³

ويمكن أن نعرفها على أنها: «مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معين خلال فترة زمنية معينة».⁴

السلطة النقدية تتمثل في البنك المركزي في أية دولة.

مما سبق نستنتج أن السياسة النقدية هي كل ما يمكن السلطة النقدية والحكومة من التأثير على حجم المعروض النقدي زيادة أو السياسة النقدية متعلقة بالنقد نسبه والجهاز النقدي ككل خاصة الجهاز المصرفي منه وبسياسة الائتمان والرقابة عليه وتنظيم عمليات الإصدار.

أنواع السياسات النقدية:

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن الأخرى لاختلاف الظروف التي تطبق فيها كل منها وهما كالآتي:

1/ **السياسة الانكماشية:** وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه لسياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:⁵

¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص112.

² - جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوطني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص86.

³ - نفس المرجع.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2013، ص18.

⁵ - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، 2009، ص ص180، 181.

أ- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية عن إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

ب- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة، وبالتالي سوف يضع المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

ج- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إذ رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي، سوق يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الافتراض.

2/ السياسة التضخمية (التوسيعية): وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية وتقوم جراء ذلك بما يلي:¹

- أ- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي؛
- ب- تخفيض سعر إعادة الخصم؛
- ت- دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي؛

شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها ما يلي:²

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة، نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية...، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

¹ - أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

² - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.

- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الاستثمار لسعر لفائدة.

- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.

- مدى استغلالية البنك المركزي على الحكومة.

المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور الكلاسيكي.

إن المذهب الكلاسيكي هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر ويعتبر كل من الاسكتلندي آدم سميث (1723-1790) ولإنجليزي دافيد ريكاردو (1776-1823) المفكرين الذين كان لهما الفضل في صياغته وبناءه.

وتعتبر النظرية التقليدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي لظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد.

أسس ومبادئ النظرية النقدية التقليدية: تعبر النظرية التقليدية عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة والمحللة لعمل النظام الرأسمالي الحر، ومن بعض أسسها القانونية والفلسفية نذكر ما يلي:¹

1/ **الحرية بمفهومها الواسع:** في نظر الكلاسيك أن للحرية اتجاهين رئيسيين هما:

أ- **حرية الفرد:** أي أن للفرد مطلق الحرية في اختبار أي نشاط اقتصادي يراه مناسباً له.

ب- **حرية الحكومة:** حيث اعتمدت النظرية الكلاسيكية على أن التقدم المادي والتنمية الاقتصادية التي سادت الفترة (1750-1850) قامت على الجهد الفردي دون تدخل الدولة، إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.²

2/ **رشادة السلوك الإنساني:** افترض الكلاسيك في نظرياتهم أن الفرد رشيد بطبعه، حيث يختار النشاط الصحيح الذي يحقق له أقصى ربح ممكن في حدود موارده المحدودة، وبما أن المجتمع ما هو إلا مجموعة من الأفراد سيصل المجتمع من خلال أفرادهم إلى أعلى مستوى له.

3/ **سيادة المنافسة الكاملة:** حتى تتحقق الحرية بمفهومها الواسع اشترط الكلاسيك سيادة حالة المنافسة الكاملة في السوق، والتي تقوم على عدد من الشروط منها:

- كثرة البائعين والمشتريين، مما يسبب تضاعف دور كل منهم منفرداً في التأثير على النشاط الاقتصادي.

¹ - وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 39-44.

² - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- تجانس السلعة المنتجة تجانسا تاما، ومن ثم لن يفضل المستهلك سلعة منتجة في مشروع معين على السلعة المنتجة في مشروع آخر.
- العلم بأحوال السوق.
- حرية الدخول والخروج إلى ومن السوق دون أي عوائق.
- عدم وجود تكاليف النقل.

إن الكلاسيك يؤمنون بأن السوق هو المدير الفعلي للنشاط الاقتصادي، حيث يكيّف المتعاملين أوضاعهم من تحديد استهلاكهم أو انتاجهم وفقا للأسعار التي يفرزها السوق.

4/ قانون جون باتيست ساي للأسواق **Joan batist say**: افترضت النظرية الكلاسيكية حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج (رأسمال، أرض، عمل، تنظيم) وبالتالي عدم وجود موارد عاطلة في المجتمع، وهذا يعني وصول الدخل القومي للمجتمع أعلى مستوى له وبصفة دائمة، ما يعكس استحالة حدوث فائض عام في الإنتاج في أية لحظة، ومن ثم عدم إمكانية حدوث بطالة أو توقف رجال الاعمال عن طلب واستخدام عوامل الإنتاج في المجتمع.

وقد صاغ ساي كل ما سبق في قانون عرف باسم قانون ساي للأسواق وينص على: «العرض يخلق الطلب عليه»

5/ الاستخدام الأمثل للموارد النادرة: قاد هذا الافتراض الاقتصادي الكلاسيك إلى استنتاج أن موارد المجتمع دائما تكون في حالة تشغيل أمثل ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا ما سيسفر عن حصول المستهلك على أكبر قدر من الإشباع بإنفاق دخله على أنواع السلع والخدمات التي تتناسب مع تقديره لمصلحته.

6/ التوازن التلقائي: إن افتراض توجيه الموارد التوجيه الأمثل اشتق منه الكلاسيك افتراض التوازن الاقتصادي في المجتمع في جميع الظروف، وهذا التوازن يتم تلقائيا طالما أن المنتج يحدد حجم إنتاجه وفقا لحاجة الطلب، والطلب ناتج عن تصرفات المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع لهم.

7/ تعظيم الناتج القومي: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن الحرية الاقتصادية هي السبيل الأمثل للوصول إلى أكبر حجم للناتج القومي يمكن للمجتمع تحقيقه من خلال موارده المتاحة.

افتراضات النظرية النقدية التقليدية:

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في القرن الثامن عشر، أين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون "ساي" للأسواق، والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية

وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه اتفاقا مساويا له، وإن زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار.¹

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل "الفيشر" ومعادلة الأرصدة النقدية "لكمبريدج" عن الافتراضات التالية:²

1/ ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية الكمية للتقليديين في تحليلها للواقع الاقتصادي، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعادلة، ويعامل على أنه ثابت. خاصة أن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابتة.

2/ ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساس مفاده أن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P) وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة الدوران (V).

ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا، له مقدار وكمية النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام

للأسعار متغير تابع، كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين (P.M) تعد ذات اتجاه واحد.

M ← P

ويسمى الشكل بالشكل الجامد، فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في مستوى الأسعار.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص10.

² - نفس المرجع، ص10-11 (بالتصرف).

3/ ثبات سرعة دوران النقود:

نقصد بسرعة دوران النقود (V) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وكل هذه العوامل لا تتغير عادة في الآجال القصيرة. ومع ثبات $V.T$ يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط، وهما كمية النقود M في الطرف الأيمن من المعادلة، ومستوى الأسعار P في الطرف الأيسر وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما.

نظرية كمية النقود:

تعد النظرية الكمية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) خلاصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينة في الاقتصاد.

فمن الناحية التاريخية¹ تمت صياغة نواة النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي (جان بودان) من سنة 1530 إلى سنة 1596، بأن الزيادة في كمية النقود المتداولة الممثلة في الذهب والفضة الواردة من المستعمرات الإسبانية آنذاك سيؤدي إلى انخفاض قيمتها.

ثم أخذ بهذا التغيير من بعده عدد من الاقتصاديين الغربيين في مقدمتهم الاقتصادي الإنجليزي (دافيد هيوم) ورجل الأعمال الأيرلندي (كانتيون)، إلا أن أهم من أخذ بالتحليل السابق واستخدمه في تفسير ظاهرة التضخم التي سادت إنجلترا في القرن 19 حين أخذت النقود الورقية محل النقود المعدنية (دافيد ريكاردو) الذي كان من مؤسسي صرح الفكر الكلاسيكي وتوصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في كمية النقود يترتب عنها زياد مماثلة في الأسعار، وقد صاغ هذا التحليل رياضياً (أرفنج فيشر 1917) بمعادلة المبادلة، ثم تلتها صياغة أخرى تبنتها مدرسة كامبردج من قبل (الفريد مارشال) بمعادلته المعروفة بمعادلة الأرصد النقدية ومن بعده الاقتصادي (بيجو) وستناول هاتين المعادلتين بغية التعرف من خلالهما إلى طبيعة النظرية الكمية الكلاسيكية.

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، للنشر والتوزيع، 2013، ص 241-242.

1/ معادلة المبادلة أو التبادل ل (IRVING FISHER):

إن معادلة التبادل أو المبادلات (The equation of exchange) التي صاغها الإحصائي الأمريكي FISHER في سنة 1917 تؤكد وجود علاقة تناسبية وفردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضياً على الوجه الآتي:¹

حيث أن $M =$ كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة.

و V سرعة تداول النقود.

و T كمية المبادلات من السلع والخدمات المختلفة في نفس اللحظة .

و P المستوى العام للأسعار.

إذ أن المعادلة تشتمل على العوامل الكمية التي تتفاعل مباشرة لتحديد المستوى العام للأسعار (P) بواسطة العلاقة الطردية والتناسبية فيها بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، لذلك فإن:

$$p = \frac{MV}{T}$$

وعلى أساس أن الطلب النقدي (D) يتساوى مع العرض النقدي (S) عند مستوى التوازن

$$D = S \dots\dots 1$$

وبما أن الطلب النقدي (D) يساوي القيمة النقدية للمبادلات والتي تساوي كمية المبادلات

(T) مضروبة في المستوى العام للأسعار (P) أي أن:

$$D = P \times T \dots\dots 2$$

وبما أن المعروض النقدي يمثل التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة فهو يساوي كمية النقود مضروبة

في سرعة تداولها. معادلة $D = M \times V \dots\dots$

وبالتعويض عن (P) في المعادلة 2 نحصل على النتيجة التالية:

$$P = \frac{MV}{T}$$

ونتيجة للافتراضات السابق ذكرها والذي يستند عليها التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بثبات حجم المعاملات (T) وثبات سرعة تداول النقود (V) فإنها لن يبقى سوى متغيرين فقط، الأول مستقل M يتمثل في

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 247.

كمية النقود المعروضة، والثاني متغير تابع (P) يتمثل في المستوى العام للأسعار لهذا فإن كل تغيير في كمية النقود المعروضة سينعكس مباشرة وبالقدر نفسه على المتغير التابع (P) (المستوى العام للأسعار).

2/ معادلة الأرصدة النقدية، معادلة كامبردج The cambridge Equation

تعتبر معادلة الأرصدة النقدية التي صاغها الاقتصادي (الفريد مرشال Alfred Marshall) أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج الصورة الثنية التي عبرت فيها النظرية النقدية الكلاسيكية عن نفسها، ليأتي الاقتصادي (بيجو Pigou) ويشتمل جهود marshal وكانا من نفس الجامعة ولهذا أطلق على المعادلة¹ تؤكد هذه المعادلة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة وبين الدخل النقدية للأغراض الداخلية (الإنفاق، شراء السلع والخدمات الاستهلاكية)، كما أن هناك نسبة من الدخل يحتفظ به بصورة مالية.²

ويعتقد marshal أن ارتفاع ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كمية النقد يؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي والعكس صحيح.³

إن أساس معادلة الأرصدة النقدية يقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل، وأخيراً على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار يكون وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر.⁴

إن الصيغة الرياضية لمعادلة الأرصدة النقدية تتمثل في العلاقات التالية:⁵

$$L=M.....1$$

1

تساوي الطلب على النقود مع عرضها أي أن:

حيث: L الطلب على النقود.

M كمية النقود المعروضة.

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

⁴ نفس المرجع.

⁵ - نفس المرجع، ص 252.

إن مكونات الطلب النقدي (التفضيل النقدي) هي أغراض داخلية ولأغراض الخاصة بالحصول على

$$L=L_1+L_2.....(2)$$

أصول مالية أي أن:

حيث L_1 التفضيل النقدي لأغراض داخلية.

L_2 التفضيل النقدي لأغراض مالية.

بحين التفضيل النقدي لأغراض داخلية يمثل نسبة من الدخل النقدي، أي أن:

$$L_1=Ky.....(3)$$

حيث أن y الدخل النقدي.

و K النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة سائلة للأصول المالية التي يمتلكها الأفراد أي أن:

$$L_2=KA.....(4)$$

حيث A : القيمة النقدية للأصول المالية.

K النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية والقيمة النقدية للأصول بأجمعها.

وبالتعويض عن (L_1) و (L_2) في المعادلة رقم 2 نحصل على المعادلة التالية:

$$L=Ky+KA.....(5)$$

وبتعويض (L) في المعادلة 1 نحصل على العلاقة التالية:

$$M=Ky+KA.....(6)$$

ولو استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية كنسبة من دخلهم النقدي، فنختصر

الصيغة السابقة كما يلي:

$$K = \frac{M}{Y}.....(8)$$

بمعنى

$$M=Ky.....(7)$$

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة اللازمة لشراء السلع والخدمات مضروبة في الدخل النقدي.

لهذا قرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل إنفاقها على السلع والخدمات وأن رغبة الأفراد

في التخلي عن الشراء للسلع والخدمات يؤدي إلى زيادة عرضها وانخفاض أسعارها، استنادا إلى العلاقة بين الرغبة

في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع، أي تفضيلهم

اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة.¹

وكما كانت تساوي نسبة كمية النقود المعروضة إلى الدخل النقدي (أي التفضيل النقدي)، أو مقلوب

سرعة دوران النقود الأغراض الداخلية، أي أنها نفس متوسط سرعة دوران

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 252.

النقود كما في معادلة المبادلة (لفيشر) إلا أنها منسوبة لزيادة أو انخفاض التفضيل النقدي للأفراد أي أن:¹

$$K = \frac{1}{V} \dots\dots\dots 9$$

$$k = \frac{1}{V} y \dots\dots\dots 10$$

وبالتعويض عن K في المعادلة رقم 7 نجد:

$$MV=Y \dots\dots\dots 11$$

معناه:

$$Y=Py \dots\dots\dots 12$$

ومن تعريف الدخل النقدي يتبين لنا أن:

حيث أن: y_1 الدخل القومي الحقيقي، و P المستوى العام للأسعار.

$$MV=Py \dots\dots\dots 13$$

وبالتعويض عن Y في المعادلة 11 نجد:

$$p = \frac{MV}{Y_1} \dots\dots\dots 14$$

وبالقسمة على y_1 تحصل على:

وهكذا يرتفع الدخل القومي بارتفاع المستوى العام للأسعار وكلما ارتفع الدخل النقدي انخفضت النسبة الحقيقية بين الأرصدة النقدي المتاحة والدخل النقدي حتى تتساوى، وتراجع الاتجاهات الصعودية في مستويات الدخل النقدي باعتبار أن الأرصدة النقدي المتاحة تتساوي الأرصدة النقدية المرغوب فيها عند مستوى دخل معين.

المطلب الثالث: التحليل الكينزي والسياسة النقدية.

شهدت اقتصاديات الدول الرأسمالية أزمة اقتصادية عنيفة عرفت بأزمة الكساد الكبير من

(1929-1932) انعكست أثارها على مختلف بلدان العالم الأخرى، ما أدى الى انهيار الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية رغم المحاولات العديدة للاقتصاديين النيوكلاسيك في تحليل وعلاج هذه الأزمة وتحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار العامة إلى دراسة سلوك النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية وبصيغة أخرى، ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 253.

للاقتصادي الإنجليزي (كينز) التي أطلق عليها النظرية الكينزية أو الثورة الكينزية على التحليل الكلاسيكي، تدعمت أفكار كينز على يد مجموعة من الاقتصاديين حتى أصبحت بمثابة مدرسة قائمة بذاتها.

فرضيات التحليل الكينزي:

قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ويمكن ايجاز ذلك في النقاط

التالية:¹

- وجه "كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفصيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني وأوضح أن الأفراد قد يفصلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها ويرجع ذلك إلى دوافع مختلفة.
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) ذلك أن أخذه لتفصيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.
- ركز اهتمامه على العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى التشغيل والدخل... الخ، بدلا من العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار.
- جاء بنظرية عامة للتوظيف، تتميز عما سبقها من نظريات العمالة بمعالجتها لكل مستويات التشغيل.
- النظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة حيث أن كلا منها ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، فحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة، وحينما يزيد يحدث تضخما.
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع، فما قد يكون صحيحا بالنسبة لحالة جزئية قد لا ينطبق على المجتمع ككل.
- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن الكلي عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل، ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 33، 35 (بالنصرف)

- يرى ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم.

- يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين، فالتحليل الكينزي يقوم على أن التوظيف الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فأى زيادة في كمية النقود تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتوظيف، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التوظيف فزيادة النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن حجم الدخل يتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين الطلب على السلع الاستهلاكية، الذي يتوقف على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية، والعنصر الثاني الطلب على السلع الاستثمارية ويتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

عرض وطلب النقود عند كينز:

يستعمل كينز مصطلح الكمية النقدية للتعبير عن عرض النقود ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير عن الطلب عليها.

1/ عرض النقود:

يقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فتر زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، بحيث أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في سعر الفائدة، عن طريق تحكمه في عرض النقود كما يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $MS=M_0$ ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي ويجدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي.

محددات عرض النقود: عملية طرح كميات نقدية في الأسواق من قبل السلطات الحكومية يجب أن تخضع

لاعتبارات عديدة منها:¹

- تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان.

¹ - أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص80.

- حجم العمالة في الدولة.
- مقدار الموارد الانتاجية المعطلة.
- تعاقب فترات التضخم والانكماش.

الطلب على النقود: (تفضيل السيولة liquidity preference)

الطلب على النقود يمثل كمية النقود التي يرغب ويقدر الأفراد أن يحتفظوا بها بصورة أصول سائلة، ويقسمه كينز إلى قسمين، الأول يرتبط بدافع المعاملات ويخضع هذا الجزء إلى الحجم الكلي للمعاملات النقدية ومتوسط الفترة الزمنية ما بين المدفوعات، أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقود باعتبارها شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة. وترجع رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية نظرا أنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة.

محددات (عوامل، دواع، بواعث) الطلب على النقود:

إن الفصل الأساسي في تحديد معالم نظرية طلب النقود يرجع إلى كينز والذي أدخل هذا العنصر في إطار بنائه للنظرية العامة للنقود والفائدة والاستخدام ويلخص عوامل طلب النقود كما يلي:

دافع المبادلات: Transaction

يمكن تحليل هذا الدافع في رغبة الأفراد والمؤسسات في الحفاظ على مقادير معينة من العملية هي (محفوظات المعاملات) لسد النفقات الضرورية التي يتطلب القيام بها أثناء الوقت الفاصل بين فترات تسلم المداخيل، ذلك أن الحصول على إيرادات يرتبط عادة بوقت معين في حين أن النفقات لا تتوقف وتتوالى باستمرار أثناء الفترة الفاصلة بين دخلين.

ويمكن تقسيم باعث المعاملات إلى نوعين:¹

1/ نوع يتعلق بتصرف المستهلك وهو دافع الدخل.

2/ نوع يتعلق بتصرف المنشأة وهو دافع المشروع.

ويتأثر باعث المعاملات بأربع متغيرات هي:²

- مستوى إيرادات العناصر الاقتصادية ومدى تغيراته.
- مدى طول الفترة الفاصلة بين وقت الحصول على الموارد ووقت إنفاقها.

¹ - أنس البكري، وليد الصافي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² - نفس المرجع.

- مستوى الأسعار وترقب تطورها (ارتفاعها).
- معدل ارتفاع الانتاج الوطني ومختلف المقادير.

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعا، فهل العامل الرئيسي الذي على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

فالطلب على النقود بغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل حيث (y) الدخل و (dT) الطلب على النقود لغرض المعاملات.

$$dT=F(y)$$

دافع الاحتياط: Precaution

أي الاحتفاظ بالنقود لمواجهة النفقات الطارئة أو غير المتوقعة و يعتبر الطلب على النقود بدافع الاحتياط تعبيرا عن تفصيل السيولة، ويرتبط دافع الاحتياط إيجابا بحجم الدخل النقدي (Py) نظرا أن النفقات الطارئة تزداد مع تطور الاقتصاد ومع ارتفاع الأسعار ويرتبط سلبا مع معدل الفائدة لأن ارتفاع معدل الفائدة يدفع الوحدات الاقتصادية إن تحمل المخاطرة في تخفيض الأرصدة السائلة من أجل توظيف في شراء أسهم وسندات بغية تحقيق أرباح أكبر.¹

وكثيرا ما يدمج الطلبات على النقود من أجل الاحتياط ومن أجل المعاملات في دالة واحدة $dA=f(y)$

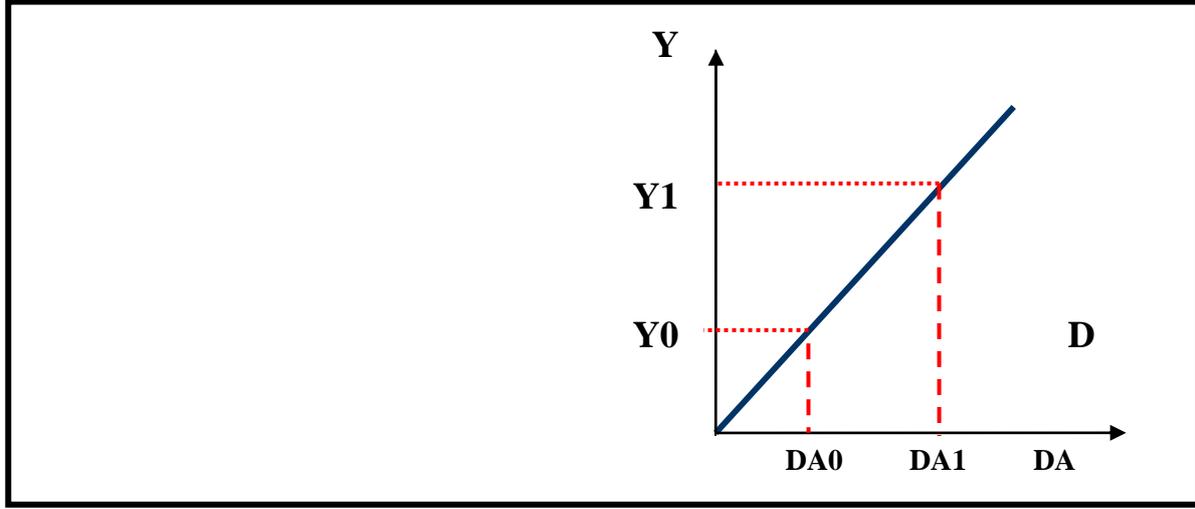
dA الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط.

Y الدخل.

نعبر عن العلاقة الرياضية السابقة بيانيا كما يلي:

¹ - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص250.

الشكل (1-1): منحني التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط.



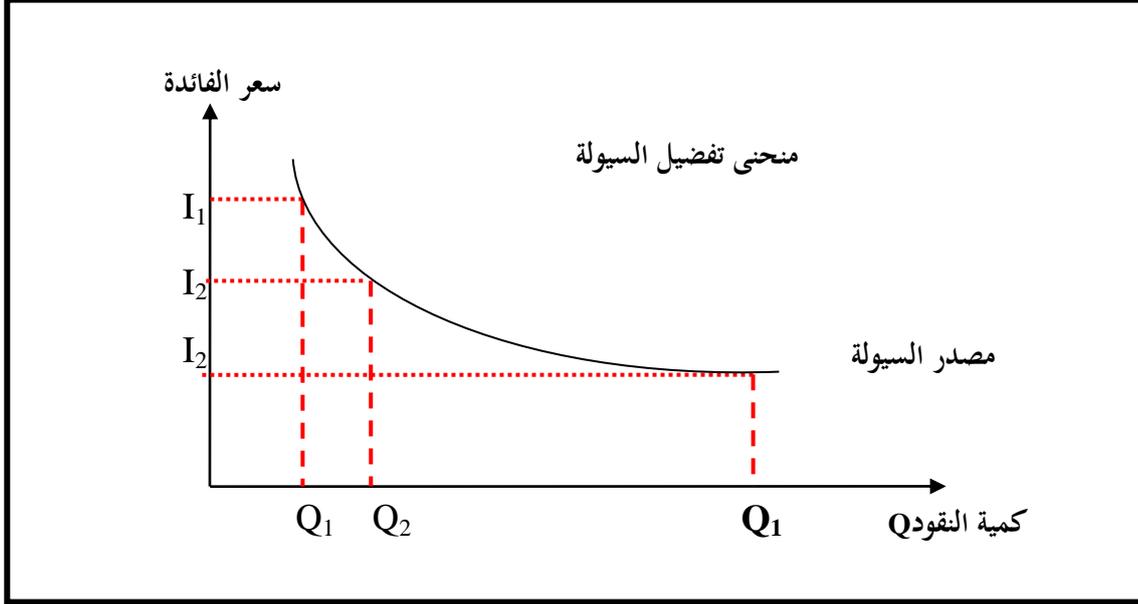
المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

دافع المضاربة: Speculation

المضاربة هنا تكون في سوق الأوراق المالية إذ يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، من منظور أن البنوك هي مخزن القيمة، حيث تمكن الأفراد من الاستفادة من المضاربة عليها بهدف تحقيق مزيداً من الأرباح الرأسمالية، وهناك علاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة وبالتالي فإن الطلب على النقود من أجل دافع المضاربة لأغراض الاستفادة من فروق الأسعار.¹ ولتوضيح ما سبق نلجأ إلى منحنى تفضيل السيولة:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل (1-2): منحني تفضيل السيولة.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

يمثل منحني تفضيل السيولة مقدار الطلب على النقود من أجل المضاربة عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة، ونجد أنه بانخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود وفي صورة دائية يكون الطلب على النقود من

$$QM=f(1)^1$$

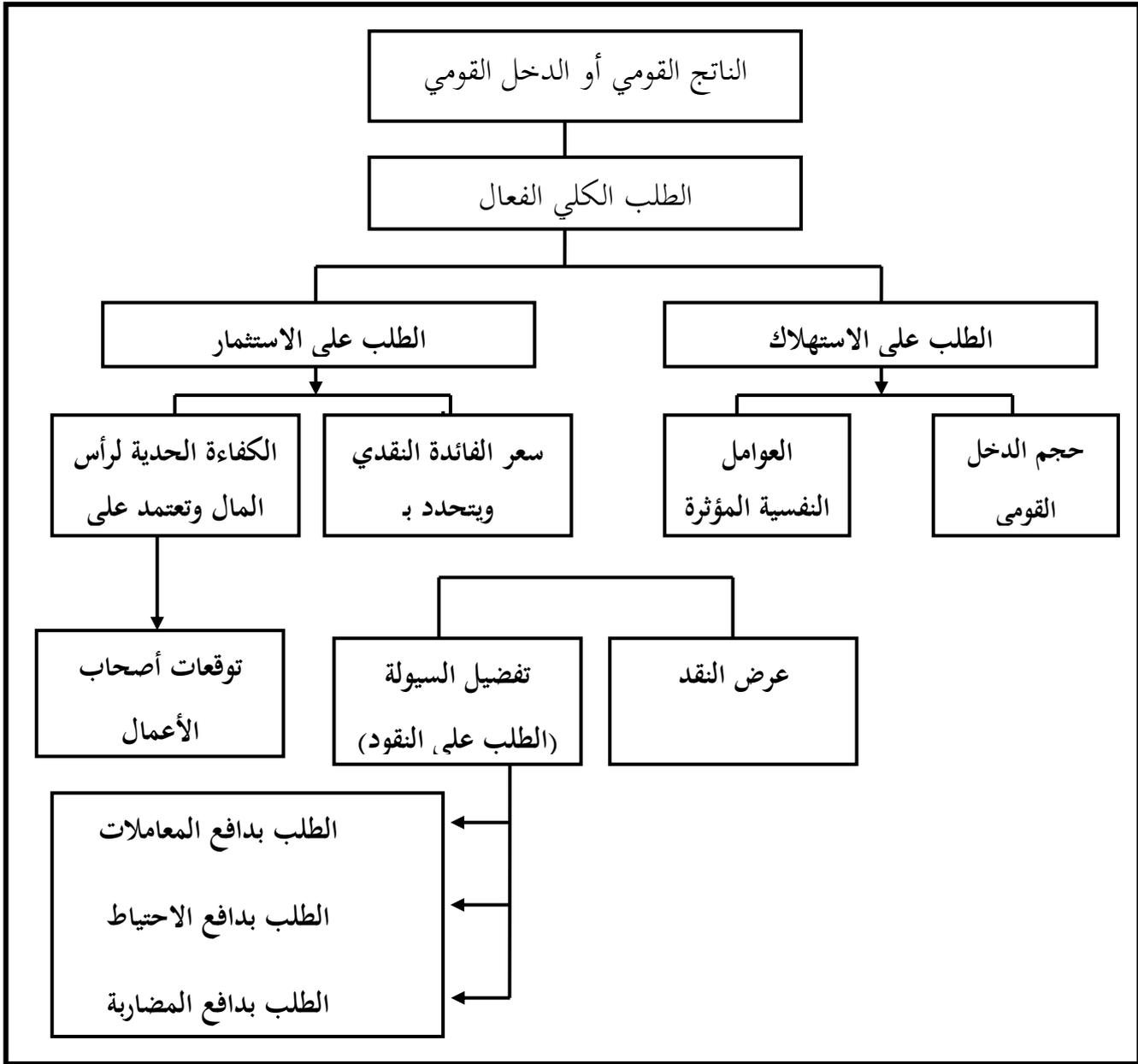
ومن الملاحظ ظهور ما يسمى بمصيدة السيولة Liquidity Trap والتي تعني أنه عند انخفاض سعر الفائدة إلى حد معين فإن منحني السيولة يميل أن يكون موازياً للمحور الأفقي بمعنى أن الأفراد يكون لديهم استعداد الاحتفاظ بأية كميات إضافية من النقود عند سعر ثابت للفائدة، والطلب على النقود بدافع المضاربة سريع التأثير بتوقعات المضاربين لأسعار السندات.²

الطلب الكلي الفعال: ما يقرر الأفراد إنفاقه على السلع والخدمات ويمكن تقسيم السلع والخدمات إلى مجموعتين سلع وخدمات الاستهلاك و سلع وخدمات الاستثمار وهناك عدة عوامل يتوقف عليها الطلب الكلي الفعال نعرضها بالمخطط التوضيحي التالي:

¹- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 51 (بالصرف)

²- نفس المرجع، (بالصرف).

الشكل (1-3): العوامل التي يتوقف عليها الطلب الكلي الفعال.



المصدر: ناظم نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 272.

التوازن في السوق السلعي (سوق الإنتاج):

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات (Goods Market) هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار، ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل، والاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة، ولتحقيق ذلك التوازن يجب أن يتساوى الادخار والاستثمار، وحتى يستمر التوازن في سوق الإنتاج لابد من تحقيق العلاقة العكسية لمتغيرين اثنين هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار وسعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار.¹

التوازن في سوق النقد (Money Market):

إن التوازن في سوق النقد يتحقق بتقاطع عرض النقود مع الطلب على النقود، ولما كان العرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطة النقدية (البنك المركزي) لذلك يفرض ثباته في الفترة الزمنية القصيرة، ومن ثم كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة، أما الطلب على النقود فهو يتوقف على متغيرين سعر الفائدة والدخل، ومنه يمكن اشتقاق منحنى (LM) من سوق النقد عن طريق تحديد مستويات الدخل وسعر الفائدة المختلفة التي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق.²

$$M_0 = MD$$

وعلى هذا الأساس يمكن معالجة ذلك رياضياً كما يلي:³

$$Md = L_1(y) + L_2(R)$$

حيث (M_0) عرض النقود، (MD) الطلب على النقود

$$Md = L(y_i, R)$$

$$Md = M_0 = L(y_i, R)$$

أي أن:

ويتحقق التوازن في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق الإنتاج حيث التوازن يتحقق في المدى الطويل.

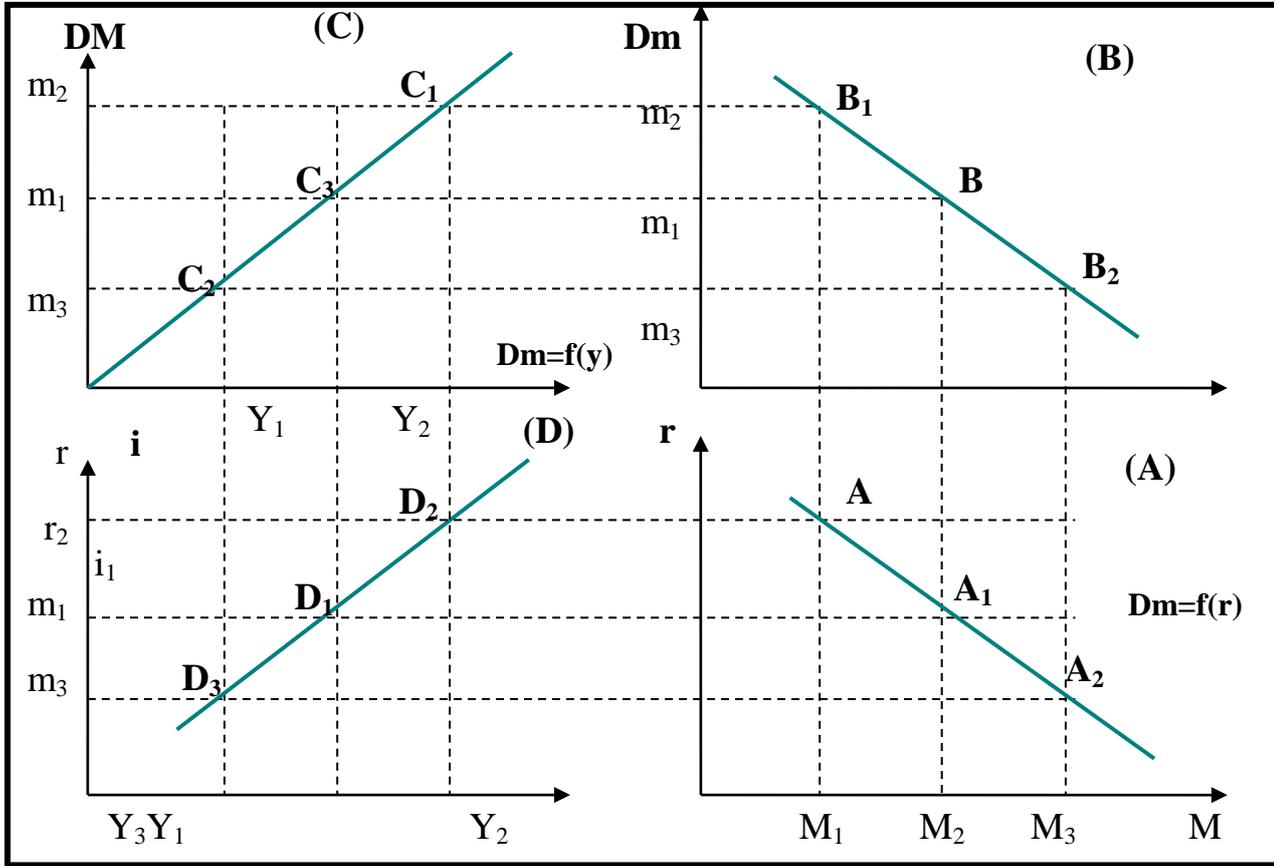
ويمكن اشتقاق (LM) بيانياً كما في الشكل التالي:

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 87، ص 88.

² - نفس المرجع، ص 91.

³ - نفس المرجع، ص 92.

الشكل (1-4) اشتقاق منحنى (LM):



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 311.

- فيكون أثر السياسة المالية منصبا على السوق السلعي (IS).

- ويكون أثر السياسة النقدية منصبا على السوق النقدي (LM).

أثر السياسة النقدية من خلال النموذج الكينزي:

إن النموذج الكينزي لا يتضمن بيانات عن القطاع النقدي، إلا أنه من الممكن استخدام هذا النموذج في

بيان الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية المتبعة على الاقتصاد القومي وذلك على النحو التالي:¹

- في حالة دخول البنك المركزي مشتريا في السوق المفتوحة فهذا يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بدوره إلى زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان.

لكي يجذب البنك منشآت الأعمال وغيرها للحصول على الائتمان فوق يقوم بتخفيض سعر الفائدة مما يؤدي إلى خلق الحاضر لدى تلك المنشآت على الاقتراض للقيام باستثمارات جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة.

¹ - وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 235.

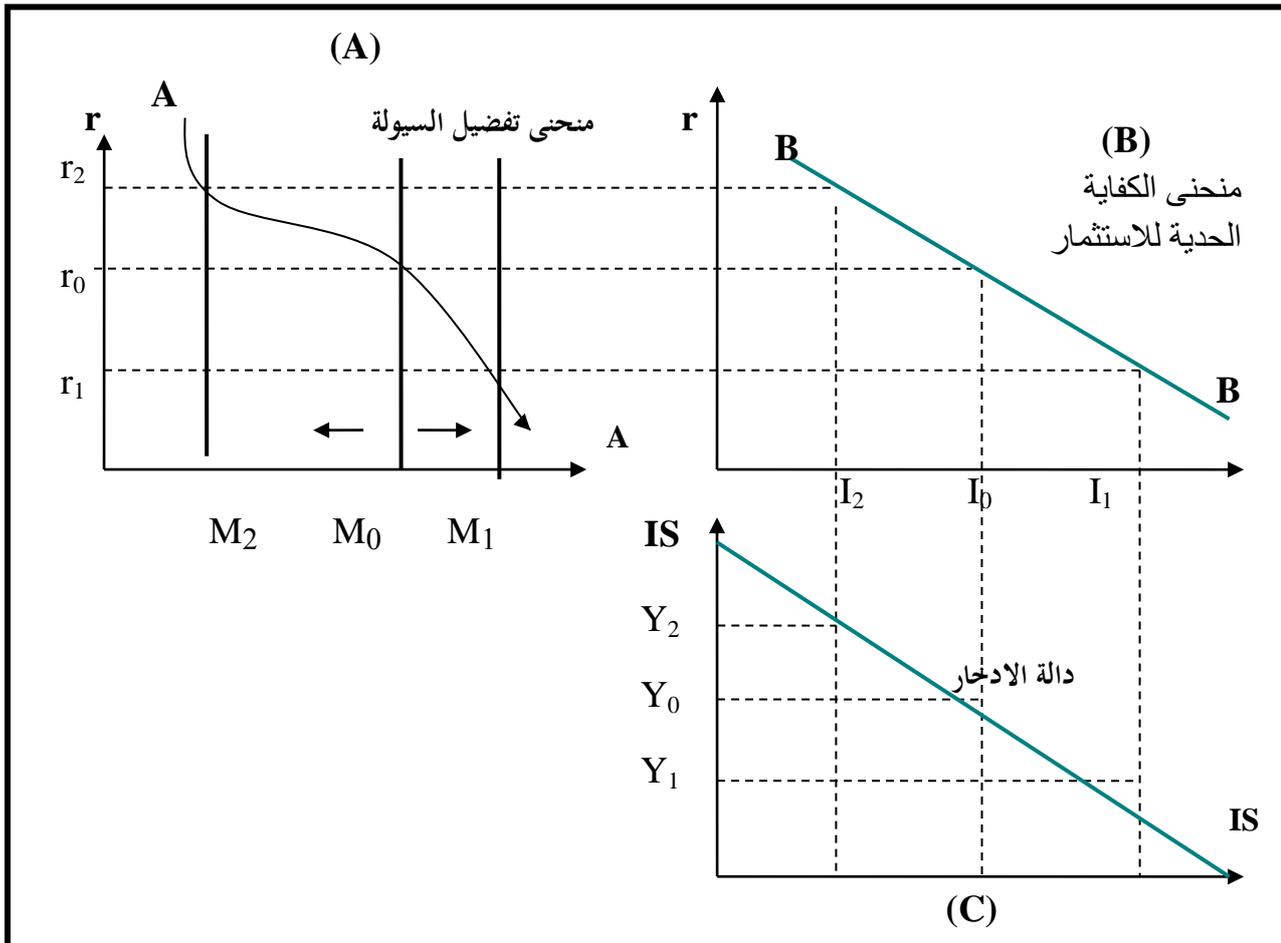
خفض سعر الفائدة على النحو السابق، خفض الأفراد مدخراتهم وزيادة انفاقهم الاستهلاكي خاصة على السلع المعمرة.

عبر كينز في نموذجه قيد الدراسة عن تلك الزيادة في الانفاق الاستهلاكي من خلال انتقال حالة الطلب الكلي، وفقا لفكرة المضاعف ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في صافي الناتج القومي وذلك كما يلي:

الزيادة في كمية النقود $M \leftarrow$ خفض سعر الفائدة $r \leftarrow$ زيادة الاستثمار I وكذلك زيادة الاستهلاك $C \leftarrow$ زيادة الطلب الكلي \leftarrow زيادة مستوى توازن صافي الناتج القومي.

أما دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة، فعملية البيع تؤدي إلى نقص المعروض النقدي M مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة r ، خفض الاستثمار I ، خفض صافي الناتج القومي.

الشكل (1-5): بيان السياسة النقدية في النموذج الكينزي



المصدر: وحيد مهري عامر، مرجع سبق ذكره، ص 237.

في الجزء (A) تتحدد أسعار الفائدة (r_2, r_1, r_0) من خلال تقاطع منحنى تفضيل السيولة (AA) مع منحنى عرض النقود (M_2, M_1, M_0) وفقا لتغيير كمية النقود في المجتمع.

وفي الجزء (B) يتحدد حجم الاستثمار في الاقتصاد وذلك من خلال تقاطع أسعار الفائدة مع منحنى الكفاية الحدية للاستثمار (BB)، حيث يزيد صافي الناتج القومي بزيادة الاستثمارات والعكس صحيح إذا خفض المعروض النقدي إلى M_2 .

حيث تنخفض الاستثمارات إلى I_2 مما يؤدي إلى انخفاض صافي الناتج القومي إلى y_2

أما في الجزء (C) بنقل مستويات الاستثمار من الشكل (B) يتم تحديد المستوى التوازني للدخل الاقتصادي بحيث زيادة عرض النقود إلى M_1 خفض سعر الفائدة r_1 إلى وانخفاض سعر الفائدة أدى إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد إلى I_1 وبزيادة الاستثمارات إلى M فإن صافي الناتج القومي يزيد إلى y_1 ، والعكس صحيح في حالة خفض المعروض النقدي إلى M_2 .

نقد النظرية الكينزية:

تعرضت النظرية الكينزية لعدة انتقادات تحصر أهمها فيما يلي: ¹

- إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر وفي مقدمتها الدخل، وإن الطلب على النقود بغرض المضاربة مبني على الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل بالشكل النقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا هي توزيع الثروة ما بين النقود والسندات من خلال الاختيار بين المضاربة في توزيع ثرواتهم بين النقود والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمضاربة في توزيع ثرواتهم بين النقود والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمخاطر.
- وأن ظاهرة مصيدة السيولة هي حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف الغير اعتيادية.

¹ - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2011، ص ص 28-29.

- اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل وإهماله لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة وخاصة في الأسواق الائتمانية المصرفية، مما يجعل النظرية الكينزية ستاتيكية.
- كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة معينة من الزمن دون الاهتمام بأعماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.
- يعتبر التحليل الكينزي بأن الصلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود، لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات الفائدة على أساس أن الأفراد إذا توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود للأغراض الثلاثة، ويفضلون شراء السلع بدل السندات وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار الفائدة لأن الطلب الجديد لم يقابل بخلق نقود جديدة.

المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المنهج النقدي le monétarisme)

بعدما كانت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق باستخدامه لأساليب جديدة في التحليل النقدي، وربطه بين الدخل والإنفاق (الادخار والاستثمار)، تعرض الفكر الكينزي على العديد من الانتقادات كان سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في التضخم مع الركود جنباً إلى جنب، مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع والتوفيق بين الاستنتاجات الكلاسيكية والكينزية، إلا أن فترة السبعينيات وما رافقها من تطور الأزمة الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة أعادت الحياة مجدداً للتحليل الكلاسيكي ولكن بنفس جديد.

المدرسة النقدية:

ظهر التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية، ولذلك سمي أنصارها بالنقديين حيث قام الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان Milton Friedman) وزملاءه عام 1956 بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ولكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكمي لفيشر والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، كما توصلوا إلى مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر

حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية.¹

وباعتبار التضخم مرتبطا بالسياسة النقدية أعادت هذه النظرية الاعتبار للسياسة النقدية كأداة أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار النقدي خصوصا والاقتصادي على وجه العموم.²

فرضيات التحليل النقدي المعاصر: انطلق التحليل من مجموعة من القروض وهي كما يلي:³

- تعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصادها بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
 - عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكمي الحقيقي.
 - تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.
 - استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
 - السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في حدود السياسات المالية.
 - حصر دور الدولة في أضيق الحدود.
 - سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات السبي ويمكن التنبؤ بها وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.
- عرض النقود والطلب عليها عند النقديين:**
- أولاً: عرض النقود:**

يعتبر فريدمان عرض النقود متغيرا خارجيا ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك

¹ - جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص 49-50.

² - بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية، دراسة صناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 214.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

المركزي هو الذي يتحكم كلياً في عرض النقود حيث أنه هو الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد.¹

كما يرى أن أي تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي ومن أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم لابد أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود ونسبة ثابتة، تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي يحقق بدوره استقراراً نقدياً.²

ثانياً: الطلب على النقود.

اعتبر "فريدمان" أن الطلب على النقود جزء من نظريته الثروة أو نظرية رأس المال التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيه، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.³

محددات الطلب على النقود:

يتوقف الطلب على النقود في تحليل "فريدمان" على ثلاث عوامل أساسية هي:⁴

- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها.
- مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة.
- أذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها بأشكال مختلفة وتكلفة هذه الأشكال وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة، بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات.⁵

يزداد الطلب على النقود كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، والعكس صحيح.⁶

¹ - معتوق سهير محمود، النظريات والسياسات النقدية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1999، ص 163.

² - نفس المرجع، ص 163.

³ - بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 91.

⁴ - Brian snowdon, *la pensée économique moderne*, édition international, paris, 1997, p159

⁵ - الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، (دراسة حالة موريتانيا)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 57.

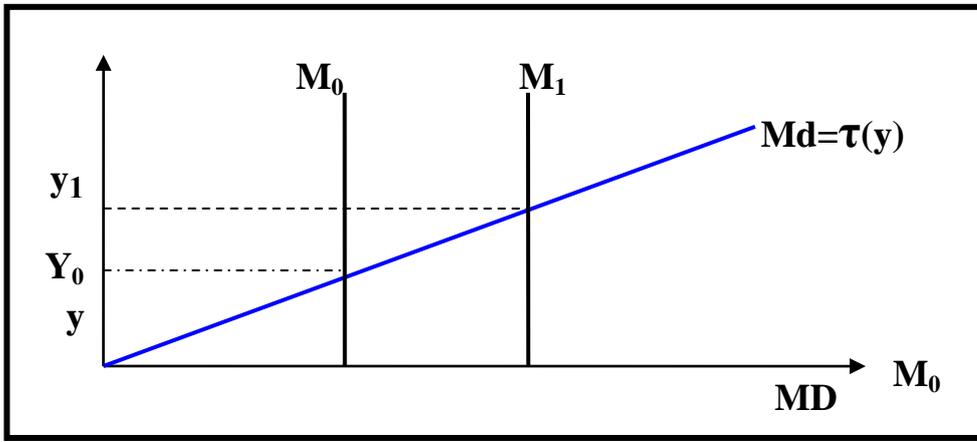
⁶ - نفس المرجع.

التوازن في السوق النقدية عند النقديين:

يتحقق التوازن في السوق النقدية، دون تدخل الدولة، عند النقطة التي يلتقي فيها الطلب على النقود مع عرض النقود مع العلم أن عرض النقود هو متغير خارجي ومستقل يحدد من طرف السلطات النقدية، فالتوازن في السوق النقدية يؤدي إلى تحديد مستوى الدخل الإسمي (الدائم).¹

وتمثل هذا التوازن في الشكل الآتي:

الشكل (1-6): التوازن في السوق النقدية في النظرية النقدية.



المصدر: سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 161.

وباستقرار دالة الطلب على النقود، يبقى المتغير المسؤول عن التغيرات في مستوى الدخل ومن ثم في مستوى النشاط الاقتصادي هو عرض النقود، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن الارتفاع في عرض النقود والناتج عن السياسة النقدية التوسعية، يؤدي إلى انتقال منحني عرض النقود إلى وضعه الجديد من M_0 إلى M_1 ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من yp_0 إلى yp_1 .

أثر السياسة النقدية على وضع التوازن العام في النظرية النقدية:

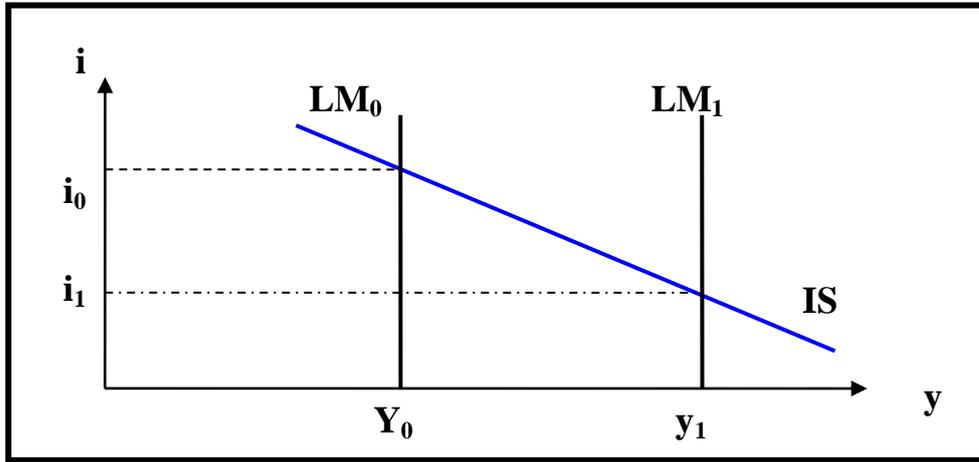
ينطلق "فريدمان" في دراسته أثر السياسة النقدية من التفرقة بين المدى القصير والمدى الطويل تبعا لظروف التشغيل في الاقتصاد، ففي ظروف التشغيل الغير تام يؤثر عرض النقود على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل القومي والتشغيل وهذا ما يحدث في المدى القصير.²

¹ - بقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² - نفس المرجع، ص 222.

أما في حالة التشغيل التام أو الاقتراب منه، ان التغيير في عرض النقود سينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار وهو ما يحدث في المدى الطويل، لتظهر من جديد العلاقة المباشرة القائمة بين كمية النقود والأسعار في النظرية الكمية التقليدية.¹

الشكل (1-7): أثر السياسة النقدية على وضع التوازن العام في النظرية النقدية.



المصدر: بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 223.

يظهر من خلال الشكل أن الارتفاع في عرض النقود يؤدي، من جهة إلى انخفاض معدلات الفائدة من i_0 إلى i_1 ومن جهة أخرى إلى ارتفاع الدخل من y_0 إلى y_1 وهذا بافتراض عدم مرونة عرض النقود لمعدلات الفائدة.

فعالية السياسة النقدية وفق التحليل النقدي:

لقد أعطى النقديون (les monétaristes) دورا هاما للسياسة النقدية فالتغيرات في عرض النقد تنعكس مباشرة على الانفاق الكلي ومن ثم الدخل القومي، وبالتالي فقد عدوا السياسة النقدية هي أفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظيف الكامل وتحقيق معدل جيد للنمو والاستقرار الاقتصادي واستقرار في المستوى العام للأسعار.² وانطلاقا من فكرة "فريدمان" باستقرار الطلب على النقود يستنتج أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية من أي سياسة أخرى، لكن وحتى لا يأخذنا هذا الفهم بعيدا فإن القول بفعالية السياسة النقدية يتجسد فقط بالحفاظ على معدل نمو منتظم في الفترة الطويلة للكتلة النقدية يتلاءم مع نمو اقتصادي غير تضخمي، وغني عن البيان أن النقديين يعارضون أية سياسة تقديرية ظرفية في المدى القصير، مالية كانت أم نقدية، لأن انفاقا حكومية

¹ - بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 222

² - سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، مع إشارة خاصة إلى العراق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص 26.

ممولاً بالضرائب أو بالقروض يقود بسرعة إلى انخفاض بمقدار مماثل في الإنفاق ويبقى الدخل الحقيقي على ما كان عليه.¹

وعلى الرغم من تركيز "فريدمان" على فعالية السياسة النقدية في المحافظة على التوازن النقدي والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أنها تنطوي على تباطؤات زمنية حتى تصل آثارها إلى المتغيرات الاقتصادية، وبحسب رأيه فإن الاقتصاد يحتاج إلى مدة (6-18) شهراً بعد حدوث الزيادة في عرض النقد بمعدل سنوي وثابت يكفي للمحافظة على استقرار الاقتصاد بدلا من الاعتماد على التقديرات التي تكون غير دقيقة.²

¹ - موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص39.

² - سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص26.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات المختلفة ، و النظم الاقتصادية و الإجتماعية السائدة و ظروف و إحتياجات و أهداف هذه المجتمعات ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة الاقتصاد في اطار من الاستقرار النقدي الداخلي ، كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة و تتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية لعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك .

أما في الدول النامية فإن الاهداف الرئيسة لسياستها الاقتصادية و من بينها السياسة النقدية تركز في خدمة أهداف التنمية و توفير التمويل اللازم لها ، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تنحى في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من المواد المالية الميسورة و وضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : استراتيجية السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي استراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية حيث تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الادوات النقدية لاستخدامها للتأثير عن الأهداف الأولية ثم التأثير على الاهداف الوسيطة و ذلك من أجل الوصول إلى الاهداف النهائية التي ترسمها عن ضوء الاهداف الاقتصادية العامة بشكل عام و السياسة النقدية بشكل خاص .

الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته فالاستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي عن أهداف أولية و وسيطة مع ادوات مناسبة لتلك الاهداف للوصول إلى الاهداف النهائية ، كما يمكن رقابتها و تصحيح انحرافاتهما و التنبؤ عليها بالمؤثرات ، وهذا ما يميزها عن الاستراتيجية غير كاملة ، و لم تعرف الاستراتيجية الكاملة الا في التسعينات من القرن العشرين و قد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة¹ و هي كما يلي :

1- **نظرية القرض التجاري** : تمثل احدي الاستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي و هي نظرية القرض التجاري و هو اتجاه تقليدي في سياسة الاقراض المصرفي ، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية عن تقديم قروض تسدد نضمامها أي تقتصر عن القروض القصيرة الأجل و تكون متناسبة مع حاجات التجار و تشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة و فتح الحسابات و السندات و ذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها

¹ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص36.

إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض و الفوائد ، و خلال فترة الكساد العظيم تبين بوضوح أن هناك استراتيجية غير كاملة و غياب واضح للأهداف¹

2- مبدأ الاحتياطات الحرة*

تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينات و بداية التسعينات ، و لكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما من بينها :

- لم نستطع أن نقوم مقام دور الهدف الأول لأن العلاقة بينها و بين الأفراد أكبر من العلاقة بينها و بين البنك المركزي بمعنى ان البنك المركزي لم يستطع أن يسيطر عليها كلية ، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية منها :

- المعلومات عن الاحتياطات الحرة غير سليمة نتيجة لتغيرات تسويق الأسهم و العملة المتداولة و عوامل أخرى، كما أن مبدأ الاحتياطات الحرة بعيدة نسبيا عن أهداف السياسة النقدية النهائية ، و بالتالي فإن هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين و عليه لا يمكن بناء استراتيجية كاملة بالاعتماد عن مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية².

3- أسعار الفائدة

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤثر و كان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينات و التسعينات هو التأثير عن هذا الهدف إما بالارتفاع أو بالانخفاض و في الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي و هي:

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية و بالطلب و عرض الائتمان و بالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط .

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة و قياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية و لا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة ، و ذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا

¹ - أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص36

* - الاحتياطات الحرة هي الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة وافتراضاتها من البنك المركزي، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الإقتراضات من البنك المركزي

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص245. بالتصرف

فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقية المتوقع يتلاءم مع الطلب و لا تعرف الصلة بينه و بين سعر الفائدة لاسمي الذي عن أساسه تجري السياسة النقدية -الارتباط بين تغيرات الأسعار و أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة كما نلاحظ أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار و أن أسعار الفائدة المرتفعة تقيد الاستثمار¹

2/ استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة :

نظرا لظهور بؤادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة ، بدأت في التسعينات عملية ضبط التضخم و مكافحته تأخذ أهمية قصوى في استراتيجية السياسة النقدية و خاصة نعد أن ان أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود و مستوى النشاط الاقتصادي ، بحيث أجزم كل من "فريد مان " و "سوارتر" على أن معد عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغيير في الأسعار و أن التغيير في معدل نمو عرض لنقود في الفترة القصيرة سوف يلغي معدلات نمو كل من الأسعار و الناتج² كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي في خلال السنة و محاولة تصحيح و ضبط الفروقات بين التقديرات و الواقع و أتبعته هذه العملية بتنظيم هذا النمو في اجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف النمو المجاميع النقدية و بالتحكم في نمو عرض النقود يقوم المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك³ و يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية كما يقدرين سعر الفائدة عن الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون مناسباً مع معدل نمو عرض النقدية الذي وضع كهدف وسيط لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجعاً لزيادة افتراضات البنوك كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الفرضيات و لذلك فان ضابط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط و يكون إجمالي الاحتياط ، و بالتالي عرض النقود في زيادة الاستراتيجية أيضاً لم تكن ناجحة بالكامل⁴.

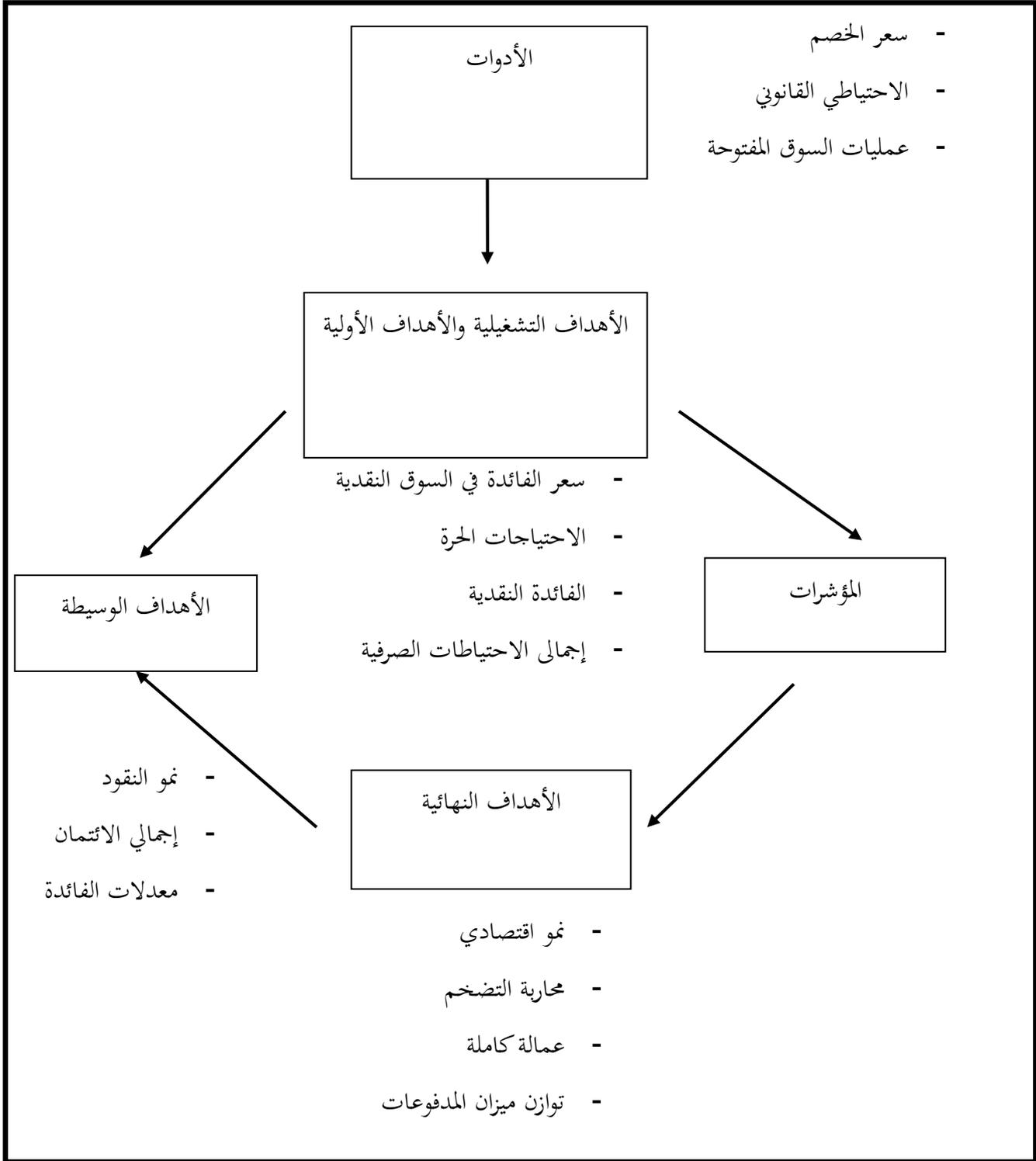
¹ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 36 - 37

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

³ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (مع الإشارة الى حالة الجزائر الفترة 90-2000) اطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2003، ص 112

⁴ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 37

الشكل رقم (1-8): استراتيجية السياسة النقدية



المصدر ، سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره ص 30

*المؤشر يقصد به المتغير الذي تسمح تحركاته بالتنبؤ بحركات الأهداف النهائية بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاقة

التي تنشأ بين المتغير الهدف والمتغير المؤشر

المطلب الثاني : الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية و هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة و لهذا فالأهداف الأولية تمثل رابطة بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة¹ حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية اشارات سريعة و واضحة و محددة للمتعاملين و للسوق حول مضمون السياسة النقدية² و تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات مجمعات الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية و مجموع احتياطات البنوك و احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المفترضة و غيرها ، أما الثانية فتتعلق بطرف سوق النقد و تحوي عن الاحتياطات الحرة و معدل الأرصد و أسعار الفائدة في سوق النقد³

1/ مجمعات الاحتياطات النقدية :

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الاجبارية و الاحتياطات الاضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك ، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى ، أما الاحتياطات غير المفترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)⁴

و قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية و سهولة ؟ إذا هناك بعض البنوك المركزية مؤيدة و أخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كمجمع و هكذا بقي الموضوع محل جدل و نقاش لكونه يتصل بالتجربة و ليس بالتنظير فقط و يتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من الجاميع المذكورة و مدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط و طالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات و استخدام هذه الجاميع كهدف أولي و تشغيلي⁵

¹ - مخلوف ساقية، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (2010/1999) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائر، 2012، ص 20.

² - dominique pihan , **la monnaie et ses mécanismes** , edition la découverte , Paris ,2000, P88

³ - مخلوف ساقية، مرجع سبق ذكره ، ص 20

⁴ - دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 89، بالتصرف.

⁵ - موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماستر، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015، ص 28.

2/ ظروف سوق النقد:

و تحتوي على الاحتياطات الحرة ، و معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية و يعني بشكل عام قدرة المقترضين و مواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ، و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدة البنكية و هو سعر الفائدة على الأرصدة المفترضة لمدة قصيرة يوم أو يومين بين البنوك كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة و الأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ، و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .¹ كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات و الخمسينات و التسعينات و لكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات و بالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية و يفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم

كما أن الكثيرين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد ، و هذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط و المفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال² و بذلك يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته و بين تحقيق أهدافه مثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالمسبة للعمالة أو مستوى الأسعار ، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات النقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة أو طويلة الأجل) و التي لها أثر مباشر عن البطالة مستوى الأسعار فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات و التي تسمى الأهداف الأولية أو أسعار الفائدة على الأرصدة المركزية ، سعر فائدة أذون الخزانة و هي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية³

- و مما سبق فإن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير و التجاوب بسرعة تغير الأدوات النقدية المستعملة و كذلك الذي يسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة⁴

¹ - دخينات رانيا، دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-(1990-2012)،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014، ص6.

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص79. 80.

³ - دخينات رانيا، مرجع سبق ذكره، ص08، 09.

⁴ - مخلوف ساقية، مرجع سبق ذكره ، ص31.

المطلب الثالث : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى أهداف نهائية للمستوى المناسب للإنتاج و الدخل¹

كما ترى بأنها مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف النهائية و تتمثل هذه المتغيرات في كل من عرض النقد و أسعار الفائدة و الائتمان و الأساس النقدي ، أو أي متغير آخر تراه السلطة النقدية ملائماً كهدف وسيط لسياستها النقدية²

معايير اختبار الأهداف الوسيطة :

إن عملية اختيار الأهداف الوسيطة ليست بالعملية العشوائية بل إن هذا الاختيار يستدعي ثلاثة معايير أساسية تكمن في :³

- يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس بدقة و بسرعة في يلعب دوره كمؤثر عن اتجاه السياسة النقدية أي اذا كانت هذه الأخيرة تسير في الاتجاه المطلوب الذي يحقق الهدف النهائي أم هي خارجة عن مسارها .

- يجب أن يكون الهدف الوسيط تحت السيطرة التامة للبنك المركزي.

- يجب أن تكون آثار هذا الهدف الوسيط عن الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها من طرف البنك المركزي لتمكينه من إتخاذ كل إعتباطاته و الاجراءات التصحيحية اللازمة و المناسبة في اطار سياسته النقدية .

نماذج الأهداف الوسيطة : هناك 3 نماذج أساسية للأهداف الوسيطة تتمثل في :

1- معدلات الفائدة كهدف وسيط

اذعدنا إلى النظرية النقدية الكينزية نجد أن الكينزيين يردون تثبيت سعر الفائدة في أدنى مستوى ممكن في حين يهمله النقديون و يهتمون أكثر بكمية النقود و يقلون أنه في حالة الاهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي الذي يعتبر صعب التحديد⁴

و المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو مال يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر كما أن التغيرات في سعر

¹- Jean – Pierre Patat , **Monnaie , instruction financières et politique monétaire** ,4eme édition , economica , france ,1987, P299

²- مخلوف ساقفة، مرجع سبق ذكره ، ص21.

³- بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص21.

⁴-Philippe Jaffre ,**Monnaie et politique monétaire** ,4eme édition , economica , france ,1996, P102

الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها و إنما أيضا عوامل السوق ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد¹

2/ سعر الصرف :

ان معدل صرف النقد هو مؤشر نموذجي هام حول الاوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القرارات الشرائية² يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك ان انخفاض اسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، كما ان استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) بشكل ضمانة لاستقرار وضعية البلاد تجاره الخارج ، ولهذا تعمل بعض الدول عن ربط عملات بعملات قوية قابلة لتحويل ، والحرص عن استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات الا ان التقلبات التي تحدث في سوق الصرف يكون نتيجة المضاربة الشديدة عن العملات ،؟ مما يؤدي الى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف³

والسلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه وذلك بتخفيضه او رفعه ، الا ان اتخاذه كعنصر وسيط يظهر العديد من العيوب كون اسواق الصرف ليست منظمة فهي تتعرض للتقلبات ولذلك فان الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل من الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي اساسي لا يمكن لها ان تركز جميع الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف ، ولذلك فان الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة لأنه يمكن للبنك المركزي ان يستفيد احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الانشاء المفرط للنقد الوطني في يمكن تداوله محليا⁴

3/ المجمعات النقدية :

هي عبارة عن مؤشرات احصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق .بمعنى انها تضع وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان ومن بين الوسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة راس المال الى وسائل الدفع⁵

¹ - مخلوف ساقفة، مرجع سبق ذكره ، ص23.

² اكن لوئيس ، مرجع سبق ذكره ، ص42

³ عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص75-76.

⁴ دختيات رانيا ، مرجع بق ذكره ، ص12-13

⁵ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ذكره ، ص64

ويرتبط عدد من هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية ، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات¹

ان تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية ولهذا السبب فان السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت اهدافها في هذه المجمعات بالتدرج ، بداية بشكل غير مععلن ثم مععلن ، ثم النظام الفيدرالي للاحتياطي الامريكى ابتداء من 1972 بنك المانيا الفيدرالي انطلاقا من 1974 بنك انكلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976 وتنص نظرية النقديين عن الحفاظ ولعدة سنوات عن معدل نمو ثابت (من 3% الى 5%)²

المطلب الرابع : الاهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الاهداف النهائية كنقطة اخيرة في مسار استراتيجية السياسة النقدية التي تؤثر بأدواتها عن الاهداف الاولية ثم الوسيطة للوصول الى اهداف نهائية تكون قد رسمتها من ضوء السياسة الاقتصادية العامة³

أو تعرف على انها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما الى تحقيقها في اطار الاهداف الاقتصادية الكلية⁴

جاءت هذه الاهداف لتطوير دور السياسة النقدية ففي البداية قبل الثورة الكينزية كانت السياسة النقدية هي

الوحيدة بيد السلطات النقدية وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الاسعار ومكافحة التضخم وبعد ازمة

1929 ظهرت السياسة المالية وظهر هدف آخر للسياسة النقدية هو تحقيق التوظيف الكامل (التشغيل الكامل،

العمالة الكاملة) وفي منتصف الخمسينات ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو وفي السنوات الاخيرة ظهر

هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات⁵.

وستقوم بتفصيل هذه الاهداف النهائية كما يلي :

1/ استقرار المستوى العام للأسعار :

يعد الاستقرار في المستوى العام للأسعار هدفا اساسيا للسياسة النقدية لأنه يؤدي الى توازن النشاط الاقتصادي

لذا يعمل البنك المركزي على محاربة التضخم لتجنب حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية

¹ عبد الحميد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

² عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 84

³ بناي فتيحة ، مرجع سبق ذكره ص 106

⁴ موقاري حورية ، مرجع سبق ذكره ص 35

⁴ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 91-92

بين الدائن والمدين والمحافظة على استقرار قيمة النقود (القوة الشرائية)

ان هذ التركيز على خفض التضخم من طريق تحقيق الاستقرار في الاسعار هو نتيجة للاثار السلبية التي يتركها على المدى البعيد والتي تؤثر على الاستقرار ككل ، فحسب الجزائر ان الارتفاع المستمر في الاسعار يؤثر سلبا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فهو يقلص ويدمر روح الادخار ويفقر بعض طبقات من الجمهور بل هو كذلك يؤثر عكسيا على شروط تكوين ومردودية الاستثمارات¹

لهذا يتفق صناع السياسة النقدية على اتخاذ محاربة التضخم* عن طريق تحقيق الاستقرار في الاسعار كهدف رئيسي اولي للسياسة النقدية باعتبار ظاهرة نقدية ناتجة عن الافراط في اصدار الارصدة النقدية وعليه لا يمكن تجنبها الا بالتحكم في النقود بشكل يتناسب مع نمو الانتاج القومي²

بحيث ان في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم او استقرار الاسعار ميزة اذ ان اثار ما على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان السوق يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والافراد ، اذا ما قرنت بالسياسة المالية تشمل على تحقيق فائض في الانفاق الحكومي في اوقات التضخم وذلك بزيادة الضرائب او تخفيض الانفاق الحكومي وهذين الإجراءين لا يتمتعان بأية استجابة من طرف الافراد اللذين يعبرون دائما عن رغبتهم في خفض الدين العام للحكومة وهكذا تتمتع السياسة النقدية بتقبل الافراد لها نظرا لاختفاء الاثار عليهم في محاربة

التضخم³

ومن خلال النظر الى الاقتصاد الجزائري فانه لم يعرف هدف استقرار الاسعار الا في السنوات الاخيرة بعد صدور القانون 90-10 اي بعد سنوات الاصلاح الاقتصادي ومنها الاصلاح النقدي واصبح الهدف هو التحكم في معدل التضخم حتى تم تخفيضه الى نسبة اقل من 5%⁴

¹ عبد اله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة وهران، 2014، ص13

*تجتمع مجمل تعاريف التضخم على ان الارتفاع المستمر في الاسعار

² بقيق ليلي اسمهان ، مرجع سبق ذكره ص24

³ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، مرجع سبق ذكره ، ص95 (بالصرف)

⁴ نفس المرجع

التوظيف الكامل :

تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا من التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيئة الاقتصادية¹.

ويتحقق مستوى عال من التوظيف الكامل بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والحيوية للوصول إلى أعلى مستوى من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وتجهيزها على الوسائل المتاحة لتجنب مشكل البطالة* وما يرافقها من آثار سلبية كالانكماش في الإنتاج والدخل².

ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع ولذلك يبقى التوظيف الكامل هدفا طويلا لإجل ترسيخ الحكومات وتسعى جاهدة للوصول نظرا لما للبطالة من مضار عن الاقتصاد فهي في طاقات المجتمع الانتاجية وضياع موارد الإنتاج وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تحطيم النمو الاقتصادي، إضافة إلى سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل³.

عاجلت النظرية الكلاسيكية ظاهرة البطالة في المجتمع الرأسمالي من خلال تخفيض الأجور النقدية ما يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية وعليه تنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب عليه وبعد ذلك تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي، إلا أن هذا التحليل كان يوافق مرحلة القرن 19 وبداية القرن 20 عندما كان الرأسمالي يستطيع تخفيض الأجور أما بعد ظهور النقابات والاتحادات العمالية فلا يمكن تخفيض الأجور كما سيواجه من معارضة شديدة من جانبها⁴.

أما النظرية الكينزية فإنها ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور لأن تلك الزيادات تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة وهذا ما يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وتنشأ البطالة من نقص الطلب الكلي الفعال ويتطلب الأمر من السياسة النقدية تنشيط هذا الطلب وزيادة الاستثمار للاقتراب من العمالة الكاملة⁵.

¹ مخلوف ساقية، مرجع سبق ذكره، ص 25

*البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر على العمل وراغب فيه فرصة عمل.

² عبد الله ياسين مرجع سبق ذكره، ص 14

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 96

⁴ عصام لوثنان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 46 (بالتصرف)

⁵ نفس المرجع (بالتصرف)

ومن خلال وجهة نظر النقديين يرون بان السياسة النقدية التوسيعية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم وستكون سببا في انتشار التضخم وان التغيرات في كمية النقود ذات اثار هامة في الاجل القصير على الانتاج والعمالة¹.

نستنج ان السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال ، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض اسعار الفائدة فيزداد الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل².

في الاقتصاد الجزائري تحقيق العمالة الكاملة لم يكن ضمن الاهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية سواء في مرحلة النظام الاشتراكي او بعد الاصلاحات الاقتصادية سنة 1988 وانما كان ضمن الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية وتنفيذ المخططات العامة اما بعد الاصلاحات فانه يكون ضمن برامج الحكومات ولكن في شكل جزئية وتخفيض من حدة البطالة³

3/ تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي :

بعد الحرب العالمية الثانية بدا النمو الاقتصادي يشغل المفكرين ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي وفي الخمسينات اصبح النمو الاقتصادي من اهداف السياسة الاقتصادية والنقدية بصفة خاصة⁴. وقبل الخوض في الحديث عن النمو الاقتصادي لا بد من توضيح الفرق بين النمو والتنمية بحيث تعني هذه الاخيرة (التنمية) القضاء على الفقر وعلاج اسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة على النمو ، اما النمو فيعني معدل تغير الانتاج الكلي الحقيقي ويعتمد تراكم راس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني ، كما يؤدي التقدم التكنولوجي الى زيادة الناتج الذي يمكنه تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الانتاج⁵. ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الاخرى للسياسة النقدية خاصة هدف التشغيل الكامل ، حيث ان النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من العملة الى جانب ان استقرار الاسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان اساسيات في تحقيق النمو الاقتصادي⁶.

¹ عصام لوشان ، مرجع سبق ذكره، ص46(بالصرف)

² صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 138

³ ديان امينة ، مرجع سبق ذكره، ص103.

⁴ موقاري حورية ، مرجع سبق ذكره، ص 36

⁵ آكن لونيس ، مرجع سبق ذكره، ص48

⁶ عصام لوشان مرجع سبق ذكره، ص 47

وإذا نظرنا الى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل مرتفع لنمو الاقتصادي الوطني نجد انها باستطاعتها تحقيق ذلك ، لكن هناك عوامل اخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة ، اضافة الى عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة ، ولذلك فان دور السياسة النقدية يجب ان يعمل بالتنسيق مع العوامل وكذلك مع سياسة المالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية¹ في الاقتصاد الجزائري كان النمو الاقتصادي هدفا لكل السياسات الاقتصادية بصفة عامة اما بالنسبة للسياسة النقدية فلم يكن هدف النمو واضحا ولكنه يمارس ضمنا من خلال دور السلطات النقدية التي تقوم بالتوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم لأفراد المؤسسات²

4/تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الاخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون ايراداته اكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول الى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزنها الذهبي واحتياطاتها من العملة الصعبة³

يمكن ان تساهم السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر اعادة الخصم الذي يؤدي بدوره الى قيام البنوك التجارية برفع اسعار الفائدة على القروض ما يؤدي الى تقليل حجم الائتمان وزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة التضخم داخل الدولة وانخفاض مستويات الاسعار الداخلية تزيد نسبة الصادرات الدولية ويقل اقبال المواطنين على شراء السلع الاجنبية ومن ناحية اخرى يؤدي ارتفاع الاسعار الفائدة محليا الى اقبال الاجانب على ايداع اموالهم في البنوك الوطنية وبالتالي دخول رؤوس الاموال مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات⁴

ومما سبق يمكن تلخيص الاهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور

¹ بناي فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 107

² ديان امينة ، مرجع سبق ذكره ص 103

³ بناي فتيحة ، مرجع سبق ذكره ص 107

⁴ مخلوف ساقية ، مرجع سبق ذكره ص 24

مبادئ المربع السحري لكالدور 1966¹:

يمكن اعتبار اي سياسة اقتصادية فعالة اذا استطاعت تحقيق الاربعة الاهداف المشار اليها فيما يصطلح عليها

بمربع كالدور قام بتصميمها الاقتصادي كالدور سنة 1966 واصبحت تعرف ب" المربع السحري " وهي

- الهدف الاول : هدف النمو ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (%pib)

- الهدف الثاني : هو هدف التوظيف ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان الناشطين.

- الهدف الثالث : استقرار الأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم .

- الهدف الرابع : هو هدف استقرار الحسابات الخارجية ويقاس بالنسبة المئوية رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج

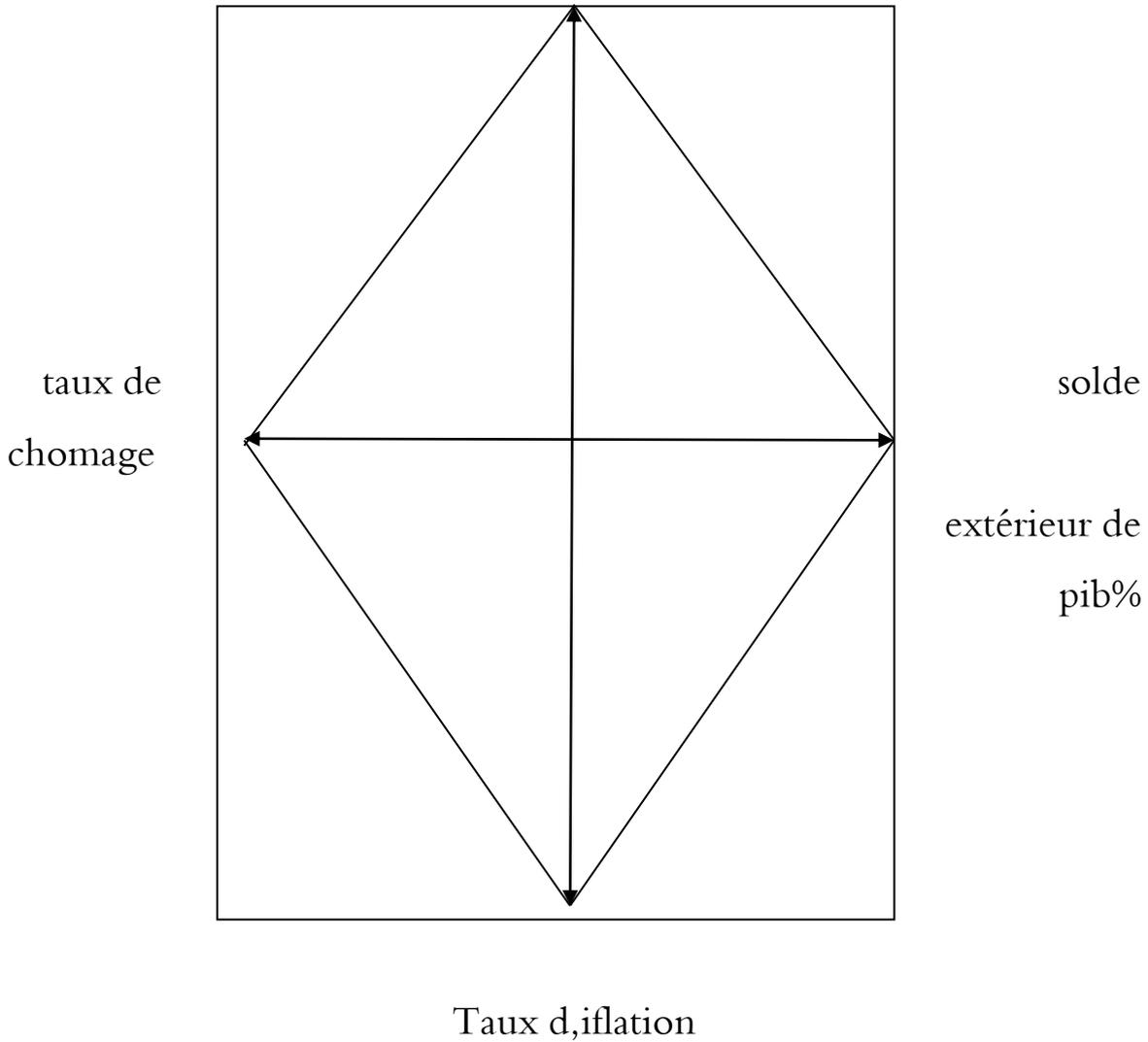
الداخلي الخام .

¹ محمد راتول ، صلاح الدين كروش ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) بحوث

اقتصادية عربية العدد66 ، 2014 ، ص 91

الشكل (1-9) le carré magique de kaldor

taux de croissance



Source : jézabel couppey .soubeyran .monnaie .banques.finance.presse universitaires de France 2010 p 214 .

التعارض بين الاهداف النهائية : هناك نوعين من السياسات النقدية هما: ¹

1/ السياسة النقدية التوسعية (تحفيزية) :

وهي تفضل اهداف زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومكافحة البطالة عن طريق زيادة المعروض النقدي الا انه ينتج عن ذلك زيادة في الضغوط التضخمية وكذا تدهور في الحساب الخارجي وذلك نتيجة زيادة المداخيل التي يخصص جزء منها لاستهلاك المستوردات .

2/ السياسة نقدية انكماشية (تقشيفية) :

حيث يتم التركيز من خلالها عن الحد من التضخم فتخفف العجز في التوازن الخارجي ، ولكن على حساب كل من تخفيض النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة.

ولهذا نطلق صفة " السحري " على مربع " كالدور " لان الواقع يبين انه من الصعب تحقيق الاهداف الاربعة في وقت واحد حيث انه تبعا لاتجاه اقطاب مزلعات المربع في اتجاه معين فإنها تؤثر على السياسة النقدية المطبقة وذلك كما يلي ²:

- اتجاه شكل المربع السحري في اتجاه الشمال - غربي، عند اتباع سياسة نقدية تحفيزية
- اتجاه شكل المربع السحري في اتجاه الجنوبي - شرقي، عند اتباع سياسة نقدية انكماشية .

¹ راتول ، صلاح الدين كروش ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .
² نفس المرجع.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

يقوم البنك المركزي باستعمال مجموعة من الأدوات، بغية تحقيق أهدافه المسطرة في السياسة النقدية، إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد بكامله وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية وكيفية.

كما أن للسياسة النقدية قنوات إبلاغ كثيرة ومتنوعة ويمكن تصنيفها حسب ظهورها في الفكر النقدي إلى قنوات تقليدية وقنوات حديثة.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية

مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالاً و يتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من سياسة معدل إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة. وتغير نسبة الاحتياطي القانوني.

01/ سياسة معدل الخصم

- مفهوم سياسة معدل إعادة الخصم

تعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويمكن تعريف سياسة إعادة الخصم على أنها⁽¹⁾:

1- سعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي ويطلق عليه أيضاً سعر البنك، ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سع الفائدة الذي تفترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي.

2- معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل، والعملية

- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة نصر، القاهرة، الطبعة¹ الأولى، 2003، ص2009.

تقضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة نقل القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم⁽¹⁾.

أثر سياسة سعر الخصم

تحديد سعر الخصم لدى البنك المركزي، والتغيير في هذا السعر يؤدي إلى التأثير في حجم الائتمان فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر فإنه يهدف بذلك إلى تقييد في حجم الائتمان، وعندما ينقص من هذا السعر فهو يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة حصلنا عليها طبقاً للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد من جهة أخرى⁽²⁾.

• الأثر على كمية وسائل الدفع:

فلو كان معدل الحسم منخفضاً فإن ذلك معناه قيام البنك التجاري بزيادة الأوراق التجارية التي يرغب في إعادة حسمها ومن ثمّ تزيد إمكانية في التوسع من خلال زيادة ما يقدمه من قروض وائتمان ومن ثمّ زيادة كمية النقود ووسائل الدفع الجارية المتداولة ويتوقف ذلك على معدل الاحتياطي النقدي القانوني.

• أثر على سعر الفائدة:

أما التأثير الثاني للتغيير في سعر الخصم فيرتبط بسعر الفائدة ويمكن تلخيصه فيما يأتي⁽³⁾:
ففيما يتعلق بأسعار الفائدة فإننا نلاحظ أن البنك المركزي عندما يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات الممثلة للقروض الممنوحة والمقدمة إليه من البنوك التجارية، يطلب مقابلاً لما يقدمه من خدمة في هذا المجال، هذا المقابل يتمثل في سعر الفائدة الذي يحدده بإرادته والذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل حلوله في الدائنية. وتحمله الآجال والمخاطر على أن يدفع قيمة القرض حالاً في صورة نقود قانونية إلى البنوك التجارية فهذا السعر يمثل إذا نقطة الدين أو نقطة الإقراض ويزداد على ذلك أن ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع نفقة الدين أو تكلفة الإقراض والعكس صحيح وأهمية هذا السعر بالنسبة للبنوك التجارية يتضح عندما نعرف أن هذه الأخيرة وهي تضع أسعار الفائدة لها الخاصة بمنح القروض، تراعي في الاعتبار سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، لأنها سوف تلجأ بعد ذلك إلى البنك المركزي لإعادة خصم هذه الديون، وبذلك يجب أن تكون

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

² - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 192.

³ - د- أنس البكري ود. وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

أسعار الفائدة في السوق النقدية عامة، وتلك المتعلقة بالبنوك التجارية خاصة موازية لسعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي، ويمكن أن نتصور في هذه الحالة أن ارتفاع سعر الخصم لدى البنك المركزي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة أو تكلفة الإقراض السائدة في الأسواق النقدية أو التي تقرها البنوك التجارية، وهذا بالطبع يدفع العملاء إلى الإحجام عن طلب الائتمان أي انخفاض حجم الائتمان والعكس صحيح.

سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق مالية متطورة للغاية والتي تعمل على نطاق واسع وبالتالي تنشيط عمليات طرح وشراء الأوراق المالية ومن ثمة تنشيط الحالة الاقتصادية للدول، وعليه سنتناول في هذا الفرع سياسة السوق المفتوحة من خلال معالجتها في ثلاث نقاط رئيسية وهي: تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

مفهوم سياسة السوق المفتوحة

يمكن تعريف سياسة السوق المفتوحة على أنها:

1- يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارة بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة لذا تعتبر من أهم الأدوات السياسية النقدية لا سيما في الدول المتقدمة وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931 ثم عقبها فرنسا سنة 1938⁽¹⁾.

2- هي قيام البنك المركزي ببيع الأسهم والأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية أو أذونات الخزينة والسندات والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص أو شرائها مع حرية التصرف في السوق التعامل دون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها، ويمكن أن يكون طرف التعامل مؤسسات، بنوك أو أفراد وهذا بهدف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي، ولهذا الغرض تحتف البنوك المركزية بمحفظة ضخمة من السندات الحكومية والأوراق المالية المتفاوتة الآجال، واستعملت هذه الأدوات بقوة بعد الحرب الكورية لمواجهة الضغوط التضخمية القوية التي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الدين العام الكبير الذي خلفته الحرب⁽²⁾.

¹ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

² - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

-أثر سياسة السوق المفتوحة: تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان، وتظهر أهمية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وعلى سعر الفائدة في السوق فيما يلي⁽¹⁾:

1- كمية الاحتياطي المصرفي: إن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية مقابل شيك مسحوب عليه يحصل عليه البائع سواء كان البائع فرد أو مؤسسة أو بنك يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية بعد البنوك التجارية وذلك لأن البائع سوف يودع هذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك وتزداد الشيكات تحت التحصيل التي يقوم البنك التجاري بتحصيلها من البنك المركزي. وبالتالي تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري في حين تؤدي عملية بيع الأوراق المالية إلى إمتصاص هذه الاحتياطات.

2- الأثر على سعر الفائدة: عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية أو التجارية فإنه يزيد من كمية المعروض منها في سوق النقود، وأيضاً تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على سعر الفائدة من خلال آلية أخرى تتمثل في أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من شأنه أن يزيد المعروض منها في سوق النقد مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وهذا الانخفاض يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على هذه الأوراق ثم رفع سعر الفائدة السائد في سوق النقود، وأيضاً تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على سعر الفائدة من خلال آلية أخرى تتمثل في قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من شأنه أن يزيد المعروض النقدي وفي ذل ثبات الطلب على النقود فإن سعر الفائدة الذي يحدد بعرض وطلب النقود سوف ينخفض في سوق النقود⁽²⁾.

- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

تستعمل الدول نسبة الاحتياطي القانوني كأداة للسياسة النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار من خلال تأثير على حجم الائتمان بغرض معالجة الكساد أو الحد من التضخم وأول دولة استعملت هذه السياسة هي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، وهذه الأداة لم تستعمل في البداية للتأثير في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية، ولكن كالغرض منها هو حماية المتعاملين من الأخطاء تصرفات البنوك التجارية عند استعمال أموالهم.

مفهوم سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: يمكن تعريفها على أنها:

¹ - دخينات رانيا، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

- 1- هو نسبة من الاحتياطي الذي يجب على البنوك التجارية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، وتتحكم فيها حسب الوضع الاقتصادي السائد⁽¹⁾.
- 2- هو تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك لبنوك⁽²⁾.

أثر سياسة نسبة الاحتياطي الإجباري⁽³⁾.

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية أو التجارية وكي لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتحدد من طرف البنك المركزي. فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا فتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود و منح الائتمان فيزداد المعروض النقدي.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (النوعية):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، وهذه الأدوات كثيرة نذكر منها ما يلي: ⁽⁴⁾

¹ - صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2011)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013، ص 03.

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و إستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ - أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

⁴ - دحينات رانيا، مرجع سابق، ص 27-28.

تأطير القروض: تهدف سياسة تأطير الائتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود قانونيا ألا وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتكون ذات فعالية كبيرة إذ كان الاقتصاد من نوع إقتصاد الإستدانة وبمسمى أيضا تخصي الائتمان وإستخدام في أواخر القرن 18 كأداة للسيطرة على الائتمان. وفي فترات التضخم مثلا: تعمل هذه السياسة على منح الائتمان إلى قطاعات حسب الأولوية إذ يفرق بين القطاعات المسببة للتضخم والتي لم يتسبب فيه، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامع تكون سياسة تأهيل القرض إجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة. وعموما تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة العجز.

السياسة الانتقائية للقروض: (1)

تستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة التمويلية في مراقبة منح الائتمان، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة الفرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية. لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة.

- كما يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:
- إقرار معدل الخصم مفضل.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيير مدة استحقاق القروض و معدل فوائدها.
- بالإضافة إلى الأدوات السابقة نجد أيضا:²

¹- عبد الله ياسين، مرجع سابق الذكر، ص: 28-29.

²- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2004)، اطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 2006، ص 251، 252.

النسبة الدنيا للسيولة.

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، و هذا تجنباً لخطر إفراط البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة و هذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية و من ثم الحد من الاقتراض.

فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم.

و الهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر و ذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلاً رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا التشجيع هذا النوع من الصناعة و هكذا.

الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات و في صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة و بما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض، و منه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات هي من اختصاص البنوك التجارية و بما يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية حيث، يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

تنظيم معدلات الفائدة:

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، و حتى يكون نشاط البنوك مقيد أو مريحاً من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل الودعة لديها من طرف أصحابها.

بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها و لهذا الترتيب على تحديد سقف لمصلات الفائدة على الودائع و القروض ما يلي:

- . حماية منافس البنوك المؤسسات المالية غير المصرفية التي تتمكن من جلب المودعين.
- . تنظيم الهامش فتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين المحصلة و المدفوعة.

. و كتنقيح للأدوات الكيفية (المباشرة) يمكننا القول بشكل عام بأنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة و غير المرغوب فيها التي تنجم عن استعمال الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها.

. - بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى:

هي مجموعة التدابير و الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي إتجاه المؤسسات و الأجهزة المالية المصرفية عند عجز الأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية و تتمثل هذه فيما يلي:¹

1- **الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، و تتوقف فعالية نجاعة هذه الطريقة على خبرة و مكانة المصرف المركزي و مدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته ومدى قدرته المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

2- **التوجيهات و الأوامر:** يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية و المؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة من خلال حجم الائتمان ونوعه كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية طويلة أجل

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص، 13.

أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953 عندما أصدرت تعليماتها للبنوك المالية التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض¹.

3- الإيداع المسبق للاستيراد: تفرض هذه السياسة على المستوردين ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة و بما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجئون عادة إلى القرض البنكي، فتعمل هذه الأدوات على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد و على رفع تكلفة الواردات².

4- الإعلام: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا عن ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيستخدمها ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة لأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات³.

المطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

قنوات السياسة النقدية كثيرة و متنوعة يصنفها الاقتصاديون حسب ظهورها في الفكر النقدي إلى قنوات تقليدية و قنوات حديثة، فالقنوات التقليدية تعبر عن إنتقال السياسة النقدية من منظور النقود (money vien) لأنه من خلال هذه القنوات تؤثر السياسة النقدية في جانب الطلب على المواد المالية، و تتمثل هذه القنوات أساسا في قناة سعر الفائدة و ما يرتبط بها من قنوات كقناة سعر الصرف و قناة أسعار لأصول المالية و الحقيقية أما القنوات الحديثة فتتجلى في قنوات الائتمان من خلال (القناة الموسعة للقرض) و التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية في جانب عرض المواد المالية (credit-vien).

¹ - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، مرجع سبق ذكره، ص93.

² - دحينات رانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

01-القنوات التقليدية: وهي على التوالي.

قناة سعر الفائدة (القناة النقدية) (canal du taux d'intérêt):

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إضافة إلى أنها حسب النموذج الكينزي (Is-lm) أهم قناة في انتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، كما أنها تعمل على انتقال آثار السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية إلى الاقتصاد الحقيقي. و يمكن تلخيص مضمون قناة سعر الفائدة على النحو التالي¹:

حسب المفهوم الكينزي عند القيام بسياسة نقدية توسعية ($M \uparrow$) ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ($Ir \downarrow$) و من ثم فيؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة رأس مال أو الافتراض و هو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ($i \uparrow$) فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و حجم الإنتاج ($Y \uparrow$).
 أما في الحالة العكسية أي عند القيام بسياسة نقدية انكماشية ($M \downarrow$) سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي ($i \uparrow$) و هذا ما يرفع من تكلفة رأس المال و هذا له تأثيره على نفقات الاستثمار التي تنخفض و من ثم أثره على نفقات الاستثمار التي تنخفض و من ثم أثره على نقص الإنتاج أي بمعنى:

$$M \downarrow \Rightarrow IR \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow \downarrow Y$$

اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيس وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري، و الميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة في كون أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة مصل الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية.

- لكن هذه النتيجة قوبلت برفض شديد من قبل العديد من الباحثين أمثال ben berrnanke و mark gertler في سنة 1995... الذين يخالفون الطرح السابق و لديهم رؤية خاصة حيث يؤكدون أن الدراسات التجريبية السابقة تبين الآثار السيئة للتأثيرات المعتبرة لأسعار الفائدة على تغيرات تكاليف رأس المال، ويؤكدون أيضا على البحث على ميكانيزمات أخرى و خصوصا قناة الائتمان.

● قناة سعر الصرف (canal du taux de change):

¹ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 61، 62.

تعد أحد أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية و خصوصا بالنسبة للاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الإندماج العالمي و التي تستخدم سياسة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادراتها و معالجة العجز في ميزان المدفوعات و تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال متغير سعر الفائدة، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال **03** مداخل:¹

أ- **تأثير سعر الصرف على أسعار المستوردات:** يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة و بالتالي إرتفاع المستوى العلم لأسعار السلع المستهلكة و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

ب- **تأثير الصرف على أسعار الواردات:** يؤدي سعر الفائدة المنخفض إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتحسين الميزان التجاري و هذا سيخفر الطلب على المستوى الكلي و منه ارتفاع الأسعار.

ت- **تأثير سعر الصرف على صافي الثروة:** يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة صافي الموجودات من القطاع الأجنبي و منه صافي الثروة سوف يتأثر بذلك وفقا لرصيد الميزان بين جانبي الموجودات و المطالب الأجنبية، و مع ازدياد أهمية قناة سعر الصرف في الفترة الأخيرة بسبب انتشار الشركات متعددة الجنسيات وازدياد درجة الاعتماد على التجارة الخارجية في كثير من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، إلا أن هناك بعض العوامل التي قد تعوق فاعلية هذه القناة و خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تفتقد للمرونة الكافية في الجهاز الإنتاجي، فضلا على انخفاض مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف.

● **قناة أسعار الأصول *canal des prix d'actifs*:**

-تعتبر قناة أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للفوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى هي القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، و ذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر لنا:

- قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات)
- وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)

¹عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 18، 19.

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وذلك نتيجة أنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين وهما: قناة توبين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك¹.

أثر الثروة على الاستهلاك

يعتبر الاقتصادي فرانكو موديقلياني Franco modigliani أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم وتأثيراتها. ومضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم و المتكونة من رأس المال المادي والثروات المالية، حيث تعتبر الأسهم العادية في كثير من البلدان المكون الرئيسي من حجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية ترتفع و عليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم و في نفس الوقت يرتفع الاستهلاك. و عليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم (P_A↑) و من ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني. ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور و هو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، وهذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلباً.

نظرية المعامل Q لتوبين

هي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال، و في النسبة التي تسمى بنسبة أو معامل، فإذا رمزنا إلى القيمة السوقية للأصل بـ M وتكلفة استبدال رأس المال بـ R فإن: $q = \frac{M}{R}$.

و عليه عندما يكون المعامل q، مرتفعاً فإن القيمة السوقية للمؤسسات تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال وإن الاستثمارات الإنتاجية الجديدة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة. أما في الحالة العكسية التي يكون فيها المعامل q منخفضاً فإن ذلك يعني أن المؤسسات لا تبحث عن امتلاك آلات جديدة لأن قيمتها السوقية منخفضة أو ضعيفة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال.

أما إذا أرادت المؤسسات الحصول على رأس المال طالما المعامل q متدني، فإنها تستطيع شراء مؤسسة أخرى بسعر تفضلي حيث في هذه الحالة تكون نفقات الاستثمار ضعيفة نوعاً ما.

¹ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 64-65.

كما يمكننا توضيح تأثير السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال زيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان اقتصاديين يجوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب خفضها عن طريق الإنفاق في السوق المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات ($po \uparrow$)، فيؤدي إلى ارتفاع المعامل

($q \uparrow$) فيرتفع حجم الاستثمار ($i \uparrow$) و بالتالي النتائج المحلي الإجمالي ($Y \uparrow$).

وفي حالة العكسية فإن انخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة، وهو ما يؤدي إلى سعي المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة ولذلك أثر على انخفاض قيمة المعامل q فيقل الاستثمار ومن ثم الناتج الوطني.

2- القنوات الحديثة:

● تتجه الأبحاث المعاصرة بشأن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي إلى إبراز دور الائتمان المصرفي كقناة للسياسة النقدية و ذلك بسبب علاقته الوطيدة بالطلب الكلي، و لقد ظهر دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية أول مرة على يد الاقتصاديان (1988 Bernanke et Blinder) و تلعب قناة الائتمان دورها عن طريق قناتين: قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض) و قناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض)¹.

● قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض):

-تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي.

ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات و الودائع لديها، و بالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) و هو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي و تحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية.

-و تجدر الإشارة أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصا المشروعات الصغيرة و الوحدات الاقتصادية التي لا لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي.

¹ - بقبق ليلي إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص124.

● قناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض):

- هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقرضين، من جهة، والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل على كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي¹

- فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة و الأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والذي يمكنه من تعظيم أرباحه فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض ، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح، ومنه نستنتج بان التقلبات الحاصلة في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

- فأنخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبين السيالة النقدية التوسيعية، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية أي بارتفاع الفوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوات التمويل الخارجي وهو ما ينعكس إيجابا على قدراتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها للاستثماري(المالي والحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي ومن ثم زيادة حجم الطلب المحلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.

¹- يبق ليلى إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص124.

خلاصة الفصل:

أثار موضوع السياسة النقدية مجالاً واسعاً للنقاش والتحليل بين مختلف الاقتصاديين، فكان الكلاسيكيون ينظرون إليها على أنها الأداة الوحيدة لتحقيق الاستقرار، إلى أن جاء الفكر الكينزي الذي قلل من فعاليتها مقدماً عليها السياسة المالية في الخروج من حالة الانكماش الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد النقدي بزعامة ميلتون فريدمان يرى أن السياسة النقدية أقوى فعالية من السياسة المالية، حيث انتقد فريدمان كينز ونظرته الضيقة عندما ركز فقط على معدل الفائدة والاستثمار كآلية لانتقال أثر النقود، بينما ركز النقديون على أثرها القوي على الدخل.

وتعتمد السلطة النقدية من أجل بلوغ الأهداف العامة للاقتصاد المعروفة باسم المربع السحري لنيكولاس كالدور على استراتيجية السياسة النقدية من خلال استهداف أهداف أولية تتمثل في مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد، وأهداف وسيطية تتمثل في معدل الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية، من أجل التأثير على الأهداف النهائية المتمثلة في استقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين ميزان المدفوعات.

ولن تصل إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر إلا باستخدام مجموعة من الأدوات التي تنقسم بدورها إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض وأدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، وفي حالة قصور هذه الأدوات وعدم تحقيق الأهداف المسطرة يتم استخدام أدوات أخرى (الإقناع الأدبي....)

وضمن سلامة السياسة النقدية يتطلب فهماً صحيحاً للآليات التي ينتقل بها أثر هذه السياسة والتي تعبر عن عمل قنوات إبلاغ السياسة النقدية والمتمثلة على التوالي في قناة سعر الفائدة، قناة أسعار الأصول المالية والحقيقية، قناة سعر الصرف وقنوات الائتمان المصرفي.

مقدمة :

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتهما الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين ، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات ، فيعتبر هذا الأخير النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية مزدوج فيها الدائنة والمديونية وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا ما يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي .

حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان، وأكثره شمولاً لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة. كما يعتبر الميزان مؤشراً أكثر صدقاً لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد في المحيط الدولي، ولتحديد حجم واتجاه ومستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم وذلك لما يضمه ميزان المدفوعات من عناصر العلاقات المذكورة وفي أرقام إجمالية. وأن أي تغيير يحدث من هذه العناصر قد ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة المعنية وخارجها في دول أخرى. وفيما يلي توضيحاً لمفهوم ميزان المدفوعات وذكر هيكله الاقتصادي وكذا المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات [balance of payments].

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها ما يلي:

- 1- ميزان المدفوعات لبلد ما هو كشف إحصائي، يوضع في فترات منتظمة، الهدف منه تصوير بشكل حسابي مجموع تدفقات الأصول الحقيقية، المالية والنقدية بين المقيمين لاقتصاد وطني وغير المقيمين خلال فترة محددة.¹
- 2- ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يجعل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة. أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه. ويقسم ميزان المدفوعات الدولية إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن... والجانب المدين يحتوي سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى. أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه.²
- 3- يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فالمعاملات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمية وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي وإلى غير ذلك مما ينتج عنه حقوق والتزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم "ميزان المدفوعات".³

¹ - ب برينة وإ.سيمون ، ترجمة :عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، أصول الاقتصاد الكلي، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1989 ، ص 87.

² - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقصاديات الدولية، الدار الجامعية ، الاكندرية، 2007، ص199 (بتصرف).

³ - إيمان الحملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر" (1990-2012) ، مذكرة الماجستير ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2014، ص 52-53.

4- تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات: "على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للمتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم".¹

إعداد ميزان المدفوعات:²

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول، ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة لأنه يقوم على أساس مبدأ التسجيل بال قيد المزدوج. و بما أنه سجل محاسبي فإن كل معاملة تحصل تدخل دائرة أو مدينة.

فالمعاملات الدائنة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلية، أو حقوق للدولة اتجاه الخارج وتسجل بإشارة موجبة (+) مثلا الصادرات.

أما المعاملات المدينة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو التزامات الدولة اتجاه الخارج، تسجل بإشارة سالبة (-) مثلا الواردات.

خصائص ميزان المدفوعات:

من التعريفات السابقة لميزان المدفوعات، يتضح لنا مجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في الآتي:³

1- سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا سواء كانت معاملات عاجلة (فورية) أم آجلة (تستحق بعد فترة).

2- المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد، أي لا يعتبر مقيما من كان في البلد (عرضا) كالسائح وال طالب الأجنبي أو الدبلوماسي.

3- المقيمون قد يكونون أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين كالبنوك والشركات و المؤسسات.

4- يعتمد في اعتبار الإقامة، صفة الإقامة وليست الجنسية، فالإقامة الدائمة إذا حصل عليها أجنبي الجنسية، تجعله مقيما في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وإن كان من جنسية أخرى غير جنسية البلد المعني. أي أن المعاملات التي تتم بين أفراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لا يعنى

¹ حنان لعروق ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، -2005، ص03-04.

² نفس المرجع، ص04-05.

³ -وليد عبيدي عبد النبي المدير العام للإحصاء والأبحاث ، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي. المديرية الأمة للإحصاء والأبحاث، ص04-05

ميزان المدفوعات بتسجيلها، وعكس ذلك فإن المعاملات التي تتم بين أفراد يقيمون في دول مختلفة، تعتبر معاملات دولية حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة.

5- تستخدم في تسجيل القيود في ميزان المدفوعات طريقة محاسبية تعرف باسم طريقة (القيود المزدوج) والذي لازال مستخدماً منذ أكثر من (500) سنة، وبمقتضى هذه الطريقة تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين.

أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني. فتنبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبه الاقتصادي

القومي، و يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما أنه يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف¹. هذا إلى جانب أنه كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز وذلك كأدوات للمنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات².

ومن ناحية يعكس تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، هذا بالإضافة إلى بيان أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، ومن ناحية أخرى فهو يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة³.

بالإضافة إلى أنه أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي بسبب أحداث تغيرات كلية

¹ - نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 11

² - اعداد علي عبد الرضا حمودي العميد باحث اقدم، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 02

³ - نسيم ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 11

فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية. كما أنه يعتبر مصدر للمعلومات عن المعاملات التي تترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات¹.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقياً وعمودياً. ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين رئيسيين هما:

الجانب الدائن: يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه². ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب³.

الجانب المدين: يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى⁴.

أما عمودياً فحجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازن فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض.

ويشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

1- حسابات العمليات الجارية (الحساب الجاري)⁵:

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري، لأن كافة هذه المعاملات

¹ - دخينات رانيا، مرجع سبق ذكره ، ص46

² -عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره ، ص199

³ -دوحى سلمى ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،

2015، ص105

⁴ -نفس المرجع.

⁵ - نفس المرجع.

التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري. فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالية:

1- الميزان التجاري: "trade balance"

هو عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي الصادرات من السلع ناقص الواردات من السلع¹. ويتعلق هذا الميزان بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي، ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع، كما يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أصغر من واردات السلع. ويحقق توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع².

2- ميزان الخدمات (services balance): ويشمل المقبوضات مطروحا منها المدفوعات على الخدمات المختلفة من سياحة وسفر وخدمات بنكية وحوالات العاملين والنقل والخدمات الحكومية وغيرها³. ويطلق على ميزان الخدمات مصطلح التجارة غير المنظورة والتي يقصد بها صادرات وواردات الخدمات المصرفية مثل الشحن والتأمين⁴.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية وهومبادلات السلع، أما الجزء الثاني أن ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين⁵.

3- ميزان المدفوعات من جانب واحد (capital unilaterale).

ويعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد، وهذا الميزان يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع أو خدمات، وإنما تكون لغرض المساعدة مثل الهبات

¹-خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة السابعة، 2004، ص372

²-السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2009، ص201-202

³-خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص373

⁴-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2009، ص99

⁵-دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص106

والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أو الدول أم المنظمات الدولية¹.

وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين هما:²

الهبات الخاصة: وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية، سواء كانت نقدية أو عينية.

تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة: والمتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

2- حساب رأس المال (la balance des capitaux).

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج وهي على نوعين (رؤوس أموال طويلة الأجل - رؤوس أموال قصيرة الأجل).³

1-2- رؤوس أموال طويلة الأجل: يشمل حساب رأس المال طويل الأجل حركات رؤوس الأموال عبر حدود الدول بقصد توظيف هذه الأموال في استثمارات طويلة الأجل، أي يزيد أجلها عن عام، وتقييد رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، بينما تقييد رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن من الميزان. ويرجع السبب في ذلك أن استثمار رؤوس الأموال الوطنية في الخارج يتطلب أداء مدفوعات للخارج ولذلك فهو يندرج في جانب المدين وعلى العكس. دخول رؤوس أموال أجنبية إلى الداخل ستتيح تلقي مدفوعات من الخارج ولهذا يقيّد في جانب الدائن. ويشتمل هذا الحساب على: الإستثمار المباشر الأوراق المالية، القروض طويلة الأجل.⁴

ثانياً: رؤوس أموال قصيرة الأجل: وفي هذا الحساب يتم تسجيل المعاملات المالية والنقدية الخاصة والرسومية المستقلة التي تكون مدة بقائها أقل من السنة مثل: التجارة في العملات الأجنبية، والودائع الجارية والودائع

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر الناشر و الموزعون ، عمان ، 2011، ص124

² - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص107

³ - مرجع سبق ذكره، ص107

⁴ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت-لبنان، 2006، ص100-101

الادخارية قصيرة الأجل التي يقوم المقيمين في دولة ما بإيداعها بالبنوك في الخارج وتسمى أيضا بالأموال الساخنة¹.

ويشتمل هذا الحساب على²:

النقود: ويقصد بها كافة العملات الوطنية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر حدود الدولة.

الذهب: هنا ليس كسلعة ولا قيد في الميزان التجاري كصادرات وواردات، ولكن يقصد به الذهب المستخدم للأغراض النقدية.

الودائع المصرفية: يسجل في هذا البند التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الودائع التي يملكها المقيمون في بنوك أجنبية .

التغيرات التجارية: سواء أخذت شكل كمبيالة أو سند أذني أو شيك بالإضافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة.

القروض قصيرة الأجل: تشمل كافة التسهيلات الائتمانية و السلفات والاعتمادات المصرفية التي لا يزيد أجلها عن عام.

3- حساب الاحتياطات الرسمية (la balance des réserves officielles).

حيث يقيس هذا الحساب صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة بين دولة معينة والعالم الخارجي، كما يعطي صورة عن التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة ما تملكه من ذهب بوصفه نقدا لا سلعة، وصافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي والعملات الأجنبية القابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة³. ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية وهي⁴:

-الذهب النقدي لدى السلطات النقدية

-الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أو أذونات الخزانة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 126

² - مجدي محمود شهاب - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 103

³ - شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر، 2010، ص 186، 187.

⁴ - أحيمه خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وإنعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2011"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013، ص 78.

- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية .
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية.
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للاتفاقية .
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

4- حساب الحذف أو السهو أو الخطأ (erreurs et émissions).

بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي أن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً. فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما كالسهو والخطأ، تضاف فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين¹. ويحصل ذلك في الحالات التالية وهي:²

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف في أسعار صرف العملات، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر.

- الخلل الناجم عن تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً، فمثلاً عندما يتخوف المستورد في بلد ما من ارتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر فهنا يقوم البلد الأول بدفع قيمة الواردات مقدماً. وهكذا سيشكل هذا الدفع بالنسبة للمصدر إستيراد غير مسجل لرأس المال.

- قد تقتضي ضروريات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو والخطأ.

ويمكن توضيح كل ما سبق ذكره في الجدول التالي:

الجدول رقم (02 - 1): مكونات هيكل ميزان المدفوعات

¹ - هجير عدنان زكي أمين ، الإقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص209.

² - العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2000)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2004، ص07.

| القيم | ميزان المدفوعات | | |
|-------|----------------------|--------|---|
| | وحدات العملة النقدية | دائن + | مدين - |
| | الصافي | | |
| 1 | | | أو لا: الحساب الجاري 1- الميزان التجاري تصدير السلع إستيراد السلع 2- ميزان الخدمات الخدمات المصدرة الخدمات المستوردة 3- حساب التحويلات من جانب واحد مستلمات مدفوعات |
| 2 | | | ثانيا: حساب رأس المال 1- رؤوس أموال طويلة الأجل قروض ممنوحة من الخارج إستثمار مباشر واحد قروض ممنوحة إلى الخارج إستثمار مباشر في الخارج 2- رؤوس أموال قصيرة الأجل حركة الودائع والأصول السائلة |
| 3 | | | ثالثا: حساب الاحتياطات الرسمية |
| 4 | | | رابعا: حساب السهو والحذف والخطأ |
| | | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على هجير عدنان زكي أمين، مرجع سابق، ص211.

المطلب الثالث: وظائف ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه.

أولاً: الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات:

يؤدي ميزان المدفوعات مجموعة من الوظائف الاقتصادية أهمها:¹

- وفقاً للعمليات المدرجة فيه يوضح أسس السياسة الاقتصادية و من ثم يساعد في توجيه دقة الأمور للدولة قيد الدراسة، نظراً لأنه في كثير من الأحيان، ترتبط الإجراءات النقدية و المالية بحالة ميزان المدفوعات.
 - توضح عناصره للدولة ما لها من حقوق و ما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي، و من ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة لباقي العالم الخارجي.
 - يسمح أيضاً بتحديد طبيعة و بعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.
 - يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني اتجاه المستثمرين الأجانب.
- بالإضافة إلى الوظائف التالية:²

- إن جل البيانات الواردة في ميزان المدفوعات هي أدوات للتفسير و التقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- يسمح بتنبؤات تطور الصرف، و مصادر النقد الأجنبي و كيفية التصرف فيه.
- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة مثل لجوء البلد إلى فرض الرقابة على الصرف في حالة في الميزان التجاري للحد من الواردات.

ثانياً: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.

- هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات من بينها التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة و سعر الصرف، فكل عامل طريقة تأثير مغايرة للعامل الأخر. و تتمثل هذه الأخيرة في:³
- 1- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.
 - 2- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات و على العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

¹-بربري محمد الأمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2005، ص4، 5.

²- عمروش شريف، السياسة النقدية و معالجة إختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبيدة، 2005، ص100.

³-لويزة قطاف، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000، 2013، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، 2014، ص29

- 3- الإختلاف في أسعار الفائدة: يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي إرتفاع سعر الفائدة المحلية إلى إرتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، و على العكس من ذلك فإن إنخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، و ذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين¹
- 4- سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، و يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا، و تصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، و على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين²

المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات

¹ - نسيمه ناصر، مرجع سبق ذكره، ص22

² - كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات " حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2006، ص39.

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها بمعرفة أهم المبادئ الواجب إتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استخراجها من الميزان.

المطلب الأول: مبادئ وضع ميزان المدفوعات:

أسوة بباقي المستندات المحاسبية فإن هيكل ميزان المدفوعات تجيب عن العديد من الأعراف والاتفاقيات التي قد تختلف تبعاً لعوامل الزمان والمكان، ففي حين يلاحظ أن العديد من البلدان تعتمد إلى قيد وموازنة عملياتها في ميزان المدفوعات، ضمن ما يعرف محاسباً بعمودي الدائن (crédit) والمدين (débit) دون اعتبار هذا الميزان كميزانية سنوية يشتمل على موجودات ومطلوبات، أو بمعنى آخر على أصول وخصوم، يلاحظ أن بعض البلدان الأخرى نتيجة لاعتبار ميزان مدفوعاتها كميزانية، درجت على قيد عملياتها وأرصدها على أنها أصول (actif) أو خصوم (passif) تبعاً لطبيعة العملية.¹

وفيما يلي عرض نموذجين لموازن المدفوعات وكيفية قيد العمليات ضمن إطارها.

I/ مبادئ القيد في ميزان المدفوعات المعتبر بمثابة ميزانية سنوية:

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم وبالتالي فإن القيود يجب أن تدرج ضمن الأصول والخصوم، ولما كانت العمليات أو الصفقات تسدد في الغالب بالعملة الصعبة فإن خروج أو دخول هذه العملات أصبح المعيار الأساسي في عملية قيدها، فكل عملية ينجم عنها دخول للعملة الصعبة تدون في الأصول. وبالمقابل كل عملية تستتبع خروجاً للعملة الصعبة تدون في الخصوم. فطبقاً لقاعدة القيد المتوافق عليها تدون ضمن الأصول قروض رأس المال التي تعتبر بمثابة استيراد للعملة الصعبة، على أن تدرج في ميزان المدفوعات الخاص بالسنة التي حصل فيها الاقتراض، وتظهر السلف من رأس المال التي تفترض وكأنها خروج لرأس المال. أما تسديد القروض يظهر في الخصوم لأنه ينظر إليه وكأنه خروج لرأس المال في حين يظهر تسديد السلف في الأصول.

¹ - ريس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989، 2010م، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013، ص 25.

استناداً إلى القاعدة المشار إليها، من أجل التمييز بين الأصول والخصوم يتم الاستناد إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي فإذا كان نقد البلد معروضاً في سوق الصرف فإن قيمة العملية تسجل في خصوم ذلك الميزان.¹

ينطبق معيار عرض وطلب القطع الأجنبي على كافة عمليات السلع والخدمات وعائد رأس المال، أما بشأن رأس المال، فإن البلد المصدر لرأس المال (البلد الدائن) تدون قيمة رأس ماله المصدر في الخصوم من ميزان مدفوعاته، أما البلد المتلقي لرأس المال (البلد المدين) فإنه يقيّد قيمة العملية في الأصول، وفيما يتعلق بالهبات والتعويضات والتحويلات للمهاجرين يقيّد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم، أما البلد الممنوح له تقيّد العملية في الأصول.²

فيما يختص بالعمليات الاقتصادية، العمليات التي تستتبع دخولاً للعمالات الصعبة تدون في الأصول، أما العمليات التي تستدعي خروجاً للعمالات الصعبة فتدون في الخصوم، وفيما يختص بالعمليات النقدية تدون في الخصوم عندما تزداد الاحتياطات بالذهب والعمالات الصعبة وحقوق السحب الخاصة... إلخ وتدون تلك التغيرات للأصول في الطلب الخارج في الأصول عندما تتدنى الاحتياطات المذكورة أو تزداد التزامات السلطة النقدية القصيرة الأجل.³

- وبذلك يصبح ميزان المدفوعات متوازناً بحكم الضرورة، أي أن مجموع الأصول = مجموع الخصوم، الذي يظهر في حالة عجز أو فائض هو في الواقع ميزان العمليات الاقتصادية، حيث يتقرر على أساسه ما إذا كان البلد دائناً أو مديناً للخارج، هذا الرصيد يسوى بتدخل السلطات النقدية التي تمتص الزيادة في الإيرادات عند تحقق الفائض أو تقوم بالاقتطاع من الاحتياطات النقدية لتسديد العجز، كما أنه باستطاعتها اللجوء إلى قروض صندوق النقد الدولي لنفس الغاية.⁴

II / مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقاً للمحاسبة المزدوجة: يتركز النظام المحاسبي على تسجيل القيود المدينة والقيود الدائنة ويسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات قيدها متساويان ومتقابلان، تعبيراً، عن عنصري

¹ - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني في الدراسات والنشر شيف، بيروت. لبنان 2010، ص 168. (بالصرف).

² - نفس المرجع، (بالصرف).

³ - نفس المرجع، ص 169 (بالصرف).

⁴ - نفس المرجع.

التدفق الداخل و الخارج لكل عملية تبادل، فعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيما قيدًا دائنًا وقيدًا مدنيًا مقابلاً.¹

القيد الدائن = صادرات السلع والخدمات، أو الدخل مستحق القبض أو انخفاض الأصول، أو الزيادة الخصوم.

القيد المدين = واردات السلع والخدمات أو الدخل أ، مستحق الدفع أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.

وبشكل عام اتباع القاعدة التالية عند القيد في ميزان المدفوعات: بالنسبة لدولة معينة فإن كل تصرف يترتب عليه تدفقات عمله أجنبية للداخل يتم في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات هذه الدولة وكل تصرف أو معاملة بين المقيمين بها وغير المقيمين بترتيب عليه تدفقات عملة أجنبية إلى الخارج يقيد في الجانب المدين بالميزان نفسه.² ومن القيود نذكر:

القيد في ميزان التجارة أو الميزان الخدمي: يتم بتسجيل قيمة الصادرات لأي دولة سواء كانت سلعية أو خدمية أو تحويلات من جانب واحد إلى الداخل في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة واردات أي دولة سواء كانت سلعية أو خدمية أو تحويلات من جانب واحد إلى الخارج في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.³

القيد في ميزان التحويلات من جانب واحد: يتم تسجيل قيمة التحويلات النقدية أو العينية من جانب واحد التي تتلقاها الدولة من دول أجنبية كصادرات في الجانب الدائن للدولة المتلقية لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل و في المقابل يتم تسجيل قيمة التحويلات من جانب واحد التي تخرج من الدولة كواردات في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.⁴

القيد في ميزان رأس المال:

يتم تسجيل قيمة تدفقات الرأسمالية قصيرة أو طويلة الأجل التي تتدفق من الخارج إلى الداخل كصادرات للدولة المتلقية في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة هذه التدفقات إذا كانت من الداخل إلى الخارج كواردات في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.⁵

¹ - صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط 6، 2009، ص 10.

² - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 127.

³ -bernard guillochn. Annie kawewki. Economie internationale commerce et macroeconomie. Manuel. Et exercices corrigees. 6edition. DUNOD. Paris. 2009. P 189.

⁴ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 128.

⁵ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 128.

القيود في ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي .

تتكون الاحتياطات الدولية من ¹:

1/ الذهب النقدي: لدى السلطة النقدية.

2/ الأصول الأجنبية: هي عبارة عن أصول مالية ونقدية بالعملة الأجنبية مملوكة للدولة، والتي تحققت لها من معاملات سابقة، وهذه الأصول الأجنبية تكون بمثابة حقوق لها على الدول الأخرى.

3/ الخصوم الأجنبية: وهي تمثل التزامات الدولة المعينة قبل الدول الأخرى.

4/ مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل: التي تحتفظ بها السلطة النقدية.

5/ موارد صندوق النقد الدولي: المسموح للدولة باستخدامها طبقاً لاتفاقها مع الصندوق.

6/ أية قروض لتسوية عجز ميزان المدفوعات.

وفي الواقع لا تتحرك رؤوس الأموال للدخل أو الخارج بالمعنى الفعلي فهذه التدفقات تتم من خلال التغيرات في الأصول أو الخصوم الأجنبية.

معالجة تحركات الذهب النقدي: يترتب عن زيادة المدفوعات إلى الخارج عن المتحصلات إلى الداخل أن يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن في ميزان المدفوعات وتحقيق عجز في ميزان المدفوعات و لسداد هذا العجز يتم خروج الذهب النقدي، وينتج عن تدفقه إلى الخارج تدفق عكسي مقابل من عملات أجنبية إلى الداخل، و لذلك ففي حالة العجز و خروج الذهب يتم قيد قيمة الذهب في الجانب الدائن كما لو أنه صادرات عادية ترتب عليها دخول عملات أجنبية و بالطريقة نفسها تسجيل التغيرات أو التحركات في الأصول السائلة التي تمتلكها السلطة النقدية²

عمليات قيد الهبات: الصفقات الأجنبية أو الهبة من التي لا يوجد لها مقابل وللحفاظ على مبدأ التوازن المحاسبي الذي يتركز عليه ميزان المدفوعات ثم التوافق على القيد المزدوج لكل صفقة مجانية. القيد الأول يجري على أساس التدفق الحاصل لصالح المقيمين أو غير المقيمين أما القيد الموازن فيظهر في حساب خاص هو " التحويلات بدون مقابل وتدون هذه العملية في (دائن) والمقابل لهذا القيد يدون في (مدين) تحت باب " تحويلات بدون مقابل "، أما إذا كانت الهبة ممنوحة من غير مقيم لصالح مقيم نعكس القيود.³

¹ - نفس المرجع، ص 129

² - نفس المرجع، ص 130.

³ - محمد دياب، المرجع السابق، ص 179.

تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم: في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي وليس وقت عقد الصفقة أي الوقت الذي يتم فيه تحويل الملكية بين المقيم وغير المقيم وبما أن كل معاملة تسجل في الدائن والمدين فإن هذين التسجيلين يتمان في نفس الوقت، وفي الجهتين المتعاملين معًا.

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات، فلا بد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب، وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد، لأن احصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع احصائيات وطنية أخرى، وأحياناً أخرى يتم وضعه بعملات أجنبية شرطاً تمنحها بالاستقرار. ويكون اختيار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية.¹

فوائد استخدام القيد المزدوج: إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبه الدائن والمدين بنفس المبلغ وفي نفس الوقت، يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي، وبالتالي امكانية المقارنة بين الدول سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الاجمالي أو الموازين الأخرى، بالإضافة إلى أنه من خلال هذه القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الأخرى، كتسجيل دخول قيمة دون أن يرفقها خروج نفس القيمة، ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة.²

المطلب الثاني : الأرصدة الأساسية في ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة ينتج عنها أرصدة تتباين بين العجز والفائض والتوازن، ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة.

ومن الأرصدة الأكثر أهمية نجد مايلي:

1- رصيد الميزان التجاري:

هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين درجة ارتباط أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها كما يعبر هذا الرصد أيضا على القدرة

¹ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص، ص 23، 24.

² نفس المرجع .

الانتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات ومدى قدرة القاعدة الانتاجية على الإستجابة لحاجيات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.¹

ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:²

المنتج: منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.

المنطقة الجغرافية: المجموعة الأوروبية شمال افريقيا...إلخ.

وتحسب نسبة تغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} * 360 \text{ يوم}$$

مثلا: إذا وجدت النسبة = 1، هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة الواردات البلد، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور إيجابيا للميزان التجاري.

2/رصيد التجارة غير المنظورة:

يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية لأنه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة عجز اذا فاقت المدفوعات المقبوضات أو فائضا إذا تحقق العكس.³

3/رصيد المعاملات الجارية:

هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنه يتعلق بالدخل الوطني من كل نواحيه، أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج، وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي.⁴

ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (التجارة المنظورة و التجارة الغير منظورة)بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.⁵

¹ - عمروش الشريف: السياسة النقدية ومعالجة اتضلال ميدان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة سعدد حلب بالبلدية، الجزائر، 2005، ص 101.

² - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ نفس المرجع.

⁴ حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁵ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

كما يقيس التغير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، في حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له قدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج. أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج التمويل.¹

4/رصيد المعاملات الرأسمالية:

يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلة، و يكون هذا الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.²

5/رصيد ميزان الأساس:

يساوي الفرق فيما يتعلق بالعمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، بين مجموع ال(credit) ومجموع ال(debit).

فإذا ما أضيف إلى ميزان الأساس رصيد رؤوس الأموال القصيرة الأجل غير المصرفية (زيادة رؤوس الأموال القصيرة الأجل غير المصرفية المقرضة بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي) وكذلك أضيف احتماليا باب السهو والخطأ في حال وجوده، يجري عندها الحصول على ميزان العمليات أو الحركات النقدية الذي يساوي (يوازي) تماما مجموع رصيد حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل للسلطات النقدية، وهذا المجموع الأخير يعرف برصيد حركات رؤوس الأموال النقدية كما يعرف أيضا في الغالب بتغير الوضعية النقدية الخارجية.

إذن رصيد الحركات النقدية (عمليات التمويل) يوازي رصيد الحركات غير النقدية (رصيد العمليات الإقتصادية=الرصيد الجاري + رؤوس الأموال طويلة الأجل + رؤوس الأموال القصيرة الأجل غير المصرفية) مع اختلاف في الإشارة الجبرية، أي إذا كان أحد هذين الرصيدين سلبيًا يكون الرصيد الآخر إيجابيًا.³

6/رصيد التغير في الاحتياطات الدولية:

وهو يتمثل فيما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صافي ناتج عن حركات الذهب والعملية الصعبة، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها اعانات وحقوق السحب الخاصة.⁴

7/الرصيد الإجمالي:

¹ -عمروش الشريف، مرجع سبق ذكره، ص101

² -حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره، ص26

³ -رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، 2013ص26

⁴ حنان لعروق مرجع سبق ذكره، ص21

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهور في قيمتها، بينما العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قيمتها.¹

أو نقول أنه مجموع الأرصدة السابقة ما عدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد ما إذا كان في حالة عجز أو فائض، ويستدعي تصحيحا أو تعديلا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.²

يمكن أن تصنف فعليا كل التدفقات الملاحظة بين مختلف البلدان بطرق عدة ويمكن استخراج الأرصدة التالية:³

- الصادرات من البضائع - الواردات من البضائع = رصيد الميزان التجاري.
- رصيد الميزان التجاري + رصيد الخدمات = رصيد الميزان التجاري بالمعنى الواسع.
- رصيد الميزان التجاري بالمعنى الواسع + رصيد ميزان مداخيل عناصر الإنتاج = رصيد العمليات الجارية.
- رصيد العمليات الجارية + رصيد التحويلات الأحادية الجانب = رصيد ميزان المداخيل.
- رصيد ميزان المداخيل + رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الأجل الطويل + رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الأجل القصير = رصيد ميزان الحسابات.
- رصيد ميزان الحسابات + رصيد العمليات الموازنة (في حالة الصرف الثابت) = ميزان المدفوعات = (ميزان الحسابات في حالة الصرف المرن).
- رصيد ميزان المداخيل = الحركات الصافية لرؤوس الأموال في القطاع المصرفي + تغيرات الاحتياطات النقدية "المتبقي" (الحركات الصافية لرؤوس الأموال الغير مصرفية).

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لأي دولة كانت عن طريق ميزان المدفوعات وهذا بفضل المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استنتاجها من أرصدة الموازين الفرعية للميزان الكلي، ونعرض فيما يلي بعض تلك المؤشرات:

1/ علاقة الميزان التجاري بالميزان الكلي:

¹ عمروش الشريف مرجع سبق ذكره، ص 101

² حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 22

³ رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 26 ص 27

تحدد علاقة الميزان التجاري بإقتصاد الكلي انطلاقاً من المساواة بين الموارد والإستخدامات وذلك على النحو

التالي:¹

$$Y=C+I+(X-M)$$

01

حيث أن:

Y : تمثل الإنتاج من السلع مقيماً بالنتاج الداخلي الخام (pib) بسعر السوق وفي فترة معينة.

C : الإستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

I : الإستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة 01 يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y-(C+I)=X-M$$

..... 02

حيث $C+I$ تمثل الإستخدامات الداخلية ونرمز لها بالرمز EL وعليه تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$Y-EL=X-M$$

03

حيث $Y-EL$ يمثل العجز أو الفائض في الناتج الداخلي.

ففي حالة تحقيق الدولة فائض في الناتج الداخلي ($Y-EL > 0$) يعني ذلك تغطية الاستخدامات الداخلية بواسطة

الناتج الداخلي الخام، في حين يتم توجيه الباقي من الفائض الى التصدير وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان

التجاري في هذه الحالة ($X-M > 0$)

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية ($Y-EL < 0$) فإن البلد يلجأ إلى الإستيراد مما يفسر

الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة ($x-m < 0$).

TAUX DE COUVERTURE

2/ معدل التغطية (TC)

هو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع ويمكن استنتاج ذلك من العلاقات التالية:

$$TC=(X/M)100$$

¹-أهمية خالد، مرجع سبق ذكره، ص79

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات، على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل اصغر من 100 فهذا يعني ان قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على الدولة البحث عن موارد اخرى لتمويل وارداتها.

3/معدل التبعية (TD) TAUX DE DÉPENDANCE

وهو نسبة الواردات من السلع (M) الى الناتج الداخلي الخام (PIB) في دولة ما، كما توضحه العلاقة التالية:¹

$$TD=(M/PIB)100$$

فكلما كان المعدل اصغر بكثير فإن ذلك يعني ان هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4/معدل القدرة على التصدير (TE) TAUX D'EFFORT D'EXPORTATION

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) الى الناتج الداخلي الخام (PIB) ويتحدد بالعلاقة التالية:²

$$TE=(X/PIB)100$$

وكلما كان هذا المعدل كبير فإن ذلك يدل على أن للبلد قدرات كبيرة للإعتماد على قطاع التصدير

5/معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)

LA CAPACITÉ A PAYÉ LES IMPORTATION

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الأجل، ومن المستحسن أن لا يقل عن (90) يوماً أي (3 أشهر) وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) الى الواردات من السلع (M).³

$$CPM=(RC/M)360$$

العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام: يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:¹

¹ يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 29

² نفس المرجع، ص 30

³ -بربري محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص 13

حيث BOC يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموماً إذا كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عادياً حسب آراء الخبراء أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الإقتصادية للبلد حرجة نوعاً ما حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الإستدانة.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة نذكر مؤشرات أخرى هي كالتالي:

7/نسبة الإحتياطي الأجنبي إلى الدين:

وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الإقتصاد الوطني عن مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة ،لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الإحتياطي هو بمثابة هامش امان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار اسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الإختلالات الظرفية إلا ان الإرتفاع المفرط لها هو مؤشر على تجميد الأموال، وبالتالي تضييع فرص الإستثمار.

8/نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:

باعتبار أن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الدين على المدى الطويل والمتوسط لذا فإن بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الإقتصاد خطر التوقف عن التسديد ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%، أي يجب أن تكون قيمة الصادرات مرتفعة لكي يستمر الإقتصاد في السداد.²

9/الطاقة الإستيرادية للإقتصاد:

$$CM = \frac{(X + F) - (D + P)}{B}$$

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:³

حيث CM: الطاقة الكلية للاستيراد.

D: خدمات الدين كمدفوعات.

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات)

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

P: تحويلات نحو الخارج.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$CM = \frac{X-D}{B} + \frac{F-P}{B}$$

وبالتالي $\frac{X-D}{B}$ تعبر عن الطاقة الإستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.

¹-بربري محمد امين، مرجع سبق ذكره،ص13

²-احميمة خالد، مرجع سبق ذكره ،ص81

³-عمروش الشريف ،مرجع سبق ذكره،ص102

أما $\frac{F-B}{B}$ فتعبر عن الطاقة الإستيرادية المعتمدة على القروض.

10/نسبة خدمة الدين الى الناتج الوطني الخام:

وهي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي، كما يطرح هذا المؤشر مشكل تباين الأنظمة المحاسبية بين الدول في تقدير الناتج الوطني الخام، لهذا فهو يعد غير صالح للمقارنة بين الدول التي تختلف انظمتها المحاسبية.¹

11/تحليل البنية الاقتصادية:

يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلد ما بالاعتماد على ميزان السلع والخدمات الذي يوضح السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد وتلك التي هو بحاجة إليها، كما يمكن ان يوضح هذا الميزان ايضا اهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام ويعبر عن هذا الأخير بالعلاقة التالية:²

$$PIB=CF+ABFF+DS+X+M$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الخام. CF: الاستهلاك النهائي. ABFF: التراكم الخام للأصول الثابتة.

DS: تغير المخزون. X: الصادرات. M: الواردات.

وتجدر الإشارة الى ان التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شأنه ان يعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن، وذلك بالإعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات.

¹عمروش الشريف، مرجع سبق ذكره، ص103

²نفس المرجع

المبحث الثالث: الإختلال في ميزان المدفوعات

قد تعاني الدولة من عجز أو فائض في ميزان مدفوعاتها ، ويترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي في الحالة الأولى، وأن تكون في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية في الحالة الثانية. قبل التطرق إلى الإختلال في ميزان المدفوعات نعرض على توازنه للإيضاح أكثر:

التوازن في ميزان المدفوعات يعبر عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف

المدفوعات، وهناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات، التوازن من الناحية المحاسبية تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة وهو محقق دائما نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية، و التوازن الاقتصادي وهو الحالة التي تتساوى فيها أصول و خصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية.

المطلب الأول: معنى الاختلال في ميزان المدفوعات وأسباب حدوثه

أو لا: معنى الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية. وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد به.

1/ حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان هذا الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاوله معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه¹.

2/ يعرف الخلل أو الاختلال في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة للعلاج ، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز²

3/ يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات disequilibrium حالتي العجز والفائض³. ويقصد بالعجز في ميزان مدفوعات الدولة بأنه زيادة في مستوى التدفقات النقدية بدوافع مستقلة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات تفوق التدفقات بدوافع مستقلة في الجانب الدائن في نفس الميزان، وبعبارة أخرى فإنه يعني خللا في التوازن يستدعي الحصول على تحويلات ائتمانية تعويضية لتغطية هذا الخلل وعلاجه، أما الفائض في ميزان المدفوعات فيعني أن الجانب الدائن يتجاوز في قيمته الجانب المدين في التحويلات الرأسمالية ذات الدوافع المستقلة

¹-حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص32

²-نسيمة ناصر، مرجع سبق ذكره، ص18

³-عبد الرحمان يسري ، مرجع سبق ذكره، ص214

أو أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات قد تجاوزت قيمة التحويلات الخارجية بما يعمل على زيادة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية¹.

ثانيا: أسباب حدوث الخلل في ميزان المدفوعات:

قد يكون الاختلال في توازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو مجموعة من الأسباب، وهذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، أو الفترة التي حدث فيها الاختلال والظروف المحيطة بتلك الفترة، والملاحظ أن معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها، وتحقق أي سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:²

1/ أسباب غير اقتصادية: هي أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير معرفة فيه وتمثل:

- عوامل طبيعية: الإختلال في الأحوال الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، الأوبئة الزراعية، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

- التقدم الفني والتكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات علمية، خاصة إذا كان هذا التقدم منحصر في دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة، وبالتالي الأسعار مع بقاء أسعار المنتجات الدول المتخلفة مرتفعة، كما أن التقدم يعني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها. لكن ما نلاحظه عند الدول المتقدمة فيما بينها أن أثر التقدم التكنولوجي هو موزع، لأن ما تحققه دولة من تقدم في صناعة ما تعوضه دولة أخرى في صناعة أخرى. كما أن الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن. أن ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة، لأنها مركز التقدم التكنولوجي، في حين أن الدول النامية لا يمثل نصيبها سوى خمس هذه التجارة، وبالتالي، فإن التقدم الفني يؤدي إلى إضعاف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية.

- الأحوال السياسية الداخلية: فكلما كان البلد غير مستقر سياسيا، كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة وزيادة وارداتها من المواد الأولية والأسلحة.

¹ -مازن عبد السلام أدهم ، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007، ص65-66

² -حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص43-44

- الأحوال السياسية والعسكرية العالمية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية ومالها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

- النمو الديمغرافي: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية. بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

- الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل الإنتاج وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية. كما أن التخوف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل إذا مست هذه الإضرابات أنشطة رئيسية في الاقتصاد، أو صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولى.

2- أسباب اقتصادية: تتمثل أساساً في:

- التطورات في المحيط الخارجي كتهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصادرات والواردات، واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع، بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

- الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة، وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية، لأنها تمثل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

- تغيرات أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، والتأثير على هيكله الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكله التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة. فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع

الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في ميزان. لذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات¹.

2- إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية: إذا تتطلب برامج التنمية استيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض الطويلة الأجل وبعقود مسبقة، مما يزيد من مدفوعاتها ومساهمتها في حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغت تلك الدولة².

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات و نتائجه.

أو لا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات عادة للإخلالات، حيث نميز بين أنواع مختلفة منها كالتالي:

1- الإختلال المؤقت: هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه. وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، لأنه لا يمس البنية الاقتصادية³. ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:⁴

1-1- الإختلال العارض (أو العشوائي): هذا النوع من الاختلال مؤقت، وناتج عن طارئ يصطدم به الإقتصاد الوطني، ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له، وبذلك لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياستها الاقتصادية.

1-2- الإختلال الموسمي: من خلال تسميته يظهر هذا الاختلال أنه مرتبط بالموسم، حيث يرتبط أساسا بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عن إعداد ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذه الاختلال، والعكس بالعكس. وعادة ما يظهر هذا الاختلال في موازين مدفوعات الدول التي تصدر منتجات موسمية، لذا يتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهة، حيث تختفي الإختلالات الموسمية خلال السنة.

¹ - سامية مقلش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2007،

ص 83

² - أحيممة خالد، مرجع سبق ذكره-ص 86

³ - حنان لعروق-مرجع سبق ذكره-ص 46

⁴ -أحيممة خالد-مرجع سبق ذكره-ص 84-85

1-3- الاختلال الدوري: يحدث هذا النوع خاصة في الدول التي تأخذ بنظام آليات السوق، حيث يتعرض اقتصادها للدورات الاقتصادية، ففي حالة الرخاء يحدث العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبالمقابل تزداد قيمة الواردات بزيادة الدخل، أما في حالة الكساد أو الانكماش فإنه يحصل الفائض بتراجع قيمة الواردات تبعاً لانخفاض الدخل، وذلك مقابل زيادة قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية.

- كما يمكن أن يتجه هذا الاختلال إلى الدول الخارجية خاصة إذا كانت الدولة ذات مكانة في الاقتصاد الدولي.

2- الاختلال الدائم (الهيكلية): هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة طويلة أي سنوات لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، ويتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل¹. ويعود هذا النوع من الاختلال أساساً إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات ولا تجد هذه الدولة نفسها أمام مشروطية صندوق النقد الدولي². ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو عدة عوامل منها ما يلي³:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي.

- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني. وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة.

- قد يعود السبب إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب .

- انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنية والمديونية لهذه الدول.

ثانياً: نتائج اختلال ميزان المدفوعات

تختلف هذه النتائج في حالة العجز عنها في حالة الفائض وفي الأجل القصير عنها في الأجل الطويل كالتالي⁴:

¹ -حنان لعروق-مرجع سبق ذكره-ص47.

² -أهميمة خالد-مرجع سبق ذكره-ص85.

³ -حنان لعروق-مرجع سبق ذكره-ص47.

⁴ - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص209-210-211

1- نتائج العجز في ميزان المدفوعات: يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد. ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطيات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد، البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطياته الدولية وتكون التزاماته تجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملئ عليها من قبل الدولة الدائنة.

2- نتائج الفائض في ميزان المدفوعات: يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحيحة، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطيات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها:

- أن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يدر دخلاً.
- أنه مع استمرار البلد في ترقيمه للاحتياطيات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد حتى تستمر في تعاملها معه، وقد يضطر البلد رفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات فتقل صادرات البلد وتزيد وارداته.

ويتضح مما سبق أن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات سواء عجزاً أو فائضاً يثير العديد من المشاكل التي تتطلب حلاً حاسماً.

المطلب الثالث: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات وأساليب تسويته.

أولاً: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات.

يتم تحديد الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات انطلاقاً من مقاييس تتضمن معاملات محددة من معاملات ميزان المدفوعات وتختلف تلك المعاملات حسب نوع المقاييس المتاحة، إذا يميز في هذا الصدد بين عدة أنواع من المعايير وهي كالتالي:

1-الميزان الصافي للسيولة: يعتبر الميزان الصافي للسيولة أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات. وطبقا لهذا المعيار فإننا نجد نوعين من المعاملات الاقتصادية :¹

فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على:

-الصادرات المنظورة وغير المنظورة، والواردات المنظورة وغير المنظورة (كافة المعاملات التي يتضمنها ميزان المعاملات الجارية بمعناها الضيق).

-التحويلات من جانب واحد (نحو الداخل أو نحو الخارج).

-المعاملات التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناها الضيق، أي كافة حركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل: الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي. وبالتالي فطبقا لهذا المعيار يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والمعاملات الأجنبية الدائنة والمدينة، والعكس صحيح إذا كان هناك عجز، ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابيا عن طريق إحداث تغيرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي.

2-الميزان الشامل للسيولة: يعترف هذا المعيار بالدور الذي يمكن أن تؤديه الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصرف الأجنبي باعتبارها إضافة هامة لاحتياطات البنك المركزي من الذهب والصرف الأجنبي، ويطلق على هذين النوعين من الاحتياطات اسم الاحتياطات النقدية الكلية للدولة، أو السيولة الشاملة . طبقا لهذا المعيار يوجد نوعين من المعاملات الاقتصادية و هي:²

المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي:

--الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

-التحويلات من جانب واحد.

-حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة فهي:

1- رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص39، 40، 41.

2- بيري محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص16، 17.

-الاحتياطيات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.

- الاحتياطيات من الذهب والصراف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية.

من هنا يحدث التوازن في الميزان الشامل إذا كان مجموع أو حاصل ما فوق الخط يساوي أو يعادل مجموع العمليات تحت الخط. أما حالة الفائض أو العجز هو كونه إحدى جانبي طرفي المساواة أقل أو أكثر من الآخر.

3- الميزان الأساسي: يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية، المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار، والمعاملات التي ليست لها صفة الدورية والتكرار وتعرف باسم بنود الموازنة، وطبقا لما سبق فإن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط، وتمثل هذه المعاملات في ما يلي:¹

-الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

-التحويلات من جانب واحد.

-حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

رصيد الميزان الأساسي: رصيد الميزان الجاري رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما بالنسبة لبنود الموازنة فتشمل على تلك المعاملات التي ليس لها صفة الدورية والتكرار، وهي تتمثل في ما يلي:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- حركات الذهب النقدي.

-التغيرات في احتياطي الصراف الأجنبي.

رصيد ميزان بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل+ رصيد ميزان الذهب النقدي+ رصيد ميزان الصراف الأجنبي.

-ووفقا لهذا المعيار: رصيد ميزان المدفوعات = رصيد الميزان الأساسي

4-ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: هذه الطريقة تم اقتراحها من طرف صندوق النقد الدولي وتعتمد على التفرقة بين طائفتين من المعاملات:²

-المعاملات الاقتصادية المستقلة.

¹-رايس فضيل، مرجع سابق، ص 39، 40.

²-رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 40، 41.

- المعاملات الاقتصادية التعويضية (التابعة، الموازنة)

4-1- ويقصد بالمعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية: بأنها تلك المعاملات الخاصة أو العامة التي تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات، أي دون العمل على توجيه ميزان المدفوعات في اتجاه معين، ويرجع أسباب إجراء هذه المعاملات إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، ولذلك كانت هذه المعاملات اختيارية لكنها تتم بقصد تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة، وتشمل هذه المعاملات على:

- جميع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (فروقات الأسعار الدولية ، رغبات المستهلكين....)

- التحويلات من جانب واحد التي تهدف غالبا إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخل بين الدول المختلفة أو المقيمين فيها.

- حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل نظرا لأنها تتم سعيا للاستفادة من الاختلافات الدولية لأسعار الفائدة، أو بهدف تحقيق الربح من خلال الدخل في شركات أو مشروعات مشتركة (الاستثمار الأجنبي المباشر).

- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، فهذه المعاملات لا تتم سعيا وراء تحقق توازن ميزان المدفوعات، وإنما تتم هربا من الأوضاع القائمة أو بهدف الاستفادة من فروقات أسعار الفائدة والعملات

4-2- أما فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية: فإنها تتم في ضوء موقف وحالة ميزان المدفوعات، فهي تتم عندما يحدث اختلاف بين الجانب الدائن والجانب المدين وتهدف إلى تحقيق التعادل الحسابي لميزان المدفوعات، ومنه فإن المعاملات الاقتصادية المستقلة تكون فوق الخط والمعاملات الاقتصادية التابعة توضع تحت الخط.

- إن المعايير السابقة رغم أهميتها في توضيح حالة ميزان المدفوعات (فائض أو عجز) تعرضت لانتقاد شديد وهو أن تفسير توازن ميزان المدفوعات (الاقتصادية) لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية، أي أن شرط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات قد ترجم في النهاية إلى معادلة حسابية مفادها أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساويا للصفر.

- وهناك بديل آخر أكثر موضوعية يتمثل في ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى الطلب وعرض النقد الأجنبي، أي أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال فترة الدراسة. ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المساواة التالية:

قيمة صادرات (السلع والخدمات) + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات من الخارج (عرض الصرف الأجنبي) = قيمة الواردات (السلع والخدمات) + صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات إلى الخارج (الطلب على الصرف الأجنبي).

أو : عرض الصرف الأجنبي - الطلب على الصرف الأجنبي = 0

ثانيا: أساليب تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات:

إن التوازن في ميزان المدفوعات هي ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو الإقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، و بمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، بدءا من أساليب التسوية التلقائية المتمثلة في آليات التكيف (أو آليات السوق) التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن، وكذلك تلجأ إلى التصحيح الإختلال في ميزان من خلال سياسات التكيف أو ما يعرف بالمنهج كطريقة ثانية، أو التصحيح عن تدخل السلطات العامة و فيما يلي عرض مفصل لكل طريقة من الطرق السابقة و كيفية معالجتها للخلل الذي يصيب التوازن.

❖ تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف (آليات السوق)

- تعرف آلية التكيف التلقائية لميزان المدفوعات بأنها مجموعة القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، كل هذا بشرط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور.

فهناك عدة طرق من أجل تسوية وتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات تتضمنها طريقة آليات التكيف (آليات السوق) وتتمثل فيما يلي:

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار (قاعدة الذهب): وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية، ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاث شروط أساسية وهي: ثبات أسعار الصرف، التوظيف الكامل (أي الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في داخل الاقتصاد)، ومرونة الأسعار والأجور. وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية الكلاسيكية وتربط هذه الآلية بين حركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان المدفوعات وكمية النقود المحلية ومستويات الأسعار¹.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 140-141

ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب يرافقتها زيادة في عرض النقود الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية (لهذا الاقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى)¹. وسترتب عن ذلك نتيجتان: أو لهما انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما: هو ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما في حالة حدوث عجز في الميزان فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يرافقتها انخفاض في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى، وسترتب عن ذلك نتيجتان: أو لهما: تشجيع الصادرات الدولة إلى الخارج نظرا لانخفاض أسعارها وجهة نظر الأجانب، وثانيهما: هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة. وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى ت يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات².

2- التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العلميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية³. أي أن الشرط الأساسي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات بموجب هذه الطريقة يتمثل في السماح لسعر الصرف بالتحرك بحرية، حيث أنه استنادا إلى العلاقة بين سعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات سيتحرك سعر الصرف نحو الانخفاض في حالة العجز وبالعكس سيتجه نحو الارتفاع في حالة الفائض مؤديا في كلتا الحالتين إلى تصحيح الحالة الأولية سواء كانت عجزا أم فائضا، ولكي نفهم هذه الآلية، علينا أن نفهم أو لا العلاقة بين ميزان المدفوعات وسوق الصرف الأجنبي، فسوق الصرف الأجنبي هو في الواقع الوجه الآخر لميزان المدفوعات لأن عرض وطلب العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي هو متغير تابع ومشتق من الطلب على صادرات واستيرادات البلد ومعاملاته الخارجية الأخرى⁴. ففي حالة العجز في الميزان تكون الدولة صاحبة العجز بحاجة إلى عملات أجنبية وبهذا تقوم بعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، فزيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في هذه الأسواق، وبهذا ستكون أسعار السلع والخدمات المنتجة منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية وبهذا سوف يزداد الطلب على منتجات هذا الاقتصاد، وبهذا

¹ - نسيم ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 20

² - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 141

³ - مرجع سبق ذكره، ص 141

⁴ - هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص 232

تزداد صادراتها مع انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، وفي حالة الفائض يحدث العكس¹.

3- التصحيح عن طريق تغييرات سعر الفائدة: وطبقا لهذه الآلية فإن التغييرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان.

- ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) نظرا لارتفاع السيولة النقدية تنخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية أما في حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان².

4- التصحيح عن طريق التغييرات في الرصيد النقدي: وطبقا لهذه الآلية فإن القوى الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان. ففي الحلة الأولى (حالة الفائض) تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (زيادة الواردات) وافتراس عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن للميزان ثانية. أما الحالة الثانية (حالة العجز) تتضاءل الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (انخفاض الواردات) وافتراس عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن للميزان ثانية³.

5- التصحيح عن طريق الدخل: وهي الآلية الذاتية المصاحبة للتحليل الكينزي والتركيز على المتغيرات الكلية في التحليل الاقتصادي وأهم شروطها ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار أي ثباتها والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق⁴. وهذه الطريقة حسب النظرية الكينزية تقوم على أساس أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل القومي

¹- نسيم ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 20

²- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 142

³- مرجع سبق ذكره، ص 142

⁴- نسيم ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 20

والتشغيل في الدول التي أصابها الاختلال، فالعلاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات علاقة وثيقة جدا فأي تغير في إحداثها ينعكس بصورة حتمية على الآخر¹. ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات حيث تكون الصادرات أكبر من الواردات وهذا يترتب عنه زيادة الإنفاق المحلي وزيادة الدخل فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن والعكس في حالة حدوث عجز . فتقوم السلطات المالية باستخدام السياسة النقدية لمعالجة هذا الخلل ومن أهم أدوات هذه السياسة هي سعر الفائدة، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي وهذا لانخفاض الإنفاق الاستثماري، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وهذا ما يؤدي إلى توازن الميزان².

❖ تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال سياسات التكيف:

1- المنهج النقدي لميزان المدفوعات (monetary approach):

- إن الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكيد على النظر إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق. وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكيفيات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود، وإن المدخل الحديث (النقدي) لميزان المدفوعات. هو مماثل لمدخل الاستيعاب ولكنه يتوسع ليقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلا من الاختصار على الحساب الجاري كما هو منهج الاستيعاب. هذا التوسع يسمح أن لا يعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والخدمات والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد³.

- يرى أنصار هذا المدخل إن المشاكل في ميزان المدفوعات تعود إلى الاختلال بين العرض والطلب على النقد. وتؤكد الفكرة الأساسية في هذا المدخل على أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس الاختلال في السوق النقدية أي الاختلال بين الطلب والعرض الفائض للنقد. والسبب النهائي لاختلال ميزان المدفوعات هو الفرق

¹ - مجدي محمود شهاب -سوزي عدلي ناشد، ، مرجع سبق ذكره، ص121

² - نسيم ناصر-، مرجع سبق ذكره، ص20-21

³ - علي عبد الرضا حمودي العميد-باحث أقدم ، مرجع سبق ذكره، ص08-09

بين كمية النقد الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة. وبالتالي يجب أن يركز تحليل ميزان المدفوعات على كل من العرض والطلب على النقد. ويؤكد دعاة هذا المدخل على صحة القول بأن ميزان المدفوعات بطبيعته عليه أن يتعامل مع المقادير النقدية والعلاقات المحاسبية أي بين التدفقات الحقيقية والمالية في الإقتصاد. وما التغير في الإحتياطات الدولية الرسمية إلا تعبير عن الوضع الإجمالي للميزان. فالتغير في الإحتياطات الدولية الرسمية يمثل التغير في الرصيد النقدي والتغير في الموجودات المالية الأخرى. لذا يكون من الواضح أن الميزان هو ظاهرة نقدية¹. بحيث يؤكد رؤية هذا المدخل بأن الإختلالات النقدية تولد آثارا معينة على الإنفاق الكلي على السلع والخدمات (الاستيعاب) بمعنى أن:²

- 1- إن فائض عرض النقد يجعل الاستيعاب أكبر من الدخل وبالتالي إلى حدوث عجز في الميزان.
 - 2- إن فائض الطلب على النقد يجعل الاستيعاب أصغر من الدخل وبالتالي يفضي إلى حدوث فائض في الميزان. فالجمهور يتخلص من فائض عرض النقد من خلال زيادة الاستيعاب وذلك عن طريق توجيه الأرصدة النقدية الفائضة إلى الدول الأجنبية مما يولد عجزا في الميزان.
- وعلى هذا الأساس يركز المنهج دون غيره من المناهج الأخرى على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الإقتصاد الوطني واختلال سوق المحلية. للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع التجارية)، فعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فإن الإختلال في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها يخلق إختلالات في السوق المحلية للسلع التجارية لأن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وبالتالي زيادة فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية وبما أن هذه السلع تدخل نطاق التبادل الدولي فإن هذا يؤدي إلى إيجاد حلقة ربط بين هذه الإختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذه الإختلالات ستتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات أو بعبارة أخرى على حساب زيادة أو نقصان الإحتياطات المالية الدولية³.

2 - مدخل المرونات (elasticity approach):

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كليهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار

¹- هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص252

²- نفس المرجع السابق، ص252

³- علي عبد الرضا حمودي العميد باحث أقدم، مرجع سبق ذكره، ص09

نظام القيمة المعادلة في عام 1971 وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها. ومن ثم ظهر منهج المرونات ليعتمد على التغيرات المرتبطة على تغيير سعر صرف العملة خصوصاً من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة. والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات¹.

- قد يعود جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن في التدفقات التجارية المادية، أي الصادرات والواردات من السلع والخدمات وهذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات والواردات فضلاً عن دور سعر الصرف في تكييف ميزان المدفوعات لتخفيض معين في قيمة العملة².

دور الأسعار النسبية ومعدلات التبادل التجاري في تصحيح الإختلال:³

-تعتمد عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، سواء أكانت من خلال تغيير سعر صرف أو من خلال أية تأثيرات أخرى على أثر الأسعار النسبية للسلع المحلية والخارجية على التدفقات التجارية مع بقية العالم. ويتحدد السعر النسبي الذي يعرف بمعدل التبادل التجاري. بنسبة أسعار الصادرات إلى الواردات. وقد تختلف معدلات التبادل التجاري بسبب التغير في الأسعار المعبر عنها بالعملات الوطنية ذات العلاقة أو بسبب التغيرات في سعر الصرف، فالانخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة. ويتضح ذلك من خلال أثرين:

- **أثر الحجم:** يقصد به أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية، الأمر الذي يسهم في تحسن الحساب الجاري.

- **أثر السعر:** ويقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى ترددي وضع ميزان الحساب الجاري.

- أما الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على غلبة أي من الأثرين المذكورين.

¹- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 151-152

²- هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص 243

³- علي عبد الرضا حمودي العميد باحث أقدم، مرجع سبق ذكره، ص 06-07

❖ التصحيح عن طرق تدخل السلطات العامة: في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز، كذلك بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي، واستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية وتشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن، وآخر إجراء هو استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح هذا الخلل¹. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي إلى الخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي².

- يتضح من التحليل السابق لآليات وسياسات التكيف والتصحيح لميزان المدفوعات وجود فرق بين آلية التصحيح وسياسة التصحيح لخلل ميزان المدفوعات يتمثل في كون الآلية تقوم على فكرة وجود ما يعرف باليد الخفية أي عدم تدخل الحكومات بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التكيف والتصحيح لميزان المدفوعات وترك عملية التصحيح إلى قوى السوق بشكل مطلق وبدون قيود أو شروط مسبقة. بينما في المقابل تقوم السياسة على فكرة التصحيح استناداً إلى وقوى وآليات السوق ولكن من خلال التدخل غير المباشر للسلطة الاقتصادية باختيار المناسب من آليات التصحيح طبقاً للشروط المسبقة لإنجاح الآلية³.

¹-رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص62-63

²-محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 111

³-السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص156

خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادي لأي بلد وكأداة لتسوية المعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات .

كم أن لميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد القومي لما له من تأثيرات داخلية كانت أو خارجية لأنه يشمل ما يتعلق بكل معاملات الدولة مع العالم الخارجي سوى تعلق الأمر بالعمليات الجارية المنظورة (سلع وخدمات) أن العمليات الجارية غير المنظورة وإلى جانبها العمليات الرأسمالية لتشكيل في مجملها ميزان المدفوعات إلا أنه يظهر في حالة فائض وفي حالة ملاءمة، وهذا الأخيرة لا تحدث عفوية بل هنالك عدة عوامل تسمح بتسويته قد تكون بتدخل الدولة أو بعدة طرق أخرى.

ففي حالة تحقيق التوازن وهو تثبيت أو محاولة استقرار ميزان المدفوعات في حالة تسمح للدولة بأن تكون في وضعية اقتصادية ملائمة وبالتالي تحسّن الاقتصاد القومي للدولة، لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وحب معالجته. هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية

الاقتصادية للدولة العاجزة خاصة. مما يدفع الدول إلى البحث عن أساليب معالجته هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

مقدمة:

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن المعدلات العالية للتضخم، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية. إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية، التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بحيث مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل مستخدمة عدة أدوات وخاصة الكمية منها وذلك لتحقيق أهدافها العامة وتوازن ميزان المدفوعات بشكل خاص كما سنوضحه في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر من 1962-2014

المبحث الثالث: آليات السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للقطاع الأجنبي ، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن ثمة عملت السلطات الجزائرية على بذل جهودات كبيرة لبعث التنمية في جميع المجالات ومنها القطاع المالي والمصرفي فأنشأت المؤسسات المالية والنقدية الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة وأمت المصارف الموجودة من قبل وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات التنمية.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

قبل الاستقلال كان بالجزائر ما يقارب 20 بنكا، ففي الخمس سنوات الأولى للاستقلال كانت البنوك مهمة بمصالح الاستعمار كما أن قروضها كانت محددة فقط بالقروض قصيرة الأجل وبتحويلات الأموال، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وهذا ما ولد لدى سلطات البلاد الوعي بضرورة التدخل السريع لإنقاذ الوضعية، فتمت إعادة تنظيم النظام المصرفي والمالي وذلك على عدة مراحل.

ففي مرحلة الستينات سعت السلطات إلى إنشاء عدة مؤسسات أهمها:¹

- **الخزينة العمومية:** أنشأت في 29 / 08 / 1962 فكانت وظيفتها الأنشطة التقليدية للخزينة ومنح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وكذا حل محل المؤسسات المصرفية والمالية في قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

- **البنك المركزي الجزائري (BCA):** تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13/12/1962، حيث أوكلت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القروض، ومن ثم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10/04/1964 تحت اسم الدينار الجزائري؛

- **صندوق الجزائري للتنمية (CAD):** أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 07/ماي/1963 وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ثم تحول إسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972؛

- **الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP):** أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 64-227 بتاريخ أوت 1964، يقوم هذا الصندوق بعمليات متشابهة لعمليات البنوك فيمكنها فتح حسابات الشيك لزيائنها

¹- آسيا قاسيحي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة. بومرداس، 2015، ص 70، 71.

ومنحهم القروض، لكن هذا يبقى عمل هامشي لأن الأساس هو جمع الإيداع بواسطة دفاتر، حيث تحول نشاطها فيما بعد إلى تمويل البرامج المخطط للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والإكتتاب في سندات التجهيز؛

أما في مرحلة التأميمات (1966-1967): تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من 1966 وكان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث كان ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كلياً إلى الدولة والغرض من إنشاء هذه البنوك كسر حدة الإحتكار المصرفي الأجنبي وتمثل هذه البنوك في:¹

- البنك الوطني الجزائري (BNA): بموجب الأمر رقم 66-178 الصادر في 13/06/1966، والذي تميز باحتكاره للقطاع الفلاحي المسير ذاتياً والقطاع العمومي، وذلك بتكلفة منح الإعتمادات للقطاع الزراعي للمدى القصير والعمل على تقديم الإئتمان للمنشآت العامة المختلفة وكذا المنشآت الخاصة الصناعية؛

- القرض الشعبي الجزائري (CPA): وفقاً للأمر رقم 66/366 المؤرخ في 29/12/1966 والأمر المؤرخ في 11/05/1967، والذي تكفل بترقية نشاط ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب مختلف الصناعات التقليدية، القطاع الحرفي، الفنادق، السياحة، الصيد، وكذا تمويل كل النشاطات الملحقة بالتعاونيات الغير الفلاحية؛

- البنك الخارجي الجزائري BEA: تم تأسيسه بموجب الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 01/10/1967 بعد دخول الجزائر في علاقات متشابكة مع الخارج، ولهذا السبب إحتص هذا البنك بتسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع بقية دول العالم وخصوصاً العلاقات البنكية والمالية التي تربط الجزائر بغيرها من الدول الأجنبية، عمل هذا البنك على ضمان تنفيذ الإتفاقيات المرتبطة بالتصدير والإستيراد عن طريق تزويده للمؤسسات الجزائرية آنذاك بالمعلومات التجارية التي تسمح لها بالبيع في أحسن الشروط؛

أما في مرحلة السبعينات قامت السلطات بإنشاء مايلي:²

- إنشاء مجلس القرض: ظهر مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30/06/1971، وضع تحت وصاية وزارة المالية، وكان ينحصر دوره في:

- تقديم التوصيات والملاحظات المتعلقة بالنقود والقرض؛
- يقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود؛
- يبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم كلفة القرض؛

¹- بقيق ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 242

²- مجول رحمان مخلوف، جرائم النقد و القرض، شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 03

- تخفيض حجم مبالغ النقود الموجودة في صناديق الأعوان الاقتصاديين؛
 - تقديم تقارير دورية لوزير المالية عن وضع النقود والقرض؛
 - يبحث في الوسائل الكفيلة لإنماء موارد البلاد.
 - إنشاء اللجنة التقنية للمؤسسات: تضع تحت وصاية سلطة وزير المالية وتقوم بالوظائف التالية:
 - تسهيل النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية؛
 - تعجيل تنفيذ مخططات التنمية والإنتاج؛
 - تحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات ومالياتها؛
 - توجيه الموارد المتواجدة وتبعا لتوازن نظام المؤسسات التابعة لها؛
 - البحث عن الوسائل اللازمة لتسيير المؤسسات المالية؛
- وبعد التناقضات والإختلالات التي عرفتھا فترة السبعينات، لجأت السلطات الجزائرية إلى معاودة الكرة بإسم الإصلاح فشهدت السنوات الأولى من هذه العشرية إعادة هيكلة النظام البنكي من خلال إعادة التركيب الهيكلية لكل من بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري واللدان إنجر عنهما إنشاء كل من:¹
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**: وفقا للمرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13/03/1982 حيث أنيطت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي إلى جانب كل الأنشطة المتممة للزراعة، في كل من القطاع العام والخاص، كما حول له منح القروض للمدى القصير، المتوسط والطويل بضمان أو بدون ضمان وذلك بهدف تحفيزه على تمويل المشاريع المخططة ومن ثم ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية.
 - **إنشاء بنك التنمية المحلية BDL**: بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30/04/1985 والذي تكفل بالمشاركة في التمويل القصير والمتوسط والطويل للمشاريع التجارية للتنمية، وكذا الاستثمارات الإنتاجية المخططة من طرف الجماعات المحلية، وتخصص هذا البنك خصوصا في مواجهة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة بعد صدور قانون النقد والقرض مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي:²
- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL؛

¹ - بقيق ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² - مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 09.08 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 117

- إنشاء شركة لتمويل الرهن العقاري SRH؛

- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية-CGCH؛

- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE.

ما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

CNEP .B وإعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BAD وإنشاء صندوق ضمان الصفقات العمومية، وتم تأسيس بنك البركة الجزائري في 1990/12/06 بعد صدور القانون لمدة 6 أشهر، وهو مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي وتعمل بصنع إسلامية.

-المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري.

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الإنتقال من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المطلب إلى أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري.

إصلاحات ما قبل قانون النقد والقرض(10/90):

أولا: تأميم البنوك الأجنبية(1966-1967):¹

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة إشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وعرف هذا التطلع إستحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية إبتداءا من 1966. و قد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري(BNA)، القرض الشعبي الجزائري(CPA)، وبنك الجزائر الخارجي(BEA).

وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة هو كسر حدة الإحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص، حيث يقوم بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري(BNA) بتمويل القطاع إشتراكي الفلاحي والتوجهات المهنية للإستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع

¹-بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 ، ص

الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحربي والفنادق والمهن الحرة، في تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية.

ثانيا: الإصلاح المالي لسنة 1971: تبلور هذا الإصلاح في شكله القانوني سنة 1971، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، حيث أدخلت تعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكان هذا الإصلاح يهدف إلى تخفيض الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات، كما أن هذا الإصلاح وطد فكرة تخصص البنوك (التوطين المصرفي)، إذ يستطيع البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد، فيقوم هذا الأخير بمراقبة نشاطاتها وتسيير حساباتها¹. حيث جاء هذا الإصلاح (1971) بعدة مبادئ جاءت على النحو التالي:²

1- مبدأ مركزية الموارد المالية: إعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزينة الدولة.

2- التوزيع المخطط للإئتمان: يحدد نظام التخطيط الأهداف الحقيقية ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبنية في الخطة الوطنية.

3- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: يتعلق هذا المبدأ بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل إعمادات وقروض، حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة.

2- خصائص هذه المرحلة: أهم خصائص النظام المصرفي في هذه الفترة³:

- عدم وجود قانون مصرفي موحد ويوضح العلاقة بين البنوك والبنك المركزي والخزينة، وبالتالي ساد التناقض والتداخل والصلاحيات بين هذه الأطراف؛

- غياب البنك المركزي وعدم قيامه بمهامه الرئيسية وإقتصار دوره في إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون توجيه أو رقابة على تداولها في السوق؛

- كانت البنوك عبارة عن صناديق توفر السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية وإستثمارات الدولة، ومنه - غابت المردودية المالية لهذه البنوك وغابت معها مصطلح الوساطة المالية؛

¹-صوفان العبد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة"دراسة تجربة الجزائر"، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2011، ص05

²-آسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص74

³- نفس المرجع السابق، ص 76

- غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك وغياب محفزاتها في تجميع الموارد؛
- غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك نتيجة التخصص.

ثالثا: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986.

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لإنخفاض أسعار البترول ونقص المداخر الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية ترجع لوجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية¹. حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العامة وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر بما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية².

ويمكن إنجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي³:

- 1- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛
- 2- إستعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك وأوكل له دور أكثر فعالية وإتساعا ضمن النظام النقدي والمالي؛
- 3- إستعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق إئتمان دون تحديد مدته أو أشكال التي يأخذها، كما إستعادت البنوك حق متابعة إستخدام القروض وكيفية إسترجاعها والحد من مخاطرها؛
- 4- إنشاء هيئات رقابية على النظام المصرفي وهيئات إستشارية أخرى.

إن القانون 86-12 لم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العامة، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العامة سنة 1988، كما أنه لم يأخذ بالإعتبار المستجدات التي طرأت على

¹-الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، عدد 03، 2003، ص52.

²-بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص67.

³- نفس المرجع، ص67.

مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، مما حمل السلطات إلى تعديله وإتمامه بنصوص جديدة تمثلت في قوانين 1988.

رابعا: الإصلاح المصرفي من خلال قانون استقلالية البنوك 1988

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 86-12، إلا أن إستمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداء من سنة 1988. وذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988¹. وقد ظهر هذا القانون في وقت شرعت فيه الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع بين جميع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، فمنح القانون 88-01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية إتخاذ القرار بشكل حقيقي لمسايرة المستجدات، والتي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، وأصبح من اللازم أن يتكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بإنسجام البنوك كمؤسسات مع القانون². وفي هذا الإطار يمكن لنا أن نحدد أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون في النقاط التالية:³

- 1- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لإعادة الخصم المخصصة لمؤسسة القرض؛
- 2- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ استقلالية المالية.
- 3- يمكن للمؤسسات الغير مصرفية بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- 4- يمكن للمؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى أن تلجأ إلى الجمهور على المدى المتوسط والطويل، كما يمكن لها تعبئة المساهمات ذات المصدر الخارجي.

❖ إصلاح الجهاز المصرفي ضمن قانون النقد والقرض (90-10):

يعتبر قانون النقد والقرض من أهم محطات الإصلاحات المصرفية البارزة، وهذا نظرا لجملة من المتغيرات التي حدثت على الجهاز المصرفي الجزائري، وللتعرف على القانون سوف نتطرق إلى مفهومه، مبادئه، وأهدافه.

¹- بعلي حسني مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 69

²- قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

³- نفس المرجع، ص 84.

مفهوم قانون النقد والقرض (90-10): صدر هذا القانون بتاريخ 14 أبريل 1990، بحيث يعتبر نصا تشريعا جديدا لدعم الإصلاحات التي شرع فيها منذ سنة 1988 من طرف السلطات ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير.¹ بحيث أتى هذا القانون بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانة حقيقية كمحرك أساسي للإقتصاد وإنعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المتبع في الجزائر. وأهم المبادئ نجد:²

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط):

إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، حيث أنه المسؤول عن تسيير السياسة النقدية؛
- ✓ إستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد إستعمالاته بين العائلات والمؤسسات العمومية والخاصة؛
- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة ضبط إقتصادية؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (المالية)

إعتمد هذا القانون أيضا على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتم بلا حدود ولا قيود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة العمومية؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليه؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

بالإضافة إلى مبدئين آخرين هما:³

¹- آسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص81.

²- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009، ص32.

³- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص297، 298. بتصرف.

3- مبدأ إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان: لقد أكد قانون النقد والقرض على إبعاد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك، من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى، ويسمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

- إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛

- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يتركز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

لقد ألغى قانون النقد والقرض (90-10) التعدد في مراكز السلطة النقدية الذي كان سائداً من قبل، بين وزارة المالية التي كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية والخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها والبنك المركزي الذي كان يمثل سلطة نقدية لإحتكاره إمتياز إصدار النقود. وقد أنشأ هذا القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ووضعها في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض. بحيث جعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

- وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

أهداف قانون النقد والقرض (90-10):

- لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة من المصارف، وليتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديد البنك الجزائري، من خلال الوظائف التي حددت له، ولعل أهم أبعاد هذا القانون تتمثل في ما يلي:¹
- إرساء قواعد إقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد؛
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة العمومية من عبئ منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة؛
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي؛
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مستهلة وتمهيد الأرضية القانونية للإستثمار بصدور قانون الإستثمار وإنشاء سوق مالية؛
- وضع إطار خاص بمراقبة المصارف آخر لحماية الإدخار.

❖ **تعديلات قانون النقد والقرض (الإصلاحات التي جاءت بعد قانون 90-10)**

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد سنوات من صدور قانون النقد والقرض (90-10) والعمل به، تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

1- تعديل قانون النقد والقرض لسنة (2001) أو الأمر رقم (01-01):

لقد تم تعديل القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 مدخلا عليه التعديلات:

- ✓ يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاثة نواب بموجب مرسوم رئاسي غير محدد المدة، بينما كانت ستة سنوات للمحافظ وخمسة سنوات للنواب قابلة للتجديد مرة واحدة في القانون قبل التعديل كما تم إقالتهم بموجب مرسوم رئاسي كذلك في أي وقت؛
- ✓ عدم خضوعهم للقانون الوظيف العمومي كما لا يمكنهم ممارسة أي نشاط أو وظيفة أو عهدة نيابية أخرى؛
- ✓ تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، مع تحديد صلاحية كل منهما، بالإضافة إلى توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض؛

¹-حدو علي، إنعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 2012، ص87.

✓ و لقد هدف هذا التعديل إلى التأكيد على الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وهو الفصل بين السلطة الإدارية والنقدية، ومنح حق عزل المحافظ ونوابه من طرف رئيس الجمهورية، تبعا لعدم تحديد المدة السالف الذكر.¹

2-تعديل قانون النقد والقرض للسنة 2003(الأمر رقم 03-11):

لقد تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر رقم 03-26 أوت 2003، حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون 90-10 ولكنه يلغيه ويحل محله، ومتشددا أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.²

3- تعديل قانون النقد والقرض للسنة 2010(الأمر رقم 10-04):

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والإئتمان وتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي:³

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

إن التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية التي شهدتها دول العالم خاصة في الآونة الأخيرة، جعلت استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع، بالرغم من أن مصطلح استقلالية البنك المركزي ليس حديثا بل هو موجود منذ زمن بعيد، فمنذ منتصف سنوات الثمانينات عرفت البلدان الغربية عجزا في موازنتها العمومية وإتجاهات تضخمية من معدلات فائدة مرتفعة وذلك من أجل ترقية الإستقرار والنمو، ظهرت استقلالية البنك المركزي كوسيلة جديدة لتحقيق إستقرار الأسعار الذي يمثل الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية.

¹-مجول رحمان مخلوف،مرجع سبق ذكره، ص 05

²-سلمان ناصر، آدم حديدي ، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد02، جوان 2015، ص15.

³-نفس المرجع .

تعريف استقلالية البنك المركزي:

إن التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه يزيد من حدة الأزمات المالية، فالنظام المالي لا يكون قويا بقدر قوة ممارساته في مجال التنظيم والإدارة والسلامة المالية لمؤسساته، وكفاءة البنية الأساسية لأسواقه، هذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي منها:

1- تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له إستقلاليته؛¹

2- يذكر رئيس البنديز بنك (schesinger1993) بأن استقلالية البنك المركزي تعني:²

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان "استقلالية مؤسسية"؛

- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في إستخدام هذه الأدوات . "استقلالية الأدوات"؛

- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي. "استقلالية الشخصية"؛

3- ويعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسة النقدية؛³

فلكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في النواح التالية:⁴

- الاستقلال الإشرافي: يكون حاسم في إنفاذ القواعد، وفرض الجزاءات وإدارة الأزمات بوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد

¹ - بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03، المركز الجامعي بشار، ص05.

elbassair.net/seminaire/bachar/4pdf

² - منصور زين، استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، ص 425،424.

³ - عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية "بين النظرية و التطبيق"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية" واقع و تحديات"، جامعة لغواط، ص57.

⁴ - بحوصي مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص06

يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية على جذب الموظفين الأكفاء والإحتفاظ بهم ويجب قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها؛

-**الاستقلال المؤسسي:** يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية إتخاذ القرار؛

-**استقلالية الموازنة:** مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقدير وتعيين الموظفين وتدريبهم وما يحتاجه لدفع مكافآتهم.

ومنه فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الإمتياز عن السلطة السياسية فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل إنضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

معايير استقلالية البنك المركزي: هناك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس استقلالية البنوك المركزية، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها والوزن النسبي لكل منها. يمكن حصر أهم هذه المؤشرات في الآتي:¹

- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة، فكلما كانت البنوك المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية، وتقاوم السلطة التنفيذية في حالات التعارض تصنف على أنها أكثر إستقلالاً؛

- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة، ومدى التزامه بنمو الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات الدين الحكومية (سوق الإصدار الأولي)، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة، كان البنك المركزي أكثر استقلالية؛

- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة، ومدة ولايتهم ومعدل إسرارهم في وضايتهم ومدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وإذا كان هناك تمثيل هل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع، والاشتراك في المناقشات، أم أنه

¹-عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 84،85.

يتمد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها وإيقافها عند اللزوم حيث عرضها على وزير المالية مثلا أو مجلس الوزراء؛

-مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة(الحكومة)، وطبيعة القروض الممكن منحها وشروطها وكذا حدود الإقراض الممكن منحه ، إضافة إلى مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة، فكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة(خاصة الحكومة)عن محاسبته، كلما كان أكثر استقلالية.

بالإضافة إلى:¹

- مدى التزام البنك بشراء أدوات الدين الحكومية المباشرة؛

- مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها؛

- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.؛

- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات؛

-مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي؛

-مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.

قياس درجة استقلالية البنوك المركزية: تختلف قوانين البنوك المركزية بصورة عامة من حيث التركيز والمدى والتفاصيل، لذلك يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة استقلالية أمر صعبا لا يخلو من التجربة والإجتهاد، إلا أنه بصفة عامة، يمكن قياس هذه الاستقلالية بالإعتماد على معيارين أو (مؤشرين) مختلفين هما: الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية للبنك المركزي.²

1- الاستقلالية العضوية: تتعلق بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وكذلك شروط ممارستهم لوظائفهم، أي بعبارة أخرى شروط تعيين المحافظ ومدة تعيينه (فترة وظيفته) وحمايته ومدى مشاركة السلطات المسيرة في البنك، إذ نجد في بعض الدول كالولايات المتحدة واليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، بينما في بعض دول أخرى كفرنسا وهولندا وبلجيكا فإنه يمكن توقيفه عن ممارسة وظائفه وهذا إلى أن تمت المصادقة النهائية على معاهدة ماستريخت، وكذلك حلول مدة تعيين المحافظ تختلف من دولة إلى أخرى ولكن في كل الأحوال تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين المسيرين.

¹-عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 58، 59.

²-إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 93، 94.

2-الاستقلال الوظيفي: وهي تتحدد بالنظر إلى مسؤوليات ومهام وأهداف البنك المركزي، وكذلك بالنظر إلى مدى إستقلاليته المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة أو غير موجودة(كما هو حال بنك إنجلترا)، كلما قلت درجة إسقلالية البنك المركزي.

مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية:

إن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التالية:¹

✓ من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، أما مهامه فتتمثل في الآتي:

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية؛

- يمضي بإسم بنك الجزائر كل الإتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية؛

- ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته؛

- يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة؛

- يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

✓ من حيث إدارة السياسة النقدية: يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشرط اللازمة لتنمية سريعة للإقتصاد بحثا عن الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد. بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للإلتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف " و هذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

بالإضافة إلى:²

✓ من حيث درجة تدخل الحكومة: يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد. كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل إقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد، كما يقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالإستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية أن تمدّه بالإحصائيات والمعلومات

¹-عباش قويدر، إبراهيمي عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 63، 64.

²-بجوصي مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، كما يعهد بنك الجزائر أيضا:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ما عدا عندما يتعلق الإقتراض من طرف الدولة أو لحسابها؛

- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الإلتزامات المالية إتجاه الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية.

- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية؛

- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصراف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.

✓ من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض للمجلس سلطات بإعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 أو 5 من نفس القانون؛

- يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية؛

- يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض؛

- يضع الأداة النقدية قواعد الحذر للسوق النقدية؛

- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه؛

- وضع قواعد قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.

✓ من حيث مساءلة البنك: حدد القانون نقاطا عديدة فمنها ما تعلق بالسفر المهني أو حال إرتكاب أخطاء جزائية.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر 1962-2014

إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معينة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، ما فرض على الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تم التطرق إليها في المبحث الأول أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1986 ثم إصلاح 1988 وصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، لكن كل هذه الإصلاحات لم ترق للمستوى المطلوب. ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية الأمر الذي ترتب عنه القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات مست السياسة النقدية خصوصاً وذلك بغية توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الاندماج في العولمة الاقتصادية آحر الإصلاحات على مستوى الجزائر برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد المخطط والموجه

-تميز الاقتصاد الوطني بالاختلال بعد إنتزاع الاستقلال ما نتج عنه تدهور لمختلف القطاعات، وإدراكاً من الجزائر لأهمية النظام المصرفي فقد ركزت جهوداً ما على تكييفه مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد. ابتداءً من التخطيط المركزي في تسيير الاقتصاد كأول نظام إنتهجته الجزائر إلا أنه زاد من تفاقم وتآزم الإختلالات داخليا وخارجيا خاصة بعد العجز الذي شهده الاقتصاد الوطني سنة 1986 تبعا لإنهار أسعار البترول. تبعا لوضعية النظام المصرفي الجزائري خلال هذه الفترة (تعرضنا لها في المبحث الأول). فإن السياسة النقدية لم تظهر بمعناها الحقيقي والمستقل. فهي لم تكن واضحة المعالم، وكانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها في هذه المرحلة يرجع لكونها لم تتعدى أنها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيداً عن الواقع التطبيقي. ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيداً كل البعد عن الدور الموكل له بتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد أعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، وكانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.¹

¹-لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و التسيير، جامعة، سعيدة.

- تحليل الوضعية النقدية من خلال 1962-1989:

يمكننا أخذ صورة عن الحالة النقدية في الجزائر خلال هذه المرحلة من خلال دراسة تطور المتغيرات النقدية التالية:¹

• المؤشر العام لأسعار الإستهلاك (معدل التضخم):

من أهم مميزات هيكل النقود في الجزائر في هذه الفترة، غياب سياسة أسعار بمعنى الكلمة والتي تأخذ في إعتبارها الأجور، تكلفة الإنتاج وشروط توازن الهيكل المالي للمؤسسات، فأسعار سلسلة كبيرة من المنتجات الضرورية كانت تحدد من طرف الدولة وفي نفس الوقت كانت تدعم من قبلها، وذلكسعيها منها للدفاع عن الفترة الشرائية للمواطنين.

فالأسعار لا تعكس حقيقة القيم، فهي أسعار وهمية (PSEUDA PRIX0) تضاف إلى حالة الندرة في السلع والخدمات. هذه الحالة آلت إلى ظهور نظام موازي (UN SYSTEME PARALLELE) والذي وجد كل مدعماته في الإختلالات التي نتجت عن التغيرات الهيكلية الكبيرة سواء الاقتصادية منها أو الإجتماعية والذي كان ينشط خارج إطار مراقبة الدولة.

- هذا النظام الغير الرسمي مارس تأثيراته على مختلف المتغيرات النقدية ونخص بالذكر الأسعار، حيث خلق هذا النظام ضغطا كبيرا على تطورها، مس قيمة المنتجات المختلفة، ويظهر هذا التأثير جليا من خلال الأرقام الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-1) تطور مؤشر العام المتوسط لأسعار الإستهلاك من (1969-1989)

| السنوات/البيان | 69 | 70 | 71 | 72 | 73 | 74 | 75 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|
| المؤشر العام | 16.6 | 17.7 | 18.1 | 18.8 | 19.9 | 20.9 | 22.6 |
| معدل التضخم | - | 6.6 | 2.2 | 3.8 | 5.8 | 5.02 | 8.1 |

¹-يقبى ليلى إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و موقوفاتها الداخلية، دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص254.

| | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|----------------|
| 82 | 81 | 80 | 79 | 78 | 77 | 76 | السنوات/البيان |
| 48.5 | 45.5 | 39.5 | 36.2 | 32.5 | 27.7 | 24.7 | المؤشر العام |
| 6.5 | 15.1 | 9.1 | 11.3 | 17.3 | 12.1 | 9.2 | معدل التضخم |

| | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|----------------|
| 89 | 88 | 87 | 86 | 85 | 84 | 83 | السنوات/البيان |
| 85.7 | 78.4 | 74.1 | 68.9 | 61.4 | 55.5 | 51.4 | المؤشر العام |
| 9.3 | 5.8 | 7.5 | 12.2 | 10.6 | 7.9 | 5.9 | معدل التضخم |

-المصدر: STATISTIQUES FINANCIERE INTERNATIONALES-FMI-ANNAIRE

.1996

-OFFICE NATIONAL DES STATISTISTIQUES ,ONS ,N15,198

تظهر الإحصائيات ارتفاعا متصاعدا في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك من 16.6 في 1969 إلى 85.7 في سن 1989 وهو ما انعكس على تطور مستويات التضخم خلال هذه الفترة، حيث يظهر من خلال الجدول أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا في تطورها بين الارتفاع والانخفاض، حيث يظهر ارتفاع معدلات التضخم مع بداية السبعينيات ولغاية 1973 نتيجة تبني المخطط الرباعي الأول، ليشهد إنخفاضاً سنة 1974 بسبب انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة زيادة الإنتاج مقارنة بالنسبة الفارطة، ومع بداية سنة 1975 شهد معدل التضخم ارتفاعا متواصلا أين بلغ أقصى مستوياته سنة 1978 بمعدل 17.3% وذلك نتيجة للمخطط الرباعي الثاني وكذا ارتفاع مستويات الطلب الإستهلاكي دون أن ننسى تأثير الأزمة العالمية على أسعار الواردات وإبتداء من 1979 عرف معدل التضخم تذبذبا بين الارتفاع والإنخفاض وإلى غاية 1986 أين شهد إنخفاضاً ملحوظاً نتيجة الإنهيار في أسعار البترول.

إن هذا الارتفاع في الأسعار هو نتيجة حتمية للعوامل السابقة والتي تمثل في ذات الوقت مصادر التضخم في الجزائر، دون أن ننسى تأثير السوق الموازية، التي ساهمت بدورها في الضغط على الإصدار النقدي في حين كانت هذه الأسعار في الاقتصاد الرسمي محددة ومدعمة من طرف الدولة وهو ما كان سببا في التحكم نوعا ما في مستويات التضخم.¹

¹-يقع ليلي إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتهما الداخلية ، دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص255.

تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1962-1989):

أمام ضعف الموارد الإيداعية، ونظرا للحاجة الملحة لدعم وتمويل الاستثمارات كان لزاما على السلطات العمومية إستعمال النقود كملجأ لدعم الاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو المتسارع للإقتصاد الجزائري. الذي خرج محطما ومشوشا من مرحلة إستعمارية طويلة، فإستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة إستثمارية توسعية هامة تطلبت عرض معتبر للنقود¹.

وهذا ما سنبرزه من خلال الجدول الموالي.

الجدول (3-2): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من (1962-1989)، وحدة القياس: مليار دج.

| البيان / السنوات | 62 | 63 | 64 | 65 | 66 | 67 | 68 |
|-----------------------------|------|------|------|------|------|------|-------|
| الكتلة النقدية M2 | 4,10 | 4,00 | 4,72 | 5,25 | 5,78 | 51,7 | 10,16 |
| 1- النقود | 3,96 | 3,92 | 4,64 | 5,13 | 5,55 | 7,02 | 9,32 |
| نقود إثمانية | 2,26 | 2,31 | 2,58 | 2,76 | 2,84 | 3,23 | 3,70 |
| ودائع تحت الطلب في البنوك | 1,7 | 1,60 | 2,05 | 2,36 | 2,13 | 3,29 | 4,99 |
| ودائع تحت الطلب في CCP | - | - | - | - | 0,33 | 0,35 | 0,40 |
| ودائع تحت الطلب في الخزينة | - | - | - | - | 0,25 | 0,16 | 0,23 |
| 2- نسبة النقود، وودائع لأجل | 0,14 | 0,08 | 0,08 | 0,12 | 0,23 | 0,49 | 0,84 |

¹-بقيق ليلي إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 255

| 75 | 74 | 73 | 72 | 71 | 70 | 69 | السنوات/ البيان |
|-------|-------|------|------|------|------|------|----------------------------------|
| 33.7 | 25.7 | 20.3 | 18.1 | 13.9 | 13 | 11.6 | الكتلة النقدية M2 |
| 31.9 | 24.2 | 18.9 | 16.7 | 12.9 | 11.6 | 10.5 | 1-النقود |
| 12.7 | 10.94 | 8.82 | 7.05 | 5.7 | 4.74 | 4.16 | نقود إئتمانية |
| 15.11 | 10.5 | 8.68 | 8.43 | 6.10 | 5.78 | 5.64 | ودائع تحت الطلب في البنوك |
| 2.56 | 1.96 | 1.33 | 1.11 | 0.92 | 0.66 | 0.51 | ودائع تحت الطلب في CCP |
| 1.56 | 1.26 | 0.09 | 0.16 | 0.23 | 0.44 | 0.21 | ودائع تحت الطلب في الخزينة |
| 1.77 | 1.52 | 1.44 | 1.39 | 0.97 | 1.45 | 1.11 | 2-شبه النقود- |

| 82 | 81 | 80 | 79 | 78 | 77 | 76 | السنوات/ البيان |
|-------|-------|------|------|------|------|-------|----------------------------------|
| 137.8 | 109.1 | 93.5 | 79.6 | 67.4 | 51.9 | 43.6 | الكتلة النقدية M2 |
| 125.3 | 97.9 | 84.4 | 72.2 | 62.2 | 48.5 | 41.08 | النقود-1 |
| 49.16 | 48.06 | 42.3 | 35.4 | 27.3 | 20.5 | 17.2 | نقود إئتمانية |
| 61.99 | 40.08 | 33.5 | 29.4 | 28.8 | 23.8 | 20.5 | ودائع تحت الطلب في البنوك |
| 12.28 | 8.57 | 7.8 | 6.60 | 5.28 | 3.46 | 2.87 | ودائع تحت الطلب في CCP |
| 1.87 | 1.22 | 0.75 | 0.73 | 0.72 | 0.67 | 0.40 | ودائع تحت الطلب في الخزينة |
| 12.59 | 11.23 | 9.1 | 7.48 | 5.25 | 3.40 | 2.53 | 2-شبه النقود |

| 89 | 88 | 87 | 86 | 85 | 84 | 83 | السنوات/ البيان |
|--------|-------|-------|--------|-------|-------|-------|----------------------------------|
| 308.01 | 292.9 | 257.9 | 227.00 | 223.8 | 194.7 | 165.9 | الكتلة النقدية M2 |
| 250.0 | 252.2 | 223.9 | 204.8 | 202.2 | 180.4 | 152.7 | النقود |
| 119.8 | 109.7 | 96.8 | 89.3 | 76.6 | 67.4 | 60.02 | نقود إئتمانية |
| 101.8 | 115.5 | 103.8 | 95.9 | 104.6 | 95.2 | 76.8 | ودائع تحت الطلب في البنوك |
| 26.9 | 25.8 | 22.2 | 18.3 | 18.3 | 15.9 | 14.07 | ودائع تحت الطلب في CCP |
| 1.30 | 1.04 | 0.99 | 1.21 | 2.65 | 1.74 | 1.08 | ودائع تحت الطلب في الخزينة |
| 58.13 | 40.7 | 33.9 | 22.9 | 21.6 | 14.2 | 13.1 | 2-شبه النقود-ودائع لأجل |

-المصدر:

-BETROSPECTIVE STATISTIQUE 1970-1996 ,EDITION1999.

- STATISTIQUES FINANCIERES INTERNATIONALES-FMI-ANNUAIRE 1996

يظهر بوضوح الارتفاع المستمر للإصدار النقدي منذ الاستقلال بإنتقاله من 4.10 مليار دج سنة 1962 إلى 308.1 مليار دج سنة 1989 مسجلا تضاعفا بأكثر من 75 مرة، هذا الارتفاع في الكتلة النقدية يجد مبرراته في تضافر مجموعة من العوامل والأسباب والتي يمكن تمييزها في 3 فترات:

- الفترة من (62-70) لم تعرف الكتلة النقدية نموا سريعا حيث إرتفعت من 4.10 مليار دينار جزائري سن 1962 إلى 13 مليار دج سنة 1970 ومن ثم لم تتضاعف إلا بحوالي 3 مرات فقط.
- الفترة من (70-85) سجلت الكتلة النقدية نموا متسارعا بإرتفاعها من 13 مليار دج، أي تضاعف بأكثر من 17 مرة، يرجع هذا النمو المتسارع في الواقع من جهة للتخطيط المالي للإقتصاد (المخططات التنموية الرباعية والخماسية) وما تطلبته من ضخ للسيولة النقدية، من جهة أخرى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي إنعكس إيجابا على الموجودات الخارجية.

- الفترة من (1986-1989) إستمر تزايد الكتلة النقدية بمرورها من 227.02 مليار دج سنة 1986 إلى 308.1 مليار دج سنة أي تضاعف حجمها بمعدل 1.3 طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية 86-89 إلا أن هذه الزيادة في الكتلة النقدية لم تكن مفرطة مقارنة بالفترة السابقة وهو ما تشير إليه معدلات النمو التي أظهرت إنخفاض في مستواها، وهذا راجع للإنخفاض في أسعار البترول ابتداء من 1986 لينعكس ذلك سلبا على تطور الموجودات الخارجية ومن ثم على الإصدار النقدي.
- نلاحظ أن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خاضعة خلال هذه الفترة للسياسة التنموية التي إنتهجتها البلاد، والتمويل الرأسمالي للإستثمارات القطاع العمومي وكذا للتغيرات في أسعار البترول، وعليه كان إصدار النقود مكثفا وبدون مقابل.

تطور معدلات الفائدة الحقيقية(1962-1989):

بشأن معدلات الإقتراض المطبقة في هذه الفترة كانت محددة إداريا وعند مستويات منخفضة. وهو ما شجع الطلب على القروض في هذه الفترة حيث بلغت معدلات الفائدة 3.75% من 1963 إلى 1971 لتتخفف بعدها إلى 2.75% من 1972 إلى 1986 إلا أنه خلال إصلاحات الثمانينات ويسين النظام الجديد للإنتقال نحو إقتصاد السوق سارعت الدولة إلى تحرير الأسعار تدريجيا بما فيها أسعار الفائدة لترتفع تبعا لذلك إلى 5% خلال سنتي 1987 و 1988 و 7% سنة 1989.¹

الجدول (3-3) تطور معدلات الفائدة الحقيقية من (1964-1989)، وحدة المقياس مليار دج

| السنوات/البيان | 64 | 65 | 66 | 67 | 68 | 69 | 70 |
|----------------|-------|----|-------|-------|-------|-------|-------|
| | -1.09 | -1 | -0.89 | -1.38 | -0.75 | -0.54 | 2.85- |

| السنوات/البيان | 71 | 72 | 73 | 74 | 75 | 76 | 77 |
|----------------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| | 1.13 | -0.9 | -3.42 | -1.94 | -5.48 | -6.68 | -9.23 |

¹-يقبى ليلى إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 269.

| البيانات/السنوات | 78 | 79 | 81 | 81 | 82 | 83 | 84 |
|------------------|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| | -14.77 | -8.59 | -6.76 | -11.9 | -3.79 | -3.21 | -5.36 |

| البيانات/السنوات | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 |
|------------------|-------|-------|-------|-------|------|
| | -7.73 | -9.62 | -2.44 | -0.91 | -2.3 |

المصدر: بقبق ليلي إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره،

بناء على معطيات بنك الجزائر.

- يظهر جليا من خلال الجدول المستويات المتدنية والسالبة لمعدلات الفائدة الحقيقية طيلة هذه الفترة وذلك بسبب التدخل الإداري في تحديد معدلات الفائدة الإسمية عند معدلات منخفضة مقابل الارتفاع في مستويات التضخم.

مميزات السياسة النقدية خلال الفترة 1962-1989:

نوجز أهم مميزات السياسة النقدية خلال هذه الفترة في النقاط التالية:¹

- التثبيت الإداري لمعدلات الفائدة عند مستويات دنيا؛
 - تسيير نقدي إداري يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها؛
 - عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كلية لرغبات القطاع العمومي؛
 - طلب القروض غير مرن لمعدلات الفائدة؛
 - الدور المهم للبنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية وإعادة تمويل البنوك وهذا في ظل غياب السوق النقدي.-
- تأطير القروض هو الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقد الدولية خلال هذه الفترة:

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير للحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية فتشكل اول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح سنة 1988 ويتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة هذا بالإضافة الى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

¹- بقبق ليلي إسمهان، إصلاحات النظام المصرفي و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قسدي مبراج، ورقلة، الجزائر، ص 10.

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة والمبادرة كانت كم البداية الى النهاية في يد الحكومة الجزائرية وانتهت في أفريل من نفس السنة،¹ ومن الاتفاقيات التي نتجت عن هذه المفاوضات نذكر خلال هذه الفترة ما يلي

• الاستعداد الانتمائي الأول (ماي 1989)

لجأت الجزائر الى الصندوق النقدي الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في اطار اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989 وفعلا وافق الصندوق على تصريح 155.70 مليون وحدة حقوق خاصة وقد استخدم المبلغ كليا كشرحة واحدة في نفس التاريخ سابق الذكر (30-05-1989).

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.22 مليون وحدة حقوق خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب.²

ولمعرفة ما مدى تقدم العلاقة الاقتصادية الدولية الجزائرية في فترة هذا الاتفاق يمكننا دراسة أكثر هذا

البرنامج عن ميزان المدفوعات وهذا ما يبينه الجدول التالي :

¹ دراوش مسعود، مرجع سبق ذكره، ص، 373.

² عمروش الشريف، مرجع سبق ذكره، ص، 174-175.

الجدول (3-4): تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الاستعداد الائتماني الأول.

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

| التعيين / السنة | 1989 | 1990 |
|--|---------|----------|
| الميزان التجاري (1) | 1162 | 4187 |
| الصادرات تسلم عند ميناء الشحن : | 9534 | 12964 |
| - المحروقات | 9095.70 | 12348.03 |
| - بضائع اخرى | 438.30 | 615.97 |
| الواردات تسلم عند ميناء الشحن | 8372 | 8777 |
| خدمات صافية (2) | -736 | -820 |
| الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافي) (3) | -2048 | -2270 |
| تحويلات صافية (4) | 541 | 323 |
| رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4) | -1081 | 1420 |
| رصيد رؤوس الأموال طويلة الاجل | 715 | -926 |
| رصيد رؤوس الأموال طويلة الأجل | 40 | -74 |
| حساب السهو والخطأ | -448 | -336 |
| رصيد ميزان المدفوعات | -774 | 84 |

المصدر: عمروش شريف، مرجع سبق ذكره

يتضح من المصدر السابق سيطرة قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات وبالتالي على رصيد الميزان التجاري ،ومن ثم ميزان العمليات الجارية (الحساب الجاري) كما يظهر أنّ النسبة الكبيرة التي سجلها الرصيد التجاري كانت سنة 1990 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إذ بلغت في نفس السنة 24,4 دولار للبرميل بعد أن كانت 18,45 دولار للبرميل في سنة 1989.

أما ميزان الخدمات فيبقى رصيده في حالة عجز بحكم الخدمات التي يؤديها الأجانب إلينا ،وكون رصيد هذا البند مرتبط بارتفاع أو بانخفاض الكمية المصدرة من المحروقات.

وعن رصيد الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية) يشهد بدوره عجزا وهذا لضعف الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وكذا ضعف أرباح الشركات الفروع في الخارج، وارتفاع الفوائد على الفروض الخارجية، وانخفاض عوائد الادخار في البنوك الخارجية.

بالنسبة للتحويلات الخاصة التي تضم رواتب الجزائريين وكذلك المساعدات الفنية واعانات المعاشات وحقوق العمل والمساعدات العائلية ، وهي تشكل القسم الأكبر من ميزان المدفوعات مقارنة بالتحويلات الرسمية، ولقد شهدت سنتي 1989 و 1990 قيم معتبرة من التحويلات الخاصة أما التحويلات الرسمية فهي ضعيفة.

كما حقق ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل سنة 1989 فائض قدر ب 715 مليون دولار وهذا راجع إلى الرصيد المعتبر للقروض المستلمة ، أما بالنسبة لسنة 1990 كانت عكس ذلك إذ حقق هذا الحساب عجزا قدر ب 926- مليون دولار نظرا للرصيد السلبي المحقق في القطاعات الأخرى، هذا بالرغم من الرصيد الموجب المحقق في الاستثمارات طويلة الأجل للقطاع الرسمي الرفيع.

إن حساب رؤوس الاموال قصيرة الأجل سجل بدوره فائض سنة 1989م قدر ب اربعون مليون دولار وهذا راجع الى ارتفاع الودائع البنكية إذ ان الدولة بدأت تسن قوانين وخاصة في مجال السماح بإنشاء حسابات بالعملة الصعبة أما سنة 1990 فكانت فكس ذلك.

وعليه يتضح من الجدول السابق ان الاستعداد الائتماني الاول لك يحقق أهدافه المرجوه، بالرغم من وجود فائض في سنة 1990 يقدر ب 84 مليون دولار والذي يرجع بالدرجة الاولى الى سيطرة المحروقات على اجمالي الصادرات اما الصادرات الاخرى لاتزال تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.

المطلب الثاني: تطور الساسة النقدية في المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق:

في اطار انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، كان لزاما عليها اصلاح النظام المالي ومن هنا ظهر قانون النقد والقرض لهدف التأقلم مع الوضع الجديد الذي ساد الجزائر وهذه الإصلاحات منها ذاتية وأخرى مدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية التي كان لها وقعها على تغير مسار السياسة النقدية خلال هذه الفترة .

السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض:

يجسد قانون النقد والقرض الصادر في 14-04-1990 (سبق عن تكلمنا عنه بنوع من التفصيل في المبحث الأول).

تلك الإرادة الملحة للخروج من الأزمة التي حصرتها السلطات المعنية في المجال النقدي،¹ ومن بين مبادئه اعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة خلال ثلاثة عقود من الزمن ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية منها.²

¹ بقبق ليلي أمهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، دراسة قياسية ، مرجع سبق ذكره،ص،272.

² بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية،مرجع سبق ذكره،ص،188.

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
 - تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
 - منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية .
 - الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية .
 - يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة .
- ويمكن القول أن قانون النقد والقرض وضع بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا الى اقتصاد موجه بآليات السوق.¹

السياسة النقدية في ظل البرامج الإصلاحية للهيئات المالية الدولية خلال مرحلة اقتصاد السوق:

في ظل الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة السابقة وجدت الجزائر نفسها مضطرة للجوء إلى صندوق النقد الدولي للخروج من الحالة العسيرة التي تمر بها .

الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الصندوق النقدي الدولي والجزائر بتاريخ 03-06-1991م حيث تم تحرير رسالة في 27-04-1991م تم بموجبها تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى 4 شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- الشريحة الاولى: جوان 1991م؛
 - الشريحة الثانية: سبتمبر 1991م؛
 - الشريحة الثالثة : ديسمبر 1991م؛
 - الشريحة الرابعة: مارس 1992م.
- حيث الشريحة الرابعة لم تسحب لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.²
- ومن بين شروط هذا الاتفاق نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:³
- تحرير الاسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة
 - الحد من التضخم وتخفيف قيمة الدينار

¹ بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص، 189.

² علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص، 335.

³ بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص، 190.

- تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الاموال الأجنبية
- إلغاء عجز الميزانية واصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

إن التنفيذ هذا الاتفاق من قبل الحكومة الجزائرية كان صحيحا للغاية في ظرف وطني امتاز بالاضطرابات السياسات و ظرف دولي امتاز بحرب الخليج وانهيار المعسكر الاشتراكي ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقا من حيث ان تنظيم انتخابات تشريعية يتطلب نوعا من السلم الاجتماعي بتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ومن جهة اخرى ان اي تراجع عن تطبيق برنامج الاستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة سواء مع الهيئات الدولية او أي أطراف اخرى.¹

إبتداء من سنة 1992 اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية ومن ثم تميزت الوضعية النقدية عموما في نهاية 1993 بما يلي:²

- التدهور الاقتصادي (-2.1%)؛
- ارتفاع معدلات البطالة (27 %)؛
- النمو المتسارع للكتلة النقدية (20 % +)؛
- توهج الضغوطات التضخمية (20 % +)؛
- تفاقم العجز الموازي (-7.8% من الناتج الداخلي الخام)؛
- تراجع احتياطات الصرف؛
- عجز ميزان المدفوعات؛
- خدمة دين بلغت 82%.

أما عن أثر هذا البرنامج على ميزان المدفوعات وكان كما يلي:

¹ يقيق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص، 291.

² نفس المرجع، ص، 292.

الجدول (3-5): تطور حالة ميزان المدفوعات بعد اتفاق الاستعداد الائتماني العام 1991م

| التعيين /السنة | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|-------|-------|-------|
| الميزان التجاري (1) | 4.67 | 3.21 | 2.42 |
| الصادرات (تسلم من ميناء الشحن) | 12.44 | 11.51 | 10.41 |
| - المحروقات | 11.97 | 10.98 | 9.08 |
| - بضائع اخرى | 0.47 | 0.53 | 1.33 |
| الواردات (تسلم عند ميناء الشحن) | 7.77 | 8.30 | 7.99 |
| خدمات صافية (2) | -1.35 | -1.14 | -1.01 |
| الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية)(3) | -2.21 | -2.16 | -1.75 |
| تحويلات الصافية (4) | 1.29 | 1.39 | 1.14 |
| رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4) | 2.40 | 1.30 | 0.80 |
| رصيد حساب راس اعمال وحساب السهو والخطأ | -1.89 | -1.07 | -0.83 |
| رصيد ميزان المدفوعات | 0.50 | 0.23 | -0.03 |
| خدمات الديون | 9.508 | 9.258 | 9.050 |
| - رئيسية | 7.222 | 7.004 | 7.150 |
| - فوائد | 2.286 | 2.254 | 1.900 |
| الاحتياطات الاجمالية خارج الذهب | 1.6 | 1.3 | 1.5 |
| سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام | 20.4 | 20.1 | 17.8 |

المصدر : عمروش الشريف، مرجع سبق ذكره، ص، 181.

من جدول السابق يتبين لنا ان أكبر انخفاض لعوائد المحروقات كان سنة 1993، وذلك نتيجة ارتفاع إنتاج بترول بحر الشمال فآثر ذلك على إجمالي الصادرات وعلى الميزان التجاري، كما نلاحظ في سنة 1991 انخفاض في الواردات نتيجة تخفيف قيمة الدينار الجزائري في افريل 1991 ونلاحظ ان ميزان الخدمات الجزائري يعاني من عجز في حين يحقق الحساب من جانب واحد فائض وهذا من الأسباب التي جعلت الحساب الجاري يحقق فائض.

- نستنتج من الجدول ان الصادرات المحروقات مازالت تسيطر على ميزان المدفوعات رغم وقوعه في عجز قدر ب (-0.03) مليار دولار سنة 1993؛
- وفي سبيل إيجاد حل للمشاكل المطروحة لجأت الجزائر مرة أخرى إلى طلب مساعدة الهيئات، المالية الدولية ليتم عقد اتفاق جديد عرف ببرنامج الاستقرار الاقتصادي او برنامج الاستعداد الائتماني الثالث.

• البرنامج الاستعداد الائتماني (التثبيت الهيكلي) أبريل 1994:

تم هذا الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي في 12 أبريل 1994 على برنامج الاستقرار الاقتصادي مؤكداً باتفاق ستانداي (stand by) لمدة سنة واحدة من 01-04-1994 إلى 31-03-1995 والذي قدر ب 270.70 مليوناً وحدة من حقوق السحب الخاصة، يدرج هذا الاتفاق ضمن برنامج التعديل الهيكلي بحيث اشترط البنك الدولي على الجزائر عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة تطبيقاً لمبدأ المشروطة المتقاطعة بين المؤسستين الدوليتين لإيجاد حل جذري لمشكل المديونية الخارجية من خلال إعادة الاختلالات إلى حالة التوازن مع الصندوق النقد الدولي كخطوة أولى (94-95) قبل الذهاب إلى البنك الدولي لتنفيذ الخطوات التالية (95-98).¹

الجدول رقم (3-6) تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الإستعداد الائتماني لعام 1994

الوحدة:مليار دولار

| التعيين /السنة | 1994 |
|--|-------|
| الميزان التجاري (1) | -0.26 |
| الصادرات (تسلم من ميناء الشحن) | 8.89 |
| - المحروقات | 8.61 |
| - بضائع اخرى | 0.28 |
| الواردات (تسلم عند ميناء الشحن) | 9.15 |
| خدمات صافية (2) | -1.24 |
| الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية)(3) | -1.73 |
| تحويلات الصافية (4) | 1.4 |
| رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4) | -1.83 |
| رصيد حساب راس اعمال وحساب السهو والخطأ | -2.54 |
| رصيد ميزان المدفوعات | -4.37 |
| خدمات الديون | 4.520 |
| - رئيسية | 3.130 |
| - فوائد | 1.390 |
| الاحتياطات الاجمالية خارج الذهب | 2.64 |
| سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام | 16.31 |

المصدر: عمروش الشريف مرجع سبق ذكره،ص،186

¹دخينات رانيا، مرجع سبق ذكره،ص104.

نلاحظ من الجدول السابق عجز في الميزان التجاري قدر ب (0.16-) مليار دولار وهذا راجع لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وارتفعت الواردات الى 9.15 مليار دولار في 1994 في حين انخفضت صادرات المحروقات إلى 8.61 مليار دولار، كما ان هناك نوع من الارتفاع في رصيد الخدمات مقارنة بالسنوات السابقة، اما ميزان الدخل الصافي كانت نتيجته عجز قدر ب 1.73- مليار دولار وهذا راجع الى قلة مداخيل الاستثمار المباشر كما نلاحظ زيادة طفيفة في التحويلات من جانب واحد بسبب الزيادة في التحويلات الخاصة ، اما رصيد ميزان راس المال زاد عجزه بحيث شكل راس المال الرسمي الجزء الأكبر للعجز بسبب قلة الاستثمارات المباشرة. حقق هذا البرنامج تحسنا عن مستوى الاحتياطات بفعل اعادة الجدولة، الا أن عجز ميزان المدفوعات مزال قائما.

● اتفاق القرض الموسع ماي 1995 ماي 1998 :

وافق صندوق النقد الدولي عن تقديم للجزائر ويندرج في اطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ويمتد هذا الاتفاق لمدة 3 سنوات بدءا من 22-05-1995 الى غاية 21-05-1998 وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق ب 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .¹

وأهم التدابير النقدية المعتمدة في هذا البرنامج، تتمثل في الآتي:²

- متابعة تطوير السوق النقدية؛
- اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995؛

- اعتماد هيكله المعدلات الموجبة خاصة معدل إعادة الخصم في إطار ادخال نظام المزايدة؛

- تطوير تقنية المزايدة على القروض؛

- إدخال تقنية المزايدة على اذونات الخزينة ؛

- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة ؛

- إنشاء وتطوير سوق الصرف ما بين البنوك؛

- إدخال عمليات السوق المفتوحة؛

¹علي حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص، 339

²بقيق ليلي أسمهان ،آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، دراسة قياسية ، مرجع سبق ذكره،ص،295.

- دعم التدابير الاحترازية؛
 - إعادة هيكلة المصارف بهدف تخفيف مشاركة القطاع الخاص في رأسمالها؛
 - وضع نظام للتأمين على الودائع .
- حتى يتبين لنا أثر الانفاق القرض الموسع، نحاول عرض حالة ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة.

جدول(3-7): تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق القرض الموسع، (95-98)

| التعيين / السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|--|-------|-------|-------|-------|
| الميزان التجاري (1) | 0.16 | 4.12 | 5.69 | 1.28 |
| الصادرات (تسلم من ميناء الشحن) | 10.26 | 13.21 | 13.82 | 10.15 |
| - المحروقات | 9.72 | 12.64 | 13.18 | 9.17 |
| - بضائع اخرى | 0.54 | 0.57 | 0.64 | 0.38 |
| الواردات (تسلم عند ميناء الشحن) | 10,10 | 9,09 | 8,13 | 8,87 |
| خدمات صافية (2) | -1,33 | -1,40 | -1,08 | -1,50 |
| الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية)(3) | -2,19 | -2,35 | -2,21 | -2,00 |
| تحويلات الصافية (4) | 1,12 | 0,88 | 1,06 | 1,09 |
| رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4) | -2,24 | 1,25 | 3,46 | -1,13 |
| رصيد حساب راس اعمال وحساب السهو والخطأ | -4,03 | -3,34 | -2,29 | -0,66 |
| رصيد ميزان المدفوعات | -6,33 | -2,09 | 1,17 | -1,79 |
| خدمات الديون | 4,424 | 4,281 | 4,456 | 5,180 |
| - رئيسية | 2,474 | 2,025 | 2,345 | 3,202 |
| - فوائد | 1,950 | 2,256 | 2,120 | 1,978 |
| الاحتياطات الاجمالية خارج الذهب | 2,11 | 4,23 | 8,04 | 6,84 |
| سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام | 17,58 | 21,69 | 19,49 | 12,97 |

المصدر: عمرو الشريف، مرجع سبق ذكره، ص191

يتبين لنا من الجدول السابق أنّ الميزان التجاري أخذ يرتفع رصيده بإشارة موجبة خلال سنوات (1995-1998) مقارنة بسنة 1994، وكان هذا جراء ارتفاع أسعار المحروقات خاصة سنة 1997 التي قدرت بـ 13,8 مليار دولار، أما فيما يخص الواردات فبلغت أقصى قيمة لها 10,10 مليار دولار سنة 1995 بسبب انخفاض سعر صرف الدولار. في حين العجز في ميزان الخدمات بقي مستمر لارتفاع تكاليف نقل المحروقات، أما رصيد التحويلات الصافية فقد شهد إشارة موجبة، ويظل رصيد رؤوس الأموال بشكل على الميزان الكلي بإشارته التالية.

وبالتالي تبقى المحروقات تترأس قائمة الصادرات في الجزائر وتسيطر عليها ويظل ميزان المدفوعات رهين إرتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

إنّ تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي سمح بعودة ملحوظة السياسة النقدية كوسيلة ضبط اقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب وهو ما يظهر جليا من خلال بلوغ هذه السياسة لأغلب أهدافها.¹ رغم التوازنات النقدية والمالية الكلية المحققة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي إلا أنه انجر عنه العديد من المشاكل الاجتماعية إزاء تدخل صندوق النقد الدولي في الإصلاحات الاقتصادية المتبناة ما دفع بالدولة الجزائرية إلى الرجوع من جديد إلى الإصلاحات الذاتية مع بداية 1999.²

المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014

إن المتتبع للاوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الاول من القرن الحادي (21) يدرك أن البلاد خاضت تجربة تنمية جديدة باتباع سياسة إقتصادية مختلفة عن سابقتها أطلق عليها إسم سياسة الإنعاش الاقتصادي وقد تم تجسيدها في ثلاث برامج تنمية.

1- برامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (أو المخطط الثلاثي 2001-2004)

Le programme de soutien a la relance économique

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليون دينار (حوالي 7 ملايين \$) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرجمة سابقا.³

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009)

Le programme complémentaire de soutien a la croissance

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC هو برنامج الاستثمار العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 2005/04/07 المتعلق بالفترة 2009/2005 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة. وقد تم تخصيص مبالغ مالية

¹- يقبى ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص، 296 (بتصرف)

²- نفس المرجع، ص، 297، (بتصرف)

³- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 1.

معتبرة للبرنامج قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، بحيث يمثل هذا المبلغ المخصصات الأولية وقد بلغت القيم المالية المخصصة له حوالي 114 مليار دولار.¹

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (أو المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014

Le programme de consolidation de la croissance économique

هو برنامج للإستثمارات العمومية خاصة بالفترة (2010-2014) وتمت دراسته والموافقة عليه يوم 2010/05/24 بعد إجتماع مجلس الوزراء ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي إنطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006-2009، بحيث تطلب البرنامج حوالي 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.²

- تحليل الوضعية النقدية للجزائر خلال الفترة (2000-2014).

تقوم بتتبع الوضعية النقدية للجزائر خلال مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بدراسة تطور بعض المتغيرات النقدية.

1-تطور معدلات التضخم في الجزائر: ترك برنامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقد الدولية في الجزائر(1994-1998) آثار إيجابية على التضخم في المدى القصير والمتوسط بحيث إنخفضت معدلات التضخم بشكل مستمر وتزامن ذلك مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة وألغي الدعم العام على السلع الإستهلاكية والطاقة بإستثناء عدد قليل منها.³

الجدول رقم(3-8):تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|
| مؤشر أسعار الإستهلاك | 335.0 | 557.6 | 565.5 | 580.1 | 600.78 | 610.62 | 626.09 | 118.24 |
| معدل نمو المؤشر % | 0.3 | 4.23 | 1.42 | 2.58 | 3.56 | 1.64 | 2.53 | 3.68 |

¹-باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر2011، ص58 (بالتصرف).

²- مرجع سبق ذكره، ص76.

³-طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد12، جوان 2014، ص28.

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-------------------------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|
| مؤشر أسعار الإستهلاك | 123.99 | 131.1 | 136.23 | 142.39 | 155.05 | 160.10 | 164.77 |
| معدل نمو المؤشر % | 4.86 | 5.74 | 3.91 | 4.52 | 8.89 | 3.26 | 2.92 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : www.bank-of-algeria.dz

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، ديسمبر 2008، ص 29، 30

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17، مارس 2012، ص 29، 30

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 30، جوان 2015، ص 29، 30

عرفت سنة 2000 ادنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار ويرجع سبب انخفاض معدلات التضخم الى تطبيق سياسة نقدية إنكماشية قبل ال 2000 في اطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما ميزها من إجراءات لتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة . تقليص نمو الكتلة النقدية

بينما تعد الفترة (2001-2011) مغايرة تماما في تطور معدلات التضخم مقارنة بسابقتها، إذ استمرت المعدلات في إرتفاع بحيث بلغت النسبة 4.23 % في 2001 لتصل إلى 5.74 % سنة 2009، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة قوية في نمو الكتلة النقدية بسبب زيادة صافي الاصول الاجنبية الناجم عن تحسن اسعار البترول، كما تزامنت هذه الفترة بتطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين، الأول لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والثاني لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) حيث اثر بشكل واضح في زيادة الطلب الكلي والتضخم، كما يعود سبب التضخم في هذه الفترة الى إرتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في مؤشر الاسعار.

استطاعت الجزائر معالجة الأسباب النقدية المنشئة للتضخم إلى حد كبير، بتطبيق سياسات إقتصادية تقشفية خاصة السياسة النقدية الإنكماشية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال تقليص الطلب الكلي، إلا انه ولتعدد أسباب التضخم في الجزائر، (نقدية، مؤسسية، هيكلية....) فالتحكم في الاسباب النقدية المنشأة للتضخم امر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق إستقرار دائم في الأسعار.

2- تطور عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2014:

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول اهمية كبيرة لعرض النقود وتتطلع إصداره بما يتوافق والاهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع البنك المركزي لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه او تقليله¹

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية المؤثرة عليها، وفيما يلي تحصيلات لتطور عرض النقود خلال هذه المرحلة.

¹-علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014، ص04

الجدول رقم (3-9): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر خلال 2000-2014

الوحدة مليار دينار جزائري

| البيان | النقود القانونية | الودائع تحت الطلب | النقود M1 | أشياء النقود | الكتلة النقدية M2 |
|--------|------------------|-------------------|-----------|--------------|-------------------|
| 2000 | 484.5 | 563.7 | 1048.20 | 974.3 | 2022.5 |
| 2001 | 577.2 | 661.3 | 1238.5 | 1235.0 | 2473.5 |
| 2002 | 644.7 | 751.6 | 1416.3 | 1485.2 | 2901.5 |
| 2003 | 781.4 | 849.0 | 1630.4 | 1724.0 | 3354.4 |
| 2004 | 874.3 | 1291.3 | 2165.6 | 1478.7 | 3644.3 |
| 2005 | 921.0 | 1516.5 | 2473.5 | 1632.9 | 4070.4 |
| 2006 | 1081.4 | 2096.4 | 3177.8 | 1649.8 | 4827.6 |
| 2007 | 1284.5 | 2949.1 | 4233.6 | 1761 | 5994.6 |
| 2008 | 1540 | 3442.9 | 4964.9 | 1991 | 6955.9 |
| 2009 | 1829.4 | 3114.8 | 4944.2 | 2228.9 | 7173.1 |
| 2010 | 2098.6 | 3657.8 | 5756.4 | 2524.3 | 8280.7 |
| 2011 | 2571.5 | 4729.2 | 7141.7 | 2787.5 | 9929.2 |
| 2012 | 2952.3 | 4729.2 | 7681.5 | 3333.6 | 11015.1 |
| 2013 | 324.0 | 5045.8 | 8249.8 | 3691.7 | 11941.5 |
| 2014 | 3658.9 | 5921.3 | 9580.2 | 4083.7 | 13663.9 |

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: www.bank-of-algeria.dz

rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005, p 131
rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, juin 2009, p 147
rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015, p159

التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 153

شهدت هذه المرحلة تطور ملحوظ في حجم الكتلة النقدية بفعل السياسة المالية التوسعية التي اقرها رئيس

الجمهورية والمتمثلة في برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي الذي انطلقت من 2001.

● الفترة (2001-2004) بلغت الكتلة النقدية في سنة 2001 مبلغ 2473.5 مليار دج مقابل

3644.3 مليار دج في سنة 2004. ويعود ذلك إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE الذي ضخت

على اثره كمية هائلة من النقود في الاقتصاد قاربت 525 مليون دينار أضيف إلى ذلك: ¹

¹ -علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 07

- زيادة الارصدة النقدية الخارجية؛

- إرتفاع حجم القروض المقدمة للإقتصاد إلى 68% سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية؛

● الفترة (2005-2009) إستمرار في تزايد نمو العرض النقدي بحيث شهدت هذه الفترة هي الأخرى البرنامج التكميلي لدعم النمو (pcsc)، والذي زود الإقتصاد بقيمة 4203 دج كم أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة النقود القانونية إلى:¹

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005-2006 ولم تعد للمسالك البنكية؛

- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية وتنامي ظاهرة الإكتناز الأوراق النقدية وتداولها خارج المسالك البنكية؛

- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

● الفترة (2010-2014) وكالمراحل التي تدرجنا عليها كذلك هذه المرحلة عرفت برنامج تنموي عرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) بمبلغ 21214 مليار دج وكذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية وإرتفاع اسعار المحروقات، تحسن إرتفاع حجم الودائع بنوعيتها.

دراسة وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة (2000-2014)

تلعب تطورات القطاع الخارجي دورا رئيسيا في الإقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات عاى الصادرات، حيث تشكل الصادرات من المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وعلى هذا فالتغيرات في البيئة الخارجية متصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية وظاهرة على ارصدة ميزان المدفوعات.

¹ - علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص07.

الجدول(3-10): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2014)

الوحدة:(مليار دولار امريكي)

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | ارصدة ميزان المدفوعات |
|-------|--------|-------|-------|--------|-------|-------|-------|-----------------------|
| 34.24 | 34.06 | 26.47 | 14.27 | 11.147 | 6.74 | 9.611 | 12.34 | الميزان التجاري |
| 30.54 | 28.95 | 12.18 | 11.12 | 8.84 | 4.36 | 7.06 | 8.93 | ميزان الحساب الجاري |
| -0.99 | -11.22 | -4.24 | -1.87 | -1.37 | -0.71 | -0.87 | -1.36 | حساب رأس المال |
| 29.55 | 17.73 | 16.94 | 9.25 | 7.47 | 3.65 | 6.19 | 7.57 | الميزان الكلي |

| 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | ارصدة ميزان المدفوعات |
|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|-----------------------|
| 0.32 | 9.73 | 20.17 | 28.0 | 18.2 | 7.78 | 40.52 | الميزان التجاري |
| -9.44 | 1.00 | 12.30 | 19.18 | 12.16 | 0.41 | 34.45 | ميزان الحساب الجاري |
| 3.55 | -0.87 | -0.24 | 0.34 | 3.42 | 3.45 | 2.54 | حساب راس المال |
| -5.88 | 0.13 | 12.06 | 20.14 | 15.58 | 3.86 | 36.99 | الميزان الكلي |

المصدر: www.bank-of-Algeria.dz

évolution économique et monétaire en Algérie 2002, juillet, 2003, p115

النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009، ص 15.

النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2003، ص 15.

النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 15.

ابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008 حيث بلغ 34.45 بسبب تحسن الكبير في أسعار النفط قاربت 100 دولار للبرميل في نفس السنة. أما حساب رأس المال فاستمر في تحقيق عجز بلغ أقصاه 11.20 مليار دولار عندما أقيمت السلطة على السداد المسبق لديونها بمقدار 12.9 مليار دولار في سنة 2006 في حيث سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية وزيادة القروض قصيرة الأجل. وسجل الرصيد الكلي للميزان فائضا بدأ من سنة 2000 ليصل إلى أعلى قمة له سنة 2008، ثم تراجع بشكل ملفت سنة 2009 حيث بلغ 36.99 مليار دولار وارتفع إلى 12.06 في سنة 2012. إن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2012 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول، إلا أنه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة 2003-2008 وهذا ما يدل على أن السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضعية ميزان المدفوعات الذي لا يزال خاضع لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي.

المبحث الثالث: آليات السياسة النقدية في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.

البنك المركزي له القدرة على التأثير في حجم الإئتمان وبالتالي في حجم النقود، المصرفية، اختلفت الوسائل التي استعملها في تنفيذ سياسته النقدية منذ تأسيسه وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر، اذ تعبر عملية اصلاح ادوات السياسة النقدية، عن التوجه من استعمال الأدوات المباشرة الى الأدوات الغير مباشرة لضبط السياسة النقدية، ويعتبر قانون النقد والقرض (10/90) المرجع الأساسي في عملية الإنتقال لإستعمال هذا النوع من الأدوات، والتي تعمل على تحقيق اهداف السياسة النقدية كمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: عمليات السوق المفتوحة (open market)

تمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من 6 أشهر أو بغرض منح القروض.¹

وفي الجزائر سمح قانون النقد والقرض بإستعمال وسيلة السوق المفتوحة أي بالمتاجرة في السندات العمومية على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في السنة الماضية والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي.²

غير أن هذا السقف تم التحلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة، رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسطة 14.94% ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لإمتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لإستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدين المتوسط والطويل لتفعيل عملية السوق المفتوحة، ومع ذلك بقيت غير مستعملة منذ 2002 إلى غاية 2009.³

و تتم العملية بطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية على أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض بإستمرار ويختار أحسنها.⁴

¹- إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 197

²- علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 76

³- إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 197

⁴- عمروش الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 158

تتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي للسندات المباعة، وتاريخ العملية، وتاريخ القيمة وتاريخ الإستحقاق. وعدد الأيام بين تاريخ القيمة وتاريخ إستحقاق السند (n)، وكذلك معدل الفائدة الإسمي (i) ويحدد

$$\text{سعر السند كالتالي: } 1^{\text{السعر}} = \frac{\text{المبلغ المباع}}{1 + ni/365}$$

نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب اليها الموارد من اصحاب الفئات فإنه من الصعب قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة، للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

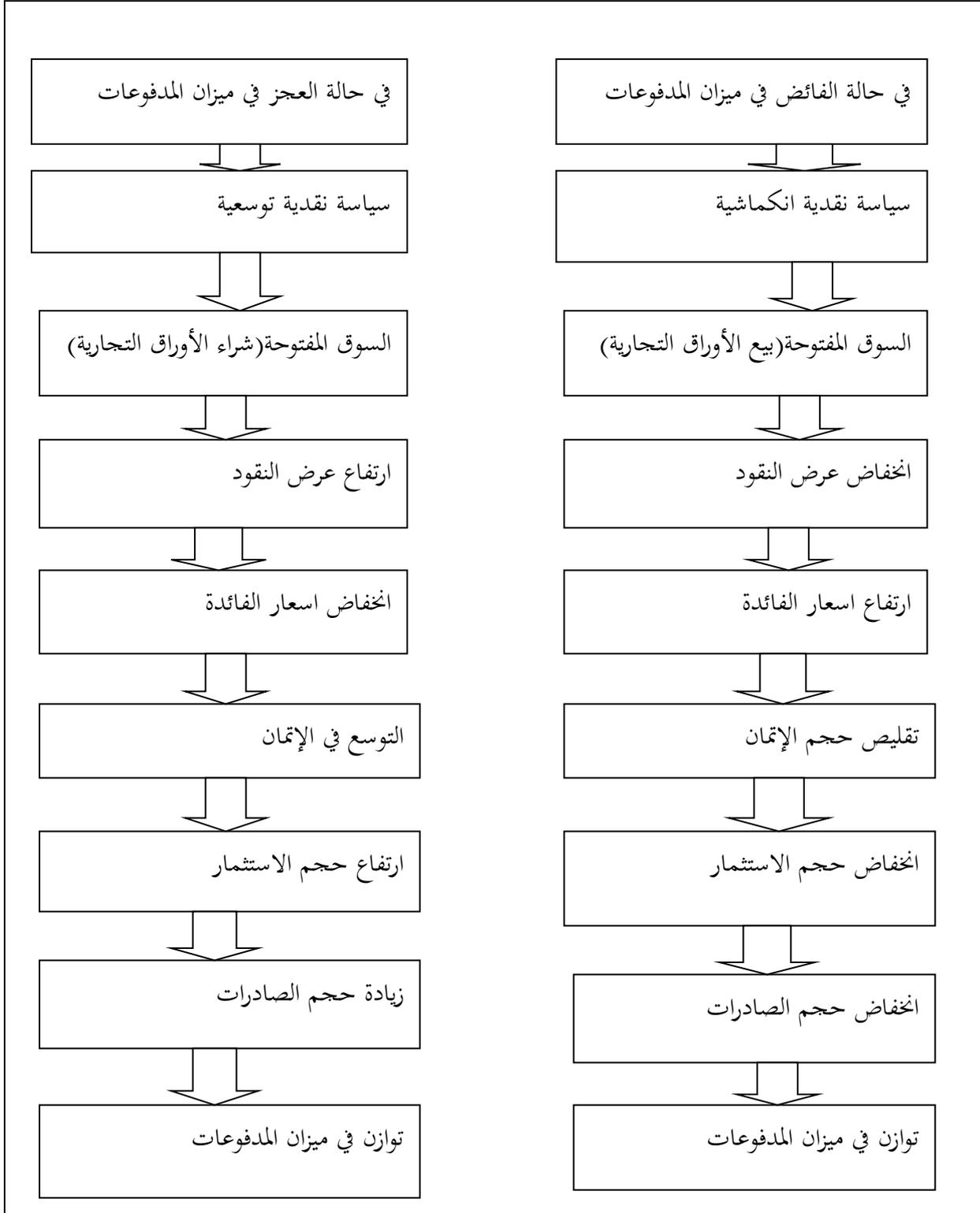
السوق المفتوحة ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات:

في حالة الفئات في ميزان المدفوعات يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك بطرح اوراق تجارية لإمتصاص الكتلة النقدية الفائضة عن الدورة الاقتصادية وبتناقص الكتلة النقدية ترتفع اسعار الفائدة ما يتسبب في انخفاض حجم الائتمان وعليه تناقص حجم الاستثمار الأمر الذي يقلل حجم الإنتاج وعليه انخفاض قيمة الصادرات ما يؤدي الى حدوث توازن .

وفي حالة العجز ، يتبع سياسة نقدية توسعية فيقوم بشراء الأوراق التجارية المختلفة ما يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية وعليه انخفاض اسعار الفائدة ما يساعد على التوسع في الائتمان وبالتالي تحفيز الاستثمار الذي يزيد من قوة الإنتاج وكننتيجة له زيادة في قيمة الصادرات فيحدث التوازن. ونلخص ما يلي في الشكل الآتي:

¹- نفس المرجع

الشكل (3-1) السوق المفتوحة ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: معدل إعادة الخصم في الجزائر

عندما تكون البنوك في حالة قلة السيولة تستخدم طرق اللجوء لدى البنك المركزي، تكون في شكل مساهمات بمعدل ثالث، تتمثل في إعادة في إعادة خصم سندات محمولة من قبل البنوك.

1- **معدل إعادة الخصم:** يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذا كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي يتم تفسيره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبلغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.¹

2- شروط إعادة الخصم:

لقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وفق الصيغة التالية:²

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات التمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل لا تتعدى 6 أشهر مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛
- إن عملية إعادة تمويل البنوك هذه تتم في إطار سقف محدد مسبقا لكل مؤسسة قرض، بحيث يقع تحديد هذا السقف كل 3 أشهر بالإعتماد على نجاعة البنوك في إستعمال السيولة ووضعها في متناول الأعوان الاقتصاديين وهذا وفقا للسياسة النقدية المسطرة من طرف السلطات النقدية.³
- ومنذ دخول قانون استقلالية المؤسسات العمومية حيز التنفيذ وخاصة استقلالية البنوك، تبنت هذه الأخيرة موقفا أكثر مسؤولية في منح القروض، فأصبحت عملية إعادة الخصم تعتمد على إجراء جديد يتميز بالمراقبة البعيدة للقروض الممنوحة للإقتصاد لتحل محل المراقبة المسبقة.⁴

¹- إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 189، 190.

²- موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³- بن عبيد فريد، تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر ديسمبر 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 90، 91.

⁴- نفس المرجع.

3- المراقبة البعدية:

يطلب بنك الجزائر من البنوك التجارية أن ترسل إليه ملفات القروض للمؤسسات المستفيدة وذلك في إطار الرقابة على القروض الموزعة للإقتصاد من البنوك، بحيث تستلزم هذه الأخيرة بإرسال الملفات المذكورة خلال مدة أقصاها شهر واحد من منح القروض بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، و3 أشهر بالنسبة لقروض الخزينة، في حين القروض المتوسطة والطويلة الأجل فمنذ تاريخ منح القرض أو منذ تاريخ تجديده. كما يحق لبنك الجزائر أن يطلب متى شاء من البنوك التجارية بإرسال كل الملفات الخاصة بالقروض الممنوحة للقيام بالمراقبة البعدية.¹

4- إجراءات إعادة الخصم:

يقوم بنك الجزائر بعدة إجراءات في عملية إعادة الخصم حتى تكون متطابقة مع قانون النقد والقرض 90-10 وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:²

1- تحديد الحصص:

يحدد سقف كل 3 أشهر لكل بنك وفقا لنشاطه ومعاملاته، وتحدد الحصة الإجمالية للقروض من خلال معطيات الاقتصاد الكلي ومعايير يستخدمها بنك الجزائر لتحديد حصة كل بنك وهذه المعايير هي:

- الودائع الجارية للمؤسسات الخاصة والعائلات وكذا ودائع لأجل؛
- مستحقات مجمدة؛
- التدفق الصافي للقروض مع باقي الاقتصاد مقارنة مع إعادة التمويل.

2-ملفات إعادة الخصم - SUPPORTS

إستعمال سقوف إعادة الخصم يخضع إلى تقديم أصناف من الأوراق، وهذا الشرط مؤسس من طرف قانون النقد

والقرض إضافة إلى تقدير بنك الجزائر لنوعية الأوراق المقدمة لإعادة

الخصم³. يتكون ملف إعادة الخصم من مجموعة من الأوراق التجارية أو القروض الممثلة وهي:

- الأوراق التجارية الممثلة للمعاملات التجارية بالجزائر؛
- الأوراق التجارية لتعبئة المستحقات المتعلقة بالعمليات مع الخارج؛
- الأوراق التجارية لإعادة التمويل الممثلة لقروض الشركات أو لقروض الخزينة؛
- الأوراق التجارية الممثلة لقروض الاستثمار أو إعادة الهيكلة؛

¹- بن عبيد فريد، مرجع سبق ذكره، ص90-91.

²- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)، مرجع سبق ذكره، ص 281، 282.

³- بن عبيد فريد، مرجع سبق ذكره، ص93.

- الأوراق التجارية العمومية ذات أجل إستحقاق من شهر إلى 3 أشهر؛

- الأوراق التجارية الممثلة للقروض القصيرة الأجل.

و يمكن إعادة خصم القروض قصيرة الأجل لدى بنك الجزائر لمدة سنة أشهر ويمكن تمديدتها إلى سنة، أما القروض المتوسطة والطويلة الأجل فإنها تمتد لمدة 3 سنوات تجدد كل 6 أشهر.

5- تطور معدلات إعادة الخصم:

الجدول رقم (3-11) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر. القيم بالنسبة المئوية

| المعدل | إلى | يحسب إبتداء من |
|--------|-------------|----------------|
| 3.75% | 1971/12/31 | 1963/01/01 |
| 2.75% | 1986/09/30 | 1972/01/01 |
| 5.00% | 1989/05/01 | 1986/10/01 |
| 7.00% | 1990/05/21 | 1989/05/02 |
| 10.50% | 1991/09/30 | 1990/05/22 |
| 11.50% | 1994/04/09 | 1991/10/01 |
| 15.00% | 1995/08/01 | 1994/04/10 |
| 14.00% | 1996/08/27 | 1995/08/02 |
| 13.00% | 1997/04/20 | 1996/08/28 |
| 12.5% | 1997/06/28 | 1997/04/21 |
| 12.00% | 1997 /11/17 | 1997/06/29 |
| 11.00% | 1998 /02/08 | 1997/11/18 |
| 9.50% | 1999/09/08 | 1998/02/09 |
| 8.50% | 2000 /01/26 | 1999/09/09 |
| 7.50% | 2000/10/21 | 2000/01/27 |
| 6.00% | 2002/01/19 | 2000/10/22 |
| 5.50% | 2003/05/31 | 2002/01/20 |
| 4.50% | 2004/03/06 | 2003/06/01 |
| 4.00% | A CE JOUR | 2004/03/07 |

المصدر: W W W ,bank-of-ALGERIA.dz

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 ديسمبر 2015. ص 19.

بلغ معدل إعادة الخصم 3.75% في الفترة الممتدة من 1963 إلى 1971 ثم جاءت الفترة 1972 إلى 1986 والتي تميزت بثبات في معدل إعادة الخصم بنسبة 2.75% إلى غاية 1986 تاريخ صدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقرض، والذي ينص على تولي البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وبالفعل إنتقل معدل إعادة الخصم إلى 5% خلال سنة 1986 ثم عدلت النسبة برفع مستواها الإسمي إلى 7% ابتداء من 1989 لتلي المرحلة ظهور قانون النقد والقرض 1990/04/14 والذي تميز فيه 3 مراحل لتطور إعادة الخصم بحيث المرحلة الأولى (1990-1995) طبعها إرتفاع مستمر لمعدل إعادة الخصم إن إرتفع من 10.5% في نهاية ماي سنة 1990 وإستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية 1995، وجاء هذا التعديل على إثر التوسعات التضخمية الذي شهدها الاقتصاد آنذاك بسبب الإفراط في التسهيلات الإئتمانية، وعلى هذا جاء رقم معدلات إعادة الخصم بنسبة الحد من الطلب على خصم الأوراق التجارية.

المرحلة الثانية (1995-2004) حيث عرف معدل إعادة الخصم إنخفاضاً منظماً فالتقل من 15% عام 1995 إلى 6% عام 2000 و 5.5% عام 2002 وهذا ما بين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتطبيق على حجم الإئتمان، أما المرحلة الثالثة (2004- إلى يومنا هذا) شهدت ثبات لمعدل إعادة الخصم على نسبة 4%.

تعتبر إعادة الخصم الأسلوب الأكثر استعمالاً لإعادة تمويل البنوك من طرف بنك الجزائر، إذ أنها تتوافق مع هدف السلطات النقدية في الحد من الجوء إلى الإصدار النقدي، وتجدد الإشارة إلى أن هذه الأدوات تستمد فعاليتها من ضعف سيولة البنوك ولجئها لطلب التمويل من بنك الجزائر.

معدل إعادة الخصم ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات:

بالإعتماد على المنهج النقدي في معالجة إختلال ميزان المدفوعات ففي حالة حدوث فائض في هذا الأخير وإذا كانت الآلية المستخدمة لمعالجته تتمثل في البنك المركزي بتخفيض هذا الأخير ما يسمح بإرتفاع حجم القروض الممنوحة وعليه زيادة في الكتلة النقدية أو كمية النقود المعروضة ما يؤدي إلى رفع الأسعار النسبية فيتحول الطلب المحلي إلى السلع الأجنبية، ويترتب على ذلك زيادة الواردات ما يحدث توازن أما في حالة العجز فيكون العكس وذلك برفع معدل إعادة الخصم ما يحد من حجم القروض الممنوحة وذلك نضيف كمية النقود المعروضة ما يخفض من مستوى الأسعار النسبية، فيتحول الطلب المحلي إلى السلع المحلية التي أصبحت أرخص من السلع الأجنبية فتتخفف الواردات وتزداد الصادرات مما يعود بالميزان إلى حالة التوازن.

المطلب الثالث: الإحتياطي الإجباري

بدأ العمل بأداة الإحتياطي الإجباري في أواخر سنة 1994 تطبيقا لعملية إصلاح أدوات السياسة النقدية والإنتقال إلى إستعمال الأدوات غير المباشرة، وهذا بعدما كان بنك يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى.¹

عندنا في الجزائر حدد الإحتياطي القانوني على الودائع المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لإحتسابه، وحسب التعليم رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19 أفريل 1994 فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة على الإحتفاظ بمبالغ معينة من الإحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليم الصادر عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94 وبتاريخ 1994/12/28 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني، وحدد معدل الإحتياطي الإجباري في هذه التعليم بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليم.²

إلى تشكيل الإحتياطيات يطبق على مجموع الودائع بالدينار مهما كانت طبيعتها (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، دفاتر الإحتياطيات، سندات الصندوق....) للبنوك المؤسسات المالية، وتمتد فترة تكوين الإحتياطيات من اليوم 15 من كل شهر إلى اليوم 14 عشر من الشهر الموالي، وترسل البنوك والمؤسسات المالية إلى بنك الجزائر في اليوم 10 الذي يلي نهاية فترة تكوين الإحتياطيات المعنية حسب التعليم رقم 32-91 وفي حالة عدم التصريح بالودائع في الآجال المشار إليها من طرف بنك أو مؤسسة مالية، فإن بنك الجزائر سيقوم بالإحتياطيات الإجبارية أما في السابق على أساس ودائع الشهر السابق.

في حالة غياب تصريح في الآجال المبينة لمستوى الإحتياطي الإجباري المطبق للفترة المعتبرة سيكون هو نفس الإحتياطي للفترة السابقة بزيادة 10%، والمتوسط اليومي للأرصدة المطبقة سيكون للفترة السابقة بتخفيض 25%³.

الاحتياطي الإجباري ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

بالاعتماد على المنهج النقدي لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام آلية الاحتياطي الإجباري يقوم البنك المركزي في حالة الفائض برفع نسبته ما يؤدي إلى تقليص القروض الممنوحة وعليه تخفيض الكتلة النقدية فينخفض حجم الإنتاج وبالتالي تنخفض الصادرات، أما في حالة العجز تقوم بتخفيض الاحتياطي الإجباري

¹-عمروش الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 155.

²-علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³-صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (90-2000)، مرجع سبق ذكره، ص 285.

الأمر الذي يزيد القروض الممنوحة وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع حجم الإنتاج ما يزيد من كمية الصادرات فيحدث توازن.

تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر. نوضح التطور في معدل الاحتياطي الإجباري في الجدول التالي

الجدول(3-12) تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر. النسبة بالمئة (%)

| السنة | 1994 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|-------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل الاحتياطي الإجباري | 2,5 | 4,00 | 4,25 | 6,25 | 6,50 | 6,50 | 6,5 |

| 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|
| 6,5 | 8,00 | 8,00 | 9,00 | 9,00 | 11,00 | 12,00 | 12,00 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص285.

-www.bank-of-algeria.dz

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 08، سبتمبر 2009.

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 30، جوان 2015.

حدد معدل الإحتياطي الإجباري ب 2,5% سنة 1994. وذلك بموجب التعليم رقم 73-94، وبعدها رفع البنك المركزي سنة 2001 نسبة الإحتياطي الإجباري إلى 4% وفق التعليم رقم 01-2001¹. وذلك لشعوره بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية وبظهور للتعليم المعدلة والمتممة للتعليم السابقة أصبح معدل الإحتياطي الإجباري 4,25 سنة 2002، جاء الأمر (03-11) بإلغاء للمادة 93 من القانون(90-10)، الذي وضع هذه الأداة (الإحتياطي الإجباري) دون التكفل بها²، إلا أنه ونظرا لأهميتها ولكونها أداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا إستعملت بحزم، أيد بإدراجها بقرار من القانون رقم

¹-علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص78

²-إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص191

(20-04)¹ حيث بلغت 6.25% سنة 2003 ثم إلى 6.5 سنة 2004 وبقت هذه النسبة بدون تغيير لمدة 3 سنوات (2005، 2006، 2007) إلى غاية ديسمبر 2007 وفقا للتعليمية رقم (13، 07) التي عدلت التعليمية (20-04) ارتفعت النسبة من 6.5 إلى 8%.

وبقي الارتفاع مستمر إذا بلغت 9% في سنتي 2010 و 2011 ثم 11% سنة 2012 ليصل إلى 12% سنتي 2013 و 2014. وهذا يدل على رغبة البنك المركزي في جعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة واستخدامها للحد من التضخم أو المكافحة أو الانكماش ومع ذلك بقي الاحتفاظ بهذه الأداة عبيء لأنها تقتضي تعليمة جديدة كل مرة.

¹ - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 191.

خلاصة الفصل

سعت الجزائر منذ الظفر بالاستقلال الى تطوير منظومتها المصرفية والدليل على ذلك جملة الإصلاحات التي انتهجتها والقوانين المصرفية التي سنتها والتعديلات التي كانت تضعها كل مرة وعلى رأسها قانون النقد والقرض الذي يعتبر اهم محطة اصلاحية، اذ مكن البنك المركزي من القيام بدوره واعطاه الاستقلالية، وبذلك أصبح للسياسة النقدية معنى حقيقي ومستقل غير خاضع للسلطة الحكومية واجهزتها، وتوافقت هذه المرحلة وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق، اذ كان دورها مهملا خلال مرحلة الاقتصاد المخطط والموجه، وبعد القانون السابق الذكر برزت بأدائها الكمية التي عملت على معالجة مختلف الاختلالات في الاقتصاد، واختلال ميزان المدفوعات على وجه الخصوص، والذي تميز بالتذبذب بين العجز والفائض بسبب التغير في سعر المحروقات، أما خلال اللفية الثالثة شهدت الجزائر مجبوحة مالية بفعل انتعاش اسعار البترول وبرامج الدعم والإنعاش الاقتصادي خلال هذه المرحلة، ما لزم السياسة النقدية على التصدي للاختلال (الفائض) في ميزان المدفوعات، وخاصة بأداة اعادة الخضم كونها الأكثر والأسرع تأثير مقارنة بالاحتياطي الإجباري والسوق المفتوحة.

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة، كونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة تناولتها مختلف المدارس الاقتصادية لتبيان أهميتها وتأثيرها في الاقتصاد فكان الكلاسيكيون والنقديون من مناصريها، إلا أن الكثرين عارضوها بتفضيل السياسة المالية عنها، وباعتبار السياسة النقدية ذلك التصرف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية، بغية تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية المعروفة بالمربع السحري لكالدور عليها ان تقوم بدورها بنجاح بحيث يستوجب ذلك بناء استراتيجية سليمة مع اخضاعها لضوابط ومعايير محكمة حتى لا تحيد عن تحقيق اهدافها، وذلك بتزويدها بالأدوات الضرورية بمختلف أنواعها (الكمية، الكيفية، الأخرى) ما يتطلب فهما صحيحا للآليات التي ينتقل بها اثر هذه السياسة، والتي تعبر عن ميكانيكية عمل انتقال الأثر النقدي، ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، ما يتطلب الحرص على معالجة أي اختلال يتعرض له، ولا يوجد أنجع من السياسة النقدية لأداء هذه المهمة، كون تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هدف من أهدافها النهائية، وينقسم ميزان المدفوعات الى عدة اقسام، جانب دائن وجانب مدين افقيا، وينقسم عموديا إلى حسابات العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب الإحتياطات الرسمية وحساب السهو والخطء، من اجل ادراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات لابد من تحليله، بمعرفة المبادئ المتبعة في تقييد المعاملات لحساب الرصدة دون أخطاء، والإلمام بالمؤشرات الاقتصادية للدولة التي تستخرجها من الميزان.

لميزان المدفوعات حالتين، التوازن الذي نادرا ما يتحقق، والإختلال الذي يتمثل في العجز او الفائض، وهو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، وينتج عن عدة اسباب (اقتصادية، طبيعية، سياسية...) وللإختلال عدة أنواع (مؤقت، عارض، موسمي، دوري، دائم ونقدي) كما ان هناك عدة معايير لتقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات، ولتسويته لابد من اتباع جملة من الأساليب، آليات التكييف (آلية الأسعار، آلية سعر الصرف، تغيرات سعر الفائدة، التغيرات في الرصيد النقدي، الدخل) وسياسات التكييف (المنهج النقدي، مدخل المرونات، مدخل الإمتصاص، تدخل السلطات العامة)

ان اشكالية السياسة النقدية في الجزائر ترتبط بالتحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري بالانتقال من الاقتصاد المخطط والموجه الى اقتصاد السوق، فالبنك المركزي في المرحلة الأولى كان مجرد من كل صلاحياته كسلطة نقدية، حيث لم تعط له الإستقلالية الكاملة في اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ادارة سياسته النقدية، وعليه لم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي، وفي ظل هذه الظروف اتجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق الذي تدعم بإعادة النظر من جديد في اصلاح النظام المصرفي، بصدور قانون النقد و القرض الذي ساهم بشكل واضح في تغيير

مسار السياسة النقدية، بحيث انطلقت هذه الخيرة نحو اساليب الرقابة غير المباشرة، ليصبح الإحتياطي الإجباري واعدادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة افضل الأليات للإدارة السياسة النقدية، خاصة أداة اعادة الخصم، إذ أن تأثيرها مباشر وأسرع من الأدوات السابقتي الذكر، إذ أنها تساهم بشكل كبير في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.

إن السياسة النقدية بيانا للوسائل والأدوات التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي والأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية بتوفير السيولة اللازمة عن طريق تكيف عرض النقود للطلب عليها وتقوم أدواتها بوضع حدود للتوسع النقدي بغية تحقيق أهدافها المسطرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

تلعب السياسة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، حيث تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب المكونة لميزان المدفوعات إذ تعتبر هذه الاختلالات ناجمة عن نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي (طلب وعرض النقود) حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وعليه التصحيح يجب أن يتبع بالتسويات النقدية، وعليه الفرضية الثانية صحيحة.

لقد قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يقترحه صندوق النقد الدولي والذي يستخدم ضمن ألياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي بالتحكم في عجز ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق إدارة الطلب الكلي، بحيث يتم التركيز على سياسة نقدية وائتمانية فاعلة، ومن هنا فإن أغلب برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ومن بينها الجزائر كانت مرتكزة على التحليل النقدي الذي يعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية بصفة عامة ومشاكل ميزان المدفوعات على وجه الخصوص وبالتالي فالفرضية الثالثة مؤكدة.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال دراستنا نذكر مايلي

1/ السياسة النقدية مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية الكلية، تسعى إلى تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور بمختلف أدواتها وبنوعها المناسب (توسعية، انكماشية).

2/ للسياسة النقدية دور فعال في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، إلا أن هذا لا يعني حصر مجمل التصحيح على عاتق الجانب النقدي وحده.

3/ كانت السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي والتحول إلى اقتصاد السوق، استطاعت أن تحتل مكانة هامة في التحكم في تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية.

4/ إنَّ الاختلالات التي شهدتها الجزائر على مستوى التوازنات الخارجية مستمدة من خصائص ميزان مدفوعاتها الذي يعتمد على الموارد البترولية، وأحسن وسيلة من وسائل السياسة النقدية لتسوية هذا الإختلال تتمثل في إعادة الخضم.

5/ إن فشل الجزائر في إصلاحاتها الذاتية واستمرار تدهور مؤشرات وضعيتها الاقتصادية حتم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 في اطار برنامج للتعديل الهيكلي والذي كان للسياسة النقدية دور أساسي ضمن بنود ومحاوره.

الاقتراحات:

من النتائج السالفة الذكر نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تعمل على رفع فعالية السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

- 1/ إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية.
- 2/ على السياسة النقدية الجزائرية محاولة الموازنة بين تحقيق أهدافها حتى لا يكون هناك تباين واضح في النتائج الحد من التضخم مثلا والانتشار الواسع للبطالة.
- 3/ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
- 4/ العمل على تهيئة بيئة مالية متطورة و مستقرة من أجل انجاح الأدوات النقدية ولمواكبة التطورات الحاصلة في استخدامها .
- 5/ تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة.

أفاق الدراسة:

موضوع بحثنا واسع ومتشعب ما يجعله مفتوحا لدراسات أخرى أكثر تفصيل وتعمق لإكمال واثراء جوانبه المختلفة الجديدة بالدراسة ومن بين مقترحاتنا كمواضيع مايلي:

- فعالية السياسة النقدية في رسم توجهات السياسة الإقتصادية في ظل العولمة المالية.
- دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر).
- ميزان المدفوعات الجزائري والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية

1. أنس بكري، وليد الصافي، النقود و البنوك بين النظرية والتطبيق دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. ب، برينة، و إسيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 1989.
5. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دارالخلدونية، 2007.
6. خالد واصف الوزني، و أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة السابعة، 2004.
7. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
8. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
9. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر الناشر والموزعون، عمان، 2011.
10. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2009.
11. شيماء غدير، السياسة المالية و النقدية و دورها في التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.
12. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009.
13. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية، البنوك التجارية والبنوك المركزية) مؤسسة شباب الجامعة للنشر الجزائر، 2008.
14. عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
15. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013.

16. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
17. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009
18. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط، 2005.
19. معتوق سهير محمود، النظريات و السياسة النقدية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1999.
20. مُجّد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
21. مُجّد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2014، 66.
22. مجدي محمود شهاب سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
23. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة و النشر، طرابلس، 2007.
24. مُجّد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر و التوزيع، القاهرة، 2006.
25. مُجّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، بيروت، لبنان، 2010.
26. -ناظم مُجّد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهروان للنشر والتوزيع، 2013.
27. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009
28. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية و الاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.

ب- الكتب الأجنبية:

1. Brain snowdon ,la penssé économique moderne, ediscience international,paris,1997 .
2. Bernard Guillochon , annie kawechi economie internationale commerce et macro economie,manuel et exercices corrieges 6 eme edition ,DUNOD, PARIS , 2009.
3. Jézabel couppey, soubeyran, monnaie, banque, finance, presses universitaires de France,2010.
4. Jean pierre patat, monnaie ,institution financières et politique monétaire ,4eme edition,economica,France,1987
5. Philip jaferé, monnaie et politique monétaire,4eme edition, economica , France , 1996 .

قائمة المذكرات:

1. اكن لونيس ،السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)،مذكرة ماجيستر في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر3،الجزائر،2011
2. أحيممة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي «دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011،2002»،مذكرة ماجيستر جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013.
3. آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مذكرة دكتوراه، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس،2015.
4. إيمان الحملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"(1990-2012)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014
5. بقبق ليلي اسمهان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية-مذكرة دكتوراه، جامعة بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015 .
6. بناي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجيستر، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس،الجزائر،2009.

7. بربري مُجّد الأمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطوير وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (1990،2003)،مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005.
8. بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة،2012.
9. بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجيستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،2009.
10. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
11. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3، الجزائر2011، ص58 (بالتصرف).
12. جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية و المالية، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه، جامعة أولحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010.
13. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي «دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة،2005.
14. حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر،2012.
15. دبات أمينة، السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2015.
16. دخينات رانيا، دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر- (1990-2012)، مذكرة ماستر، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة،2014.
17. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2004)، اطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2006.

18. دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، 2015.
19. راييس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية و أثرها على الوضعية النقدية في الجزائر(1989،2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
20. سندس حميد موسى، البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
21. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة"اليورو" و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.
22. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
23. شريف مُجّد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
24. صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان مدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2012)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
25. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة "دراسة تجريبية «الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011.
26. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
27. عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013
28. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران ، سنة 2014.

29. العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2000)، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
30. عمروش شريف، السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجيستر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005.
31. علي حمزة، فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
32. قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية، مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بو علي، بالشلف، 2009.
33. كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات «حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.
34. لويزة قطاف، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و آثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2013)، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.
35. مجول رحمان مخلوف، جرائم النقد و القرض، شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
36. مخلوف ساقا، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة و تحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (1999-2010)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2012.
37. موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند او الحاج، البويرة، 2005.
38. نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2012، 2005)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
39. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

المجلات:

1. بن عبيد فريد، تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر ديسمبر 2013، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
2. موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية " مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999 .
3. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
4. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 12، جوان 2014
5. الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، عدد 2003، 03.
6. سلمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "يدور بنك الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015.
7. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014.

ملتقيات و مؤتمرات:

1. بقبق ليلي إسمهان، إصلاحات النظام المصرفي و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
2. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقية" بين النظرية و التطبيق"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية" واقع و تحديات"، جامعة الأغواط.
3. منصور زين، استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة شلف.
4. مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة (8-9 مارس 2005)

5. مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 8-9 مارس 2005، جامعة ورقلة.

الأبحاث:

1. بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 الأمر 11/03، المركز الجامعي، بشار [.elbassair.net/séminaire/bachar/4pdf](http://elbassair.net/séminaire/bachar/4pdf)
2. علي عبد الرضا حمودي العميد باحث أقدم، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
3. محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2014، 66.
4. وليد عيدي عبد النبي المدير العام للإحصاء و الأبحاث، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.
5. وليد عيدي عبد النبي المدير العام للإحصاء و الأبحاث، ميزان مدفوعات بوصفه أداة في التحلي الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء الأبحاث.

المواقع الإلكترونية:

1. www.bank-of-argeria.dz
2. www.ons.dz
3. www.imf.org

المقدمة

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

الفصل الثاني:

ظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الثالث:

السياسة النقدية ودورها في علاج اختلال
ميزان المدفوعات.

الخاتمة

قائمة الأشكال والجداول

الفهرس